

شرح السراجية

تأليف

السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني
(المتوفى سنة ٥٨١٤ هـ)

قرره مجلس الأزهر الأعلى على طلبة السنة الخامسة الثانوية
بالمعاهد الدينية الإسلامية

رتبه وعلق عليه ووضع تطبيقاته واختباراته

عبد المتعال الصديقي

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

وحقوق الطبع محفوظة له

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأزهر بمصر

تمتاز هذه الطبعة باستيفاء التطبيقات والاختبارات وكثرة التعليقات
ولاسيما ما يتعلق بقانون الميراث الجديد وبتذييلها بهذا القانون

مطبعة الاعتماد بمصر

شرح السراجية

تأليف

السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني

(المتوفى سنة ٨١٤ هـ)

قرره مجلس الأزهر الأعلى على طلبة السنة الخامسة الثانوية
بالمعاهد الدينية الإسلامية

رتبه وعلق عليه ووضع تطبيقاته واختباراته

عبد المتعال المصري

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

وحقوق الطبع محفوظة له

الناشر : مكتبة محمد طه وحيد وأولاده بالأزهر

مطبعة الاعتقاد بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين .
قال المولى الشيخ الإمام سراجُ الملة والدين ، محمد بن محمد بن محمد بن
عبد الرشيد السجاولى ندى ، نور الله تعالى مرقده ، بعد ما يمتن
بالبسملة (١)

(الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على خير
البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنها نصف العلم » . هكذا رواه الفقهاء ؛
فالفرائض جمع فريضة ، وهى ما قُدر من السهام فى الميراث ، وإنما
جُعل العلم بها نصف العلم : إما لاختصاصها بإحدى حالتى الإنسان وهى
المات ، دون سائر العلوم الدينية فإنها مختصة بالحياة ، وإما لاختصاصها
بأحد سببى الملك ، أعنى الضرورى ، دون الاختياري كالشراء وقبول الهبة
والوصية وغيرها ، وإما للترغيب فى تعلمها لكونها أمورا مهمة . وفى رواية
الداريمى والدارقطنى « تعلموا العلم وعلوه الناس ، وتعلموا الفرائض
وعلوها الناس » ، وعلى هذه الرواية فالفرائض إما محمولة على ما ذكر ،
وتخصيصها بالذكر لما مر ، أو على ما فرضه الله تعالى على عباده من
التكاليف ، وخص ذكرها بعد التعميم لمزيد الاهتمام ، ولا يبعد أن يجعل
لفظ الفرائض فى الاصطلاح جاريا مجرى الأعلام كالأنصار ؛ فيقال فى

(١) ذكر صاحب كشف الظنون منه باسم فرائض السجاولى ندى ، وأنه يقال لها الفرائض
السراجية أيضا

النسبة : فرائضى ، كما يقال : أنصارى ، وإن كان قياسه فى أصله بأن يقال : فرائضى .

الحقوق المتعلقة بالتركة :

(قال علماؤنا رَحِمَهُمُ اللهُ تعالى : تَمَلَّقُ بِتَرْكَةِ الْمَيِّتِ حُقُوقُ أَرْبَعَةٍ)
أى مقدّم بعضها على بعض .

١ - (أولاً: يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تبذير ولا تقتير) وذلك إما باعتبار العدد ، فتكفين الرجل بأكثر من ثلاثة أثواب والمرأة بأكثر من خمسة تبذير ، وبأقل مما ذكر تقتير ، وإما باعتبار القيمة ، فإذا كان يلبس فى حياته ما قيمته عشرة مثلاً فلو كفن بما قيمته أقل أو أكثر منها كان تقتيراً أو تبذيراً ، وإذا كان له ثوب يلبسه فى الأعياد وآخر يلبسه بين أقرانه وثالث يلبسه فى داره يكفن بالثانى ، لأن الأول أعلى والثالث أدنى فالمتوسط أولى . وقال بعض قدماء مشايخنا : يكفن الرجل بما يلبسه فى الجمع والأعياد . والمرأة بما تلبسه لزيارة أبويها . وكان الحسن البصرى يقول : يعتبر الكفن بما يلبسه فى أكثر أوقاته . واختاره الفقيه أبو جعفر رضى الله تعالى عنه ، وقال أيضاً : إذا كان عليه دين مستغرق فللغرماء أن يمنعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من العدد ، وهو كفن السنة ، بل يكفن بكفن الكفاية ، وهو للرجل ثوبان جديدان أو غسيلان ، والمرأة ثلاثة وتمسك فى ذلك بما ذكره الخصاص : من أن المديون إذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما دونها باعها القاضى وقضى الدين واشترى بالباقي ثوباً يكفيه . وإذا لم يكن لليت تركه فكفنه على من وجبت عليه نفقته فى حال حياته . وقال أبو يوسف رحمه الله : كفن المرأة على زوجها مطلقاً . خلافاً

لمحمد ، فإن الزوجية قد انقطعت بالموت ، قال الصدر الشهيد وقاضيه خان :
الفتوى على قول أبي يوسف . وإذا لم يكن له من تجب عليه نفقته ، أو كان
هو أيضاً فقيراً — فكفنه على بيت المال .

واعلم أن الابتداء بالكفن ليس مطلقاً كما تشعر به عبارة الكتاب ، بل
كلُّ حقٍّ للغير تعلق بعين من التركة فإنه مقدمٌ على تكفينه ، كالدين المتعلق
بالمرهون إذا لم يكن للبيت شيء سواه ، فتقضى منه ديونه أولاً ، وكذا
أرش جنابة العبد الذي جنى في حياة مولاه ولا مال له غيره ، وكذا
الحال في المبيع المحبوس بالثمن إذا مات المشتري عاجزاً عن أدائه ، وكذا
في العبد المأخوذ إذا لحقه الديون ثم مات المولى وليس له مال سواه ، وكذا
في الدار المستأجرة فإنه إذا أعطى الأجرة أولاً ثم مات المؤجر صارت
الدار رهناً بالأجرة ، هكذا ذكره الإمام رضى الدين في نظم فرائضه .
وإنما قدمت هذه الحقوق على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيروته تركة .

٢- (ثُمَّ تَقْضَى دُيُونُهُ مِنْ جَمِيعِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ) أى ثم يُبْدَأُ
بقضاء ديونه من جميع ماله الباقي بعد التجهيز ، وهذا هو الثاني من الأربعة .
وإنما كان قضاء الديون مؤخراً عن الكفن لأنه لباسه بعد وفاته ،
فيعتبر بلباسه في حياته ، ألا يرى أنه مقدم على دينه ، إذ لا يباع ما على
المديون من ثيابه مع قدرته على الكسب ، ومقدماً على الوصية — وإن
قدّم ذكرها عليه في نظم الآية — لما روى عن علي رضى الله تعالى عنه أنه
قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية ، ثم
النكحة في تقديمها أنها تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيشق
إخراجها على الورثة ، فكانت لذلك مظنةً للتفريط فيها ، بخلاف الدين

فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه ، فقدم ذكرها حثاً على أدائها معه ، وتنبيهاً على أنها مثله في وجوب الأداء أو المسارعة إليه ، ولذلك جرى بينهما بكلمة التسوية^(١) ، وأيضاً إذا كانت الوصية بالتبرعات وليس في التركة وفاء بالكل ، فتقدم عليها ظاهر ، لأن قضاء الدين فرض عليه يجبر على أدائه في حال حياته ، والوصية المذكورة تطوع ، ولا شك أن الفرض أقوى ، وإن كانت بفرض من فروض الله تعالى : فإن كانت بما سوى الزكاة كالصوم والصلاة وحجة الإسلام والنذر والكفارة فدين العباد مقدم على هذه الوصية أيضاً وإن استويا في الفرضية ، لأنه يجبر على أداء الدين بالحبس ، ولا يجبر به على أداء شيء من تلك الفروض ، فالدين أقوى وإن كانت بالزكاة التي تساوى الدين في الإيجاب بالحبس على الأداء فالدين المذكور أقوى ، لأن القاضى إذا وجد من مال المدين ما يجانس الدين يأخذه بلا رضاه ويدفعه إلى صاحبه ، وليس له ذلك في الزكاة وإن ظفر بجنسها ، وأيضاً إذا اجتمع حق الله تعالى وحق العباد في عين — وقد ضاقت عن الوفاء بها — يقدم حق العباد ، لاحتياجهم مع استغناء الله تعالى وكرمه .

وتفصيل المقام أن الدين إن كان للعباد فالباقي بعد تجهيز الميت إن وفى به فذاك^(٢) وإن لم يف فإن كان الغريم واحداً يعطى له الباقي ، وما بقى له على الميت إن شاء عفا وإن شاء تركه إلى دار الجزاء ، وإن كان متعدداً فإن كان الكل دين الصحة — أعنى ما كان ثابتاً باليئنة أو بالإقرار في زمان صحته — أو كان الكل دين المرض — أعنى ما كان ثابتاً بإقراره في مرضه —

(١) ومعنى — أو — في قوله تعالى (من بعد وصية يوصون بها أو دين)

(٢) أى ظاهر لأن الدين وجد وفاء

فإنه يصرف الباقي إليهم حسب مقادير ديونهم ، وإن اجتمع الدينان معا يقدم دين الصحة ، لكونه أقوى ، ألا يُرى أنه محجور في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثلث ، ففي إقراره حينئذ نوع ضعف ، وأما إذا أقر في مرضه بدين علم ثبوته بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه كان ذلك في الحقيقة من دين الصحة ، إذ قد علم وجوبه بغير إقراره فلذلك ساءوا في الحكم . وإن كان الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من الفروض : فإن أوصى به الميت وجب عندنا تنفيذه من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد ، وإن لم يوصَ لم يجب .

ثم نقول : إذا فاتته صلوات وأوصى أن يُطعم عنه فعلى الورثة أن يطعموا عنه من الثلث لكل صلاة نصف صاع من بُر ، وكذا للوتر عند أبي حنيفة رحمه الله ، إذ روى أن الوتر فرض ، وإن فاته صوم رمضان لمرض أو سفر وتمكن من قضائه بعد صحته أو إقامته ولم يقض حتى مات وأوصى بالإطعام فعلى الورثة أن يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من بُر ، لما روى من أنه عليه السلام لما سئل عن ذلك قال : « إن ماتَ قَبْلَ أَنْ يَطْبِقَ الصَّوْمَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَطَاقَهُ وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى مَاتَ فَلْيَقْضَ عَنْهُ » يعني بالإطعام ، يدل عليه حديث ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً : « لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ » فوجب الحمل على الإطعام ، لأن الفدية تقوم مقام الصوم في حق الشيخ الفاني ، فكذا في حقه ^(١) لا اشتراكهما في وقوع اليأس عن أداء الصوم ، وإن كان الدين الزكاة وأوصى بها يجب أدائها من ثلث ماله ، وإن كان الحج وأوصى به

يُرَدَّى من الثلث أيضاً ، ولو حج الوارث عنه بلا وصية يرجى من الله تعالى القبول .

٣ — (ثم تنفذ وصاياه) هذا هو ثلث الأربعة ، أى يبدأ بتنفيذ وصيته (من ثلث ما بقي بعد الدين) والكفن ، لامن ثلث أصل المال ، لأن ما تقدم من التكفين وقضاء الديون قد صار مصروفاً في ضروراته التي لا بد منها ، فالباقي هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثلثه ، وأيضاً بما استغرق ثلث الأصل جميع الباقي فيؤدي إلى حرمان الورثة بالوصية ، ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوصية على الإرث في مقدار ثلث الباقي بعد الدين ، سواء كانت الوصية مطلقة أو معينة ، وهو الصحيح ، وقال شيخ الإسلام خواجه رزاده : إن كانت معينة كانت مقدمة عليه ، وإن كانت مطلقة — كأن يوصى بثلث ماله أو ربعه — كانت في معنى الميراث ، لشيوعها في التركة ، فيكون الموصى له شريكاً للورثة لامقدمات عليهم ، ويدل على شيوع حقه فيها كحقي الوارث أنه إذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين ، وإذا نقص نقص عنهما ، حتى إذا كان ماله حال الوصية ألفاً مثلاً ثم صار ألفين فله ثلث الألفين ، وإن انعكس فله ثلث الألف .

٤ — (ثم يقسم الباقي) هذا رابع الأربعة ، وهو أن يقسم ما بقي من ماله بعد التكفين والدين والوصية (بين ورثته) أى الذين ثبت إرثهم (بالكتاب) كالمذكورين في الآيات القرآنية (والسنة) كمن ذكر في الأحاديث ، نحو قوله عليه السلام « أطعموا الجذائ السدس » (وإجماع الأمة) كالجد ، وابن الابن ، وبنت الابن ، وسائر من علم تورثهم بالإجماع وقد يقال : لم يرد بإجماع الأمة ما هو المتبادر منه ، بل أراد به ما يتناول

أيضاً اجتهد مجتهد منهم فيما لا قاطع فيه حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف في كونه وارثاً كذوى الأرحام وغيرهم ، ولا يبعد أن يقال : إنه اكتفى بذكر ما هو أقوى ^(١)

مراتب الورثة :

١- (فَيُبْدَأُ) شرع أن يبين إجمالاً الترتيب بين الورثة ، أى يُبْدَأُ في تقسيم هذا الباقي بين الورثة (بأصحاب الفرائض وَهُمْ الَّذِينَ لَهُمْ سِهَامٌ مُقَدَّرَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى) أو سنة رسول الله تعالى أو الإجماع ، كما ذكره السرخسي ، وتقديمهم على العصبه لقوله عليه السلام « أَلْحَقُوا الْفَرَّائِضَ بِأَهْلِهِمَا فَمَا أَبْقَتْهُ الْفَرَّائِضُ فَلَاؤُنِي — أى أقرب — رَجُلٍ ذَكَرَ ، وَأَيْضاً إِنَّمَا قُدِّرَتْ لَهُمْ تِلْكَ السَّهَامُ بِلَا تَعَرُّضٍ لغيرهم ليأخذوها من التركة ابتداءً ، فإن بقي شيء يأخذه غيرهم ، وأيضاً تقديم العصبه يوجب حرمان أصحاب الفرائض وهو باطل قطعاً .

٢- (ثُمَّ يُبْدَأُ بِالْعَصَبَاتِ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ) فإن العصبوبة النسبية أقوى من السببية ، يرشدك إلى ذلك أن أصحاب الفروض النسبية يُرَدُّ عليهم دون أصحاب الفروض السببية ، أى الزوجين .

(وَالْعَصَبَةُ) مطلقاً « كُلُّ مَنْ يَأْخُذُ » من التركة (مَا أَبْقَتْهُ الْفَرَّائِضُ) أى جنسها (وَعِنْدَ الْإِنْفِرَادِ) أى انفراده من غيره في الوراثة (يُحْرَزُ جَمِيعُ الْمَالِ) بجهة واحدة ، فلا يُرَدُّ أن صاحب الفرض إذا خلا عن العصبوبة فقد يحرز جميع المال ، لأن استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي

(١) هنا هو الأطهر لبعد إدخال ما اختلف فيه فيما أجمع عليه :

بالرد . واعترض بأن الأخوات عصبات مع البنات ولا يحزن جميع المال عند الانفراد بجهة واحدة ، فلا يكون التعريف جامعاً . وأجيب بأن المراد بالعصبة هنا من هو عصبة نفسه ، فلا يتناول من هو عصبة مع غيره ، أو بغيره ، بل هما بالحقيقة من أصحاب الفرائض كما ستقف عليه ، ويخذه (١) أنه إذا خص التعريف به كان المفهوم من كلامه تقدمه على العصبة السيية ، مع أن التقدم عليها ليس مختصاً به ، بل يشاركه فيه أخواه (٢)

٣ - (ثم يُبدأ بالعصبة من جهة السبب ، وهو مولى العناقة) أى المعتق مذكراً كان أو مؤنثاً ، فإن من أعتق عبداً أو أمة كان الولاء له وورثه به ، ويسمى ذلك ولأه العنافة والنعمة .

٤ - (ثم عصبة) أى يبدأ عند عدم مولى العنافة بعصبة الذكور . ولا بد ههنا من قيد الذكورة ، لما سأتى من قوله عليه السلام « لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقْنَ » الحديث .

(ثم الرد) أى يبدأ بعد العصابات السيية بالرد (على ذوى الفروض النسبية) لبقاء قرابتهم بعد أخذ فرائضهم ، دون ذوى الفروض السيية لأنه لارد على الزوجين كما مر ، إذ لا قرابة لهما بعد أخذ فرضهما (بقدر حقوقهم) أى تعتبر فيه نسبة مقادير السهام بعضها إلى بعض ، ويرد الباقي عليهم بحسبها .

٦ - (ثم ذوى الأرحام) أى يبدأ عند عدم الرد - لاتنفاء ذوى الفروض النسبية - بنوى الأرحام ، وهم الذين لهم قرابة وليسوا

(١) أى يخش هذا الجواب (٢) وهما العصبة مع الغير والعصبة بالغير ، ويمكن أن يجاب عن أصل الاعتراض بأنه لا يتصور فيها أفراد مع كونها عصابات .

بعضية ولا ذوى سهم ، وإنما أُخروا عن الرد لأن أصحاب الفرائض النسبية أقرب إلى الميت وأعلى درجة منهم .

٧ — (ثم موتى الموالاة) أى عند عدم هؤلاء المذكورين يُبداً فى جميع الميراث بمولى المولاة ، إن لم يوجد أحد الزوجين ، وإن وُجد يُبداً به أيضاً لكن فى الباقي من فرضه ، كذا ذكر فى الفرائض العثمانية . وصورة مولى الموالاة شخص مجهول النسب قال لآخر : أنت مولاى ترثنى إذا متّ وتعقيلٌ عني إذا جئيت^(١) وقال الآخر أيضاً : قبلت . فعندنا يصح هذا العقد ، ويصير القابل وارثاً عاقلاً ، ويسمى هذا مولى الموالاة ، وإذا كان الآخر أيضاً مجهول النسب ، وقال للأول مثل ذلك ، وقبيله ، ورث كل منهما صاحبه وعقّل عنه ، وللمجهول أن يرجع عن عقد الموالاة ما لم يعقل عنه مولاة ، وكان إبراهيم النخعي يقول : إذا أسلم الرجل على يدى رجل ثم والاه صح ، قال شمس الأئمة السرخسى : ليس الإسلام على يده شرطاً فى صحة عقد الموالاة ، وإنما ذكر فيه على سبيل العادة . وكان الشعبي يقول : لا ولاء إلا ولاء العتاقة . وبه أخذ الشافعى ، وهو مذهب زيد بن ثابت ، وما ذهبنا إليه مذهب عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم ، وإنما أخروا مولى الموالاة عن ذوى الأرحام لقرابتهم .

٨ — (ثم المقر له بالنسب على الغير ، بحيث لم يثبت نسبُه باقرار من ذلك الغير ، إذا مات المقر على إقراره) يعنى أن هذا المقر له مؤخر فى الإرث عن مولى الموالاة ، ومقدم على الموصى له بجميع المال ، واعتبر فيه قيوداً ثلاثة : الأول أن يكون الإقرار بنسبه من المقر متضمناً لإقراره

(١) أى تؤدى دية من أمله .

بنسبه على غيره ، كما إذا أقر لمجهول السب بأنه أخوه ، فإنه يتضمن إقراره على أبيه بأنه ابنه ، الثاني أن يكون ذلك الإقرار بحيث لا يثبت به نسبه من ذلك الغير ، كما إذا لم يُصدِّقه أبوه في هذا النسب ، الثالث أن يموت المقرُّ على إقراره . وفوائد القيود ظاهرة : أما الأول فلأن إقراره لمجهول بنسبه منه إذا لم يتضمن تحمیل نسبه على غيره واشتمل على شرائط صحته أو وجب ثبوت نسبه منه واندرجته فيما مر ذكره من الورثة النسبية ، كأن يقبر له بأنه ابنه ، وأما الثاني فلأنه إذا صدِّقه أبوه في هذا النسب يثبت بإقراره على هذا الوجه نسبه من أبيه أيضاً ، وكان المجهول أخاً البقير ، وكذا الحال إذا أقرَّ بأنه عمه وصدِّقه في ذلك جدُّه ، فإنه يكون عمًّا له مُنْدرَجًا فيما مضى ذكره ، وأما الثالث فلأنه إذا رجع المقر عن ذلك الإقرار لا يُعتمدُ به قطعاً فلا يثبت به الإرث أصلاً ، وإذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثاً في المرتبة المذكورة ، وعند الشافعي لا يصير وارثاً أصلاً ، وذلك لأن المقر في هذه الصورة كان مقرراً بشيئين : النسب ، واستحقاق المال بالإرث ، لكن إقراره بالنسب باطل ، لأنه تحمیلُ نسبه على غيره ، والإقرار على الغير دعوى فلا تسمع ، ويبقى إقراره بالمال صحيحاً لأنه لا يعدوه إلى غيره ^(١) إذا لم يكن له وارث معروف .

٩ — (ثم الموصى له بجميع المال) أى إذا عُدِمَ من تقدم ذكره يُبدَأُ ابن أوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته ، لأن منعه عما زاد على الثلث كان لأجل الورثة ، فإذا لم يوجد منهم أحده فله عندنا ما عيِّنَ له كَمَلاً ، وعند

(١) أى لا يتجاوز المقر إلى أحد سواء ؛ إذ الفرض أن المقر له لن يأخذ شيئاً من التركة مادام للمقر وارث من أى جهة من الجهات .

الشافعي له الثلث فقط ، وإنما أخرج ذلك عن المقر له بناء على أن له نوع
قربة بخلاف الموصى له .

١٠ — (ثُمَّ يَتَّ الْمَال) أى إذا لم يوجد أحد من المذكورين
توضع التركة فى بيت المال على أنها مال ضائع فصارت لجميع المسلمين ، فتوضع
هناك ، وليس ذلك بطريق الإرث بناء على أنهم إخوته ، ألا يرى أن
الذى إذا لم يكن له وارث يوضع ماله فى بيت المال ، ولا ميراث للمسلمين
من الكفار ، ويشهد له أيضا أنه يسوى بين الذكر والأنثى من المسلمين
فى العطية من ذلك المال ، ولا تسوية بينهما فى الموارث .

وعند الشافعى رحمه الله إن كان بيت المال منتظما يقدم على ذوى الأرحام
والرد ، وإن لم ينتظم ردّ أولا على ذوى القروض النسبية بنسبة فرائضهم ،
ثم يصرف إلى ذوى الأرحام ، ولا ميراث أصلا عندهم لمولى الموالاة ولا
للمقر له بالنسب على الغير ، ولا للموصى له بجميع المال . كما نهناك عليه :

تطبيقات على الحقوق المتعلقة بالتركة

تطبيق ١

- ١ - مات شخص وعليه دين متعلق بمهرهون لا شيء له سواه ، فهل يقدم تكفينه على دينه أو يقدم دينه على تكفينه ؟
- ٢ - مات شخص وعليه دين صحة ودين مرض ، فأيهما يقدم على الآخر ؟ وما هو دين الصحة ؟ وما هو دين المرض ؟
- ٣ - مات شخص وقد فاتته صلوات وأوصى أن يطعم عنه ، فهل يجب عليهم أن يطعموا عنه ؟ وما هو القدر الذي يجب عليهم إطعامه .

الجواب

- ١ - إذا مات شخص وعليه دين متعلق بمهرهون لا شيء له سواه فإنه يجب أن يقضى منه ذلك الدين أولاً ، لأنه يتعلق بمال الميت قبل أن يصير تركه تتعلق بها حقوقه بعد موته ، فإذا بقي منه شيء بعد قضاء ذلك الدين كفنته منه ، وإذا لم يبق شيء كان كفنه على من وجبت عليه نفقته في حال حياته ، وإذا لم يكن له من تجب عليه نفقته في حال حياته فكفنه على بيت مال المسلمين .

- ٢ - إذا مات شخص وعليه دين صحة ودين مرض قدم دين الصحة على دين المرض ، لأن دين الصحة أقوى ، ودين الصحة هو ما كان ثابتاً بالبينه أو بالإقرار في زمان صحة الميت ، ودين المرض هو ما كان ثابتاً بالإقرار في زمان مرض الميت .

٣ — إذا مات شخص وقدماته صلوات وأوصى أن يطعم عنه فإن كانت مفروضة وجب على الورثة أن يطعموا عنه ، ومن المفروضة الوتر عند أبي حنيفة رحمه الله ، إذا قدر على أن الوتر فرض ، وإن لم تكن مفروضة لم يجب عليهم أن يطعموا عنه ، والقدر الذي يجب عليهم إطعامه هو نصف صاع من بُرٍّ لكل صلاة ، ويجب ذلك من ثلث التركة ، لأن ثلثها حق لهم بالإرث .

تطبيق ٢

(١) هل تقدم الوصية على الإرث ولو كانت مطلقة ، أو لا تقدم عليه إلا إذا كانت معينة .

(٢) من هم أصحاب الفروض من الورثة ؟ ومن هم العصبات من النسب ؟ وأيهما يقدم على الآخر ؟

(٣) ما هو الفرق بين الذكور والنساء في إرث العصبية بالنسب وإرث العصبية بالسبب وإرث عصبية العصبية بالسبب ؟

الجواب

(١) الصحيح أن الوصية تقدم على الإرث في مقدار ثلث الباقي بعد الدين سواء أكانت معينة أم كانت مطلقة ، وقال شيخ الإسلام خواجه زاده : إن كانت معينة كانت مقدمة عليه ، وإن كانت مطلقة — كأن يوصى بثلث ماله أو ربعه — كانت في معنى الميراث ، فيكون الموصى له شريكاً للورثة لا مقدماً عليهم ، فإذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين ، وإذا نقص نقص عنهما ، حتى إذا كان ماله حال الوصية ألفاً مثلاً ثم صار ألفين فله ثلث الألفين ، وإن انعكس فله ثلث الألف .

٢ — أصحاب الفروض هم الورثة الذين لهم سهام مقدرة في الإرث ، أما العصبية فهم الورثة الذين يأخذون ما يبقى بعد أصحاب الفروض وإذا انفردوا

أخذوا جميع المال ، وأصحاب الفروض يقدمون على العصة ، فيأخذون فروضهم أولاً ، ثم يأخذ العصة ما يبقى بعد الفروض

٣ — الفرق بين الذكور والإناث في إرث العصة بالنسب وإرث العصة بالسبب أن إرث العصة بالنسب يدخل فيه الإناث كما يدخل فيه الذكور ، ولكن الإناث فيه يكونون عصة مع الغير أو بالغير ، ولا ينفردون فيه بالتعصيب ، أما إرث العصة بالسبب وهم موالى العتاقة فيدخل فيه الذكور والإناث أيضاً ، ولكن الإناث قد ينفردن فيه بالتعصيب إذا انفردن بالعتق ، وأما إرث عصة العصة بالسبب فإنه لا يدخل فيه إلا الذكور ، لقوله عليه السلام : ليس للنساء من الولاية إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن .

اختبارات

١ — من هم ذوو الأرحام ؟ وما هي مرتبتهم في الإرث ؟ وهل اتفق عليها أو اختلف فيها ؟

٢ — ما هو مولى الموالاة ؟ وما هي مرتبتها في الإرث ؟ وهل يمنعه وجود أحد الزوجين من الإرث أولاً يمنعه ؟

٣ — هل لمجهول النسب الذى وإلى غيره وقبل منه أن يرجع فى هذا العقد ؟ وإلى متى يصح له الرجوع ؟

٤ — ما الذى يشترط لإرث المقر له بنسب على غير المقر ؟ وما الذى يترتب على فوات شرط من هذه الشروط ؟

٥ — ما الذى يأخذه الموصى له بجميع التركة قبل الورثة ؟ وما الذى يأخذه بعد مرتبة المقر له بنسب محمول على الغير ؟

- ٦ — ماهي مذاهب العلماء في توريث بيت المال؟ وعلى أي وجه يرى
الأحناف وضع مال المتوفى عن غير وارث في بيت المال؟
- ٧ — إذا بالغ أحد الورثة في تجهيز الميت فهل يلزم ذلك باقي الورثة
أو الدائنين أو يلزم به المنفق نفسه؟
- ٨ — أذكر حكم دين الله تعالى إذا أوصى الميت بأدائه ، وعلمه إذا لم
يوص به .
- ٩ — أذكر حكم ديون العباد إذا كانت متعلقة بأعيان التركة ، وإذا لم
تكن متعلقة بأعيانها .
- ١٠ — هل يجب تكفين الزوجة من مال نفسها أو من مال زوجها؟
وما هو الخلاف في هذا بين محمد وغيره؟

فصل

موانع الإرث :

(المانع من الإرث أربعة) :

١ - الأول (الرقُّ وافرأ) أى كاملاً (كان) كالقَيْن (أو ناقصاً) كالسكاتب والمدبّر وأم الولد ، وذلك لأن الرقيق مطلقاً لا يملك المال بسائر أسباب الملك ، فلا يملكه أيضاً بالإرث ، ولأن جميع ما في يده من المال فهو لمولاه ، فلو ورثناه من أقربائه لوقع الملك لسيده ، فيكون توريثاً للأجنبي بلا سبب ، وإنه باطل إجماعاً . ومعتق البعض — عند أبي حنيفة — بمنزلة المملوك ما بق عليه درهم في فكك رقبتك ، فلا يرث ، ولا يحجب أحداً عن ميراثه ، وعندهما هو حر ، فيرث ، ويحجب ، والمسألة مبنية على أن العتق يتجزأ عنده ، خلافاً لها .

٢ - (و) الثانى (القتل الذى يَتَمَلَّقُ بهِ وَجُوبُ الْقِصَاصِ أو الكَفَّارَةِ) : أما القتل الذى يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل عمداً ، وذلك بأن يتعمد ضربه بسلاح أو ما يجرى مجراه في تفريق الأجزاء كالحديد من الخشب أو بالحجر ، وموجبه الإثم والقصاص ^(١) ولا كفارة فيه ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا تعمد ضربه بما يقتل به غالباً — وإن لم يكن محدداً كحجر عظيم — فهو أيضاً عمداً ، وأما القتل الذى يتعلق به وجوب الكفارة فهو إما شبه عمداً ، كأن يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً ، وموجبه على القولين معا الدية على العاقلة والإثم والكفارة ولا

(١) الأثم الحرمة ، والقصاص قتل القاتل ، والأول عقاب الآخرة ، والثانى عقاب الدنيا

قود فيه ، وإما خطأ ، كأن رمى إلى الصيد فأصاب إنسانا ، أو انقلب في النوم عليه فقتله ، أو وطسته دابته وهو راكبا ، أو سقط من سطح عليه ، أو سقط عليه خجر من يده فمات ، وموجه الكفارة والدية على العاقلة ولا إثم فيه — فعندنا يحرم القاتل عن الميراث في هذه الصور كلها ، إذا لم يكن القتل بحق ، وأما إذا قتل مورثه قصاصا أو حداً أو دفعا عن نفسه فلا يحرم أصلا ، وكذا قتل العادل مورثه الباغي ^(١) وفي عكسه خلاف أبي يوسف . وأما إذا كان القتل بالسبب دون المباشرة كحافر البئر أو واضع الحجر في غير ملكه ففيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة ، وكذا الحال إذا كان القاتل صيا أو مجنونا ، فلا حرمان عندنا بالقتل في هذه الصور أيضا .

فإن قلت : أليس إذا قتل الأب ابنه عمدا لم يثبت به قصاص ولا كفارة أيضا مع أنه محروم اتفاقا ؟

قلت : هو موجب في أصله للقصاص ، إلا أنه سقط بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لَا يَقْتُلُ الْوَالِدُ بَوْلَدَهُ وَلَا سَيِّدٌ بَعِيدَهُ »

لا يقال : مقتضى قوله عليه السلام « الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ » أن يحرم مطلقا كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله ، فكيف أخرجت تلك الصور كلها ؟

لأننا نقول : أما إخراج القاتل بحق فلأن الحرمان شرع عقوبة على القتل المحذور ، وأما إخراج المتسبب فلأنه ليس بقاتل حقيقة ، ألا يرى أنه لو فعل ذلك في ملكه لم يؤخذ بشيء ، والقاتل يؤخذ بفعله سواء كان في ملكه أو في غيره كالراعى ، وأيضا القتل لا يتم إلا بمقتول وقد انعدم حال

(١) العادل هو الذى خرج في جيش إمام المؤمنين لمحاربة الخارجين عن طاعته الشائين
لصلى الجماعة والباغى هو الذى خرج مع جماعة لهم شوكة ومنعة لقتال الامام

السبب ، فإن حفره مثلا قد اتصل بالأرض دون الحيوان ، ولا يمكن أن يجعل قاتلا عند الوقوع في البئر ، إذ ربما كان الحافر حيثئذ ميتا ، وإذا لم يكن قاتلا حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل ، أعني حرمان الميراث والكفارة ، وأما وجوب الدية على العاقلة فلصيانة دم المقتول عن الهدر ، بخلاف المخطيء فإنه مباشر للقتل المحذور بفعله فيلزمه الكفارة والحرمان ، وأما إخراج الصبي والمجنون فلأن الحرمان - كما ذكرنا - جزاء للقتل المحذور ، وفعلهما مما لا يصلح أن يوصف بالحظر شرعا ، إذ لا يتصور توجه خطاب الشارع إليهما ، بخلاف المخطيء فإنه أهل لذلك ، وأيضا الحرمان باعتبار التقصير في التحرز ، ويتصور نسبة التقصير إلى المخطيء دونهما .

واعلم أن دية المقتول خطأ كسائر أمواله ، حتى يقضى منها ديونه ، وتنفذ وصاياه ، ويرثها كل من يرث سائر أمواله . وقال مالك رحمه الله : لا يرث الزوجان من الدية ، لانقطاع الزوجية بالموت ، ولا وجوب للدية إلا بعده قلنا : إنه عليه السلام « أمر بتوريث امرأة أشيم الضبائي ^(٧) من عقل زوجها » وقال الزهري : كان قتل أشيم خطأ . وكذا ثبت عندنا حق الزوجين في القصاص ، لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « مَنْ تَرَكَ مَالًا أَوْ حَقًّا فَلَوَرَّثْتَهُ » ، ولا شك أن القصاص حقه ، لأنه بدل نفسه ، فيستحقه جميع الورثة بحسب إرثهم كالدية ، وقال ابن أبي ليلى : لاحق لهما في القصاص ، لأنه لا يستحق بالمعد الذي هو سبب استحقاقهما ، أي الزوجية ، كما لا حق فيه للموصي له ، وهو مردود بأن استحقاق الإرث بالزوجية لا يتوقف على القبول كاستحقاقه بالقرابة ، بخلاف الوصية ، فإن حق الموصي له يتوقف على قبوله ويرتد برده ، هكذا ذكره السرخسي في شرح كتاب الديات .

٣ - (و) الثالث (اختلاف الدينين) فلا يرث الكافر من المسلم إجماعاً، ولا المسلم من الكافر على قول علي^١ وزيد بن ثابت وعامة الصحابة رضوان الله عليهم، وإليه ذهب علماءنا والشافعي^٢ رحمهم الله تعالى، لقوله عليه السلام «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَى» والقياس أن يرث لقوله عليه السلام «الْإِسْلَامُ يُعْلَوُ وَلَا يُعْلَى»، ومن العلو أن يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه، وإليه ذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان والحسن^٣ ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق^٤ رضي الله تعالى عنهم. والجواب أن المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام^(١) حتى إن ثبت الاسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فإنه يثبت ويعلو، كالمولود بين مسلم وكافر فإنه يحكم بإسلام الولد، أو أن المراد العلو بحسب الحاجة، أو بحسب القهر والغلبة، أي النصر في العاقبة للسليين.

وأما أن المسلم يرث عندنا من المرتد، وعند الشافعي رحمه الله لا يرث المرتد^٥ أحداً ولا يرثه أحد^٦، بل ماله يوضع في بيت المال، مع أنه لا يرث من المسلم - فلأن إرث المسلم منه مستند إلى حال إسلامه، ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إنه يُورث منه ما اكتسبه في زمان إسلامه. ولا يُورث ما اكتسبه في زمان رده، ويكون ما اكتسبه في زمان رده فقيماً للسليين. والوجه على قولها أن الجميع لورثته، لأن المرتد لا يُقر على ما اعتقده، بل يُجبر على عودته إلى الاسلام، فيعتبر حكم الاسلام في حقه، لا فيما ينتفع به، بل فيما ينتفع به وارثه. ثم إن الكفار يتوارثون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم، لأن الكفر

(١) أي لا يظهرون من الإرث ونحوه.

ملة واحدة، كما ذكره المزني في مختصره عن الشافعي رحمه الله تعالى، وذكره ابن القاسم عن مالك أيضاً، وقال ابن أبي ليلى: اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم، ولا توارث بينهما وبين المجوس. واستدل بأنهما قد اتفقا على التوحيد والإقرار بنبوّة موسى على نينا وعليه السلام وإزال التوراة، فهما ملة واحدة، بخلاف المجوس حيث ينكرون التوحيد ويثبتون إلهين: يزدان موجد الخير، وأهرمن موجد الشر^(١) ولا يعترفون بنبي مرسل ولا كتاب منزل، فهم أهل ملة أخرى. وذهب بعض الفقهاء إلى عدم التوارث بين اليهود والنصارى أيضاً، لاختلاف اعتقادهم في عيسى على نينا وعليه السلام، فهما أهل ملتين شتى كالمسلمين مع النصارى، بخلاف أهل الأهواء، فإنهم يعترفون بالأنبياء والكتب، ويختلفون في تأويل الكتاب والسنة، وذلك لا يوجب اختلاف الملة.

٤ - (و) الرابع (اختلاف الدارين) إما حقيقة، كالحزبي والذمي، فإذا مات الحزبي في دار الحرب، وله أب أو ابن ذمي في دار الإسلام، أو مات الذمي في دار الإسلام، وله أب أو ابن في دار الحرب — لم يرث أحدهما من الآخر، لأن الذمي من أهل دار الإسلام، والحزبي من أهل دار الحرب، فهم ملتان اتحاداً ملة لكن لبيان الدار حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الورثة المبينة على الولاية، لأن الوارث يخلف المورث في ماله ملكاً ويداً وتصرفاً (أو حكماً كالمستأمن والذمي، أو الحرّيين من دارين مختلفين) أما المثال الأول فظاهر، لأن الجزبي إذا دخل في

(١) يزدان كلمة فارسية، بمعنى النور، وأهرمن بمعنى الظلمة

دار الاسلام بأمان فهو والذي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفتين حكماً ، لأن المستأمن من أهل دار الحرب حكماً ، ألا يرى أنه يتمكن من الرجوع إليها ولا يتمكن من استدامة الإقامة في دارنا ، بخلاف الذي فلا توارث بينهما ، بل إذا مات المستأمن يوقف ماله لورثته الذين في دار الحرب ، لأن حكم الأمان باقي في ماله لحقه ، ومن جملة حقه إيصال ماله لورثته ، فلا يُصرف إلى بيت المال ، كما إذا مات الذي ولا وارث له على ما مر^(١) وأما المثال الثاني فإن حمل — كما قيل — على أن الحريين في دارهما المختلفتين اتجه عليه أنه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة ، فكان حقه أن يُقدّم على قوله « أو حكماً » ويحتاج إلى أن يجاب بأن الكفر ملة واحدة ، فالكفار كلهم في دار واحدة حقيقة ، فالاختلاف بين ديارهم إنما هو بحسب الحكم دون الحقيقة ، مع أنه يردُّ عليه أن كون الكفر ملة واحدة أمرٌ حكَمي ، لأن الكفار على ملل شتى حقيقة ، وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة ، بل حكماً . وإن حمل على أن الحريين من دارين مختلفتين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستئمان فهما في دار واحدة حقيقة ، وفي دارين مختلفتين حكماً . لم يتجه عليه ما ذكرناه ، ويؤيد حمله على هذا المعنى أنه قال « من دارين ، لا في دارين ، وإن كان الأولى حينئذ أن يقول : « أو المستأمنين ، بدل « أو الحريين » ، فكأنه ترك هذا الأولى إشارة إلى أنه يمكن جعله مثالا للاختلافين .

والحاصل أن الحريين المذكورين إن كانا في داريهما كان الاختلاف في الدار حقيقياً ، وإن كانا في دارنا كان الاختلاف حكماً ، لأننا نجعل كل واحد منهما كأنه في داره التي خرج منها إلينا بأمان فلا يتوارثان في دار الاسلام ، إلا إذا صار أهل ذمة ، وإن كان الحريان المستأمنان من دار

واحدة ثبت بينهما التوارث ، ألا ترى أن المستأمنين إن كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض ، وإن كانوا من دارين لم تقبل ، فكذا التوارث ، لأن الشهادة والميراث من باب الولاية .

(والدار إنما تختلف باختلاف المنعة) أى العسكر (و) اختلاف (الملك لانقطاع العصمة فيما بينهم) كأن يكون مثلاً أحد المملوكين فى الهند وله دار ومنعة ، والآخر فى الترك وله دار ومنعة أخرى ، وانقطعت العصمة فيما بينهم ، حتى يستحل كل واحد منهما قتال الآخر ، وإذا ظفر رجل من عسكر أحدهما برجل من عسكر الآخر قتله ، فهاتان الداران مختلفتان ، فتقطع باختلافهما الوراثة ، لأنها تنهى على العصمة والولاية ، وأما إذا كان بينهما تناصر وتعاون على أعدائهما كانت الدار واحدة ، والوراثة ثابتة .

وليس اختلاف الدارين بمانع من الإرث عند الشافعى رحمه الله أصلاً ، والحريان - وإن كانا مختلفى الدار كالحند والروم - يتوارثان عنده ، والذي والمستأمن يتوارث بعضهم من بعض ، لكن لا توارث بين الحربى والذي لانقطاع الولاية ، وكذا حال المعاهد والحربى عند الشافعى رحمه الله ، وهو عندنا مانع فيما بين الكفار ، دون المسلمين ، لثبوت التوارث بين أهل البغى وأهل العدل ، وإن اختلفت المنعة والملك ، وذلك لأن دار الإسلام دار أحكام ، فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين باختلاف المنعة والملك لأن حكم الإسلام يجمعهم ، وأما دار الحرب فهى دار قهر وغلبة ، فباختلاف المنعة والملك تبين الدار فيما بينهم ، وتبينهما ينقطع الولاية والتوارث ، وكذا إذا خرجوا إلىنا كما مر .

ولم يتعرض الشيخ هنا لاستبهاهم تاريخ الموت ، كما فى الفرقى ، وإن كان مانعاً من الميراث على الأصح ، لذكره إياه مفصلاً فى آخر الكتاب .

تطبيقات على موانع الارث

تطبيق - ١

- (١) هل يدخل في القتل من يجهز على شخص بعد أن ينفذ فيه آخر مقتلا من مقاتله ؟ وهل يدخل في القتل التحريض عليه إذا وقع بسببه ؟
- (٢) إذا قتل شخص بأمر الإمام كأن كان جلادا فهل يمنع قتله من إرث من يقتله أو لا يمنع ؟
- (٣) إذا قتل الزوج زوجته والزاني بها عند مفاجأتهما حال الزنا فهل يمنع هذا من إرثه لهما أو لا يمنع ؟

الجواب

- (١) إذا أجهز شخص على شخص بعد أن أنفذ فيه آخر مقتلا من مقاتله فإنهما يمنعان من إرثه ، ويدخل في القتل التحريض عليه ، بأن حرض شخص شخصاً على ارتكاب القتل ووقع القتل بسبب هذا التحريض وكذلك إذا اتفق شخصان على القتل ووقع القتل بسبب هذا الاتفاق ، وكذلك إذا أعطى شخص للقاتل سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر مما استعمل في القتل مع عليه به ، وكذلك إذا ساعد بأية طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب القتل .
- (٢) لا يمنع القتل بأمر الإمام من الإرث ، كأن يكون شخص جلادا فيأمره الإمام بقتل شخص قصاصاً أو خذاً ، لأنه غير مؤاخذ بذلك ، بل هو واجب عليه بحكم وظيفته .
- (٣) يعذر الزوج إذا قتل زوجته والزاني بها عند مفاجأتهما حال الزنا ،

فلا يمنع قتله لهما من إرثهما، وإن كان فيه اقتشات على حق ولي الأمر في القصاص.

تطبيق - ٢

(١) ما هو الفرق بين المرتد والمرتدة في الإرث؟

(٢) ما هو الفرق بين الاسلام والكفر في اختلاف الدارين في الإرث؟

(٣) هل يملك المورث حرمان من يرى حرمانه من ورثته أو لا يملكه؟ وهل يملك الوارث أن يبطل أهليته للإرث؟

الجواب

(١) المرتد سواء أكان ذكراً أم أنثى لا يرث أحداً مطلقاً مسلماً أو غير مسلم، مرتداً أو غير مرتد، لأنه لا ملة له؛ وأما إذا مات المرتد فإنه إن كان ذكراً يرث قريبه المسلم ماله الذي اكتسبه قبل رده، ولا يرث ما اكتسبه في حال رده، بل يوضع في بيت المال، وإن كان المرتد أنثى يرث قريها المسلم ما اكتسبته في حال إسلامها وفي حال ردها، وقال الصحابة: يورث مال المرتد والمرتدة سواء اكتسب في حال الردة أو قبلها.

(٢) لا أثر لاختلاف الدارين بين المسلمين في الإرث، لأن الدنيا للمسلمين دار واحدة ولو تعددت بمالكهم وكان لكل ملكة ملاك، فالقريب المصرى المسلم يرث قريبه التركى المسلم، وهكذا؛ وأما الكفار فقد يكونون من دار واحدة، وقد يكونون من دارين أو أكثر، فيؤثر اختلاف الدارين في إرثهم.

(٣) لا يملك المورث حرمان من يرى حرمانه ، لأنه ليس للعباد تغيير ما شرعه الله تعالى ، حتى إنه إذا أقر في ورقة قبل وفاته بأنه أخرج ولد آمن ميراثه نظير إعطائه مبلغا من المال وقع باطلا ، لأن إتركته بعد وفاته حق غيره ، فلا يملك التصرف فيها بذلك . ولا يملك الوارث أن يطل أهليته للإرث ، لأن هذا تغيير للبشروع وإسقاط لوصف ذاتي .

اختبارات

- ١ — ما هو الفرق بين مذهب أبي حنيفة وصاحبيه فيمن أعنتق بعضه؟
- ٢ — ما هو القتل الذي يمنع إرث القاتل من المقتول والقتل الذي لا يمنع إرث القاتل من المقتول؟ مع ذكر أمثلة لكل منهما
- ٣ — من الذي يرث حق القصاص ومن لا يرثه من الورثة؟ وما هو القول المختار في ذلك من أقوال العلماء .
- ٤ — أذكر حكم الميراث في حريين من دارين مختلفين، وحكم الميراث في حريين ماتا في دار الاسلام وهما من دارين مختلفين ، وحكم الميراث في حريين ماتا في دار الاسلام وهما من دار واحدة .

باب معرفة الفروض ومستحقها

عدد الفروض :

(الفروضُ المقدَّرة) أى السهام المعينة فى باب الميراث المذكورة فى
(كتاب الله تعالى ستة) :

١ - الأول (النصف) وقد ذكره الله تعالى فى ثلاثة مواضع فقال
الله تعالى :

« وَإِنْ كَانَتْ » أى البنت « واحدةً فلها النصف » وقال الله تعالى
« وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ » وقال « وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا
نِصْفُ مَا تَرَكَ » .

٢ - والثانى نصف النصف (و) هو (الربع) المذكور فى موضعين
حيث قال « فَلَكُمْ الرُّبْعُ » مما تركن ، وقال « وَلَهُنَّ الرُّبْعُ » مما تركنتم .

٣ - والثالث نصف نصف النصف (و) هو (الثُّمْن) وذكره مرة
واحدة فقال « فَلَهُنَّ الثُّمْنُ » مما تركنتم .

٤ - (و) الرابع (الثلثان) وقد ذكره فى موضعين فقال فى حق البنات
« فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ^(١) فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » وفى حق الأخوات
« فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ » .

٥ - والخامس نصف الثلثين (و) هو (الثلث) الذى ذكره فى موضعين
أيضاً فقال « فَلَا مَءَ ثَلُثُ » وقال « وَإِنْ كَانُوا أَيْ أَوْلَادِ الْأُمِّ ^(٢) » « أَكْثَرُ
مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شَرُّ كَاهٍ فى الثلث » .

(١) مثلها فى ذلك الاثنان كما سيأتى

(٢) الإخوة لأم

٦ — والسادس نصف الثلثين (و) هر (السدس) المذكور في ثلاثة مواضع حيث قال تعالى « وَلَا بَؤْسٌ لِّكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ » وقال تعالى « وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ » وقال تعالى في حق ولد الأم « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ » .

عدد مستحقى الفروض :

(وأصحاب هذه السهام) أى مسحقوها ، سواء علم استحقاقهم لها بنص الكتاب أو بغيره من الدلائل ، وهى السنة والاجماع (اثنا عشر) نفراً : أربعة من الرجال ، وهم الأب والجد الصحيح (وهو أب الأب وإن علا والأخ لأم والزوج) قدم الأب على الجد لكونه محجوباً بالأب ، وكذا يحجب الجد الأخ لأم إجماعاً ، وتقديمه — أى الأخ — على الزوج لأن النسب أقوى من السبب ، كما عرفت (وثمان من النساء ، وهن : الزوجة والبنت وبنت الابن وإن سفلت والأخت لأب وأم والأخت لأب والأخت لأم والأم والجدة الصحيحة وهى التى لا يدخل فى نسبتها إلى الميت جد فاسد) قدم الزوجة على البنت لأنها أصل الولاد ، إذ منها يتولد الأولاد وليقع ذكرها قريباً من ذكر الزوج ، وقدم البنت على بنت الابن لكونها أقرب إلى الميت منها ، ولأن بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدمها ، وآخر الأخت لأب وأم عن بنت الابن لكونها أبعد منها فى القرابة ، وقدمها على الأخت لأب لقوة القرابة ، ولأن الأخت لأب تقوم مقامها عند عدمها ، وتقديمها على الأخت لأم لأن قرابة الأب أقوى من قرابة الأم وتقديم الأخت لأم على الأم لأن الأختين لأم تحجبان الأم من الثلث إلى السدس ، وجنس الحاجب مقدم على جنس المحجوب ، وتقديم الأم على الجدة لكونها أقرب .

لا يقال : تقديم الأب في الرجال يقتضى تقديم الأم في النساء ، لأننا نقول : معرفة نصيب الأم تتوقف على معرفة نصيب الأخوات من وجهه دون العكس ^(١) .

وقد الجدة بالصحيحة وفسرها بالتى لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد فاسد — وهو الذى تدخل في نسبته إلى الميت أم — ضرورة أنه يقابل الجد الصحيح المفسر كما سيأتى بالذى لا تدخل في نسبته إلى الميت أم ، فالجدة إن خلت نسبتها عن الجد الفاسد كانت صحيحة ، سواء كانت مُدْلِيَّةً بمحض الأنوثة كأم الأم وأم أم الأم ، أو بمحض الذكورة كأم الأب وأم أب الأب ، أو بخلط منهما كأم أم الأب ، وهى صاحبة الفرض في الجدات كالجد الصحيح في الأجداد ، وإذا دخل في نسبتها إليه الجد الفاسد كانت فاسدة ، ومنتمية بخلط الذكور والإناث كأم أب الأم وأم أب أم الأب وأم أب أب الأم ، وليست هى بصاحبة فرض كالجد الفاسد ، بل هما من ذوى الارحام الذين يرثون بالقرابة لا بعصوبة ولا بفرض .

أحوال الأب في الميراث :

(أما الأب فله أحوال ثلاث : الفرض المطلق) : أى الخالص عن التعصيب (وهو السدس ، وذلك مع الابن أو ابن الابن وإن سفل ، والفرض والتعصيب معاً) وذلك مع الابنة أو ابنة الابن وإن سفلت (ويان ذلك أنه تعالى قال عز شأنه «ولأبوين لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد» وهذا تنصيب على أن فرض الأب مع الولد هو السدس ، لكن اسم الولد يتناول الابن والبنت ، فإن كان مع

(١) فلا تتوقف معرفة نصيب الأخوات على معرفة نصيب الأم

الآب ابنٌ فله فرضه أعنى السدس ، والباقي للابن ، لقوله عليه السلام « أَلْحَقُوا الْقَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا أَتَيْتُهُ فَلأُولَى - أَى فَلأَقْرَبَ - رجل ذكرٍ » وأولى الرجال من العصبات هو الابن كما مستعرفه ، وإن كانت معه بنت فله السدس ، وللبنت النصف بالفرض ، وما بقي فللآب لأنه أولى رجل ذكر من العصبات عند عدم الابن وابنه (والتعصيبُ المحضُ وذلك عند عدم الولدِ وولدِ الابن وإن سفلَ) وذلك لقوله تعالى « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلأُمُّهُ الثَّلَاثُ » إذ يفهم منه أن الباقي للآب فيكون عصبه محضة .

٢ - أحوال الجد في الميراث :

(والجدُّ الصحيحُ هو الذى لا تدخلُ في نسبته إلى الميت أمُّ كالأب) عند عدمه ، في ثبوت تلك الأحوال الثلاث ، بل في جميع أحكام الميراث (إلا في أربع مسائل سنذكرها إن شاء الله تعالى) الأولى أن أم الآب لا ترث معه ، وترث مع الجد ، والثانية أن الميت إذا ترك الأبوين وأحد الزوجين فللأم ثلث ما بقي بعد نصيب أحد الزوجين ، ولو كان مكان الأب جدٌ فللأم ثلث جميع المال إلا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، فإن لها ثلث الباقي أيضاً ، يعنى بعد نصيب أحد الزوجين أيضاً ، والثالثة أن بنى الأعيان والعلات^(١) كلهم يسقطون مع الآب إجماعاً ، ولا يسقطون مع الجد إلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، والرابعة أن أب المعتيق مع ابنه يأخذ سدس الزلأه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وليس للجد ذلك ، بل للولأه كله

(١) بنو الأعيان هم الإخوة الأشقاء والأخوات الشقيقات ، وبنو العلات - بفتح العين - الإخوة لآب والأخوات لآب .

للأبن ، ولا فرق بينهما عند سائر الأئمة ، إذ لا يأخذان شيئا من الولاء ، وإذا جعلت المسألة الثانية مسألتين كما في عبارة الكتاب فالأولى أن يقال : « إلا في خمس مسائل ، وسيأتيك تتمه الكلام :

(ويسقط) الجدُّ (بالأب ، لأنَّ الأب أصلٌ في قرابة الجدِّ إلى الميت) واعترض على هذا التعليل بأنه يلزم منه سقوط أولاد الأم بالأم لأنها أصل في قرابة أولادها ، وقد يدفع باعتبار انضمام العصوبة التي ترجح بزيادة القرب ، والجد الصحيح ^(١) هو الذي لا يدخل في نسبه إلى الميت أم كآب الأب وإن علا .

٢ — أحوال الأخ لأم والأخت لأم :

ولما أراد أن يذكر الأخ لأم في فصل الرجال ، وكانت الأخت لأم مساوية له في الأحكام — عجم الكلام كيلا يحتاج إلى ذكرها في فصل النساء فقال : (وأما لأولاد الأم ^(٢) فأحوال ثلاث : السدس للواحد) لقوله تعالى (وإن كان رجلٌ يورثُ كلاً من أمٍّ أو امرأةً وله أخٌ أو أختٌ فليُكسَلْ واحدٌ منهما السدسُ) والمراد منه أولاد الأم إجماعاً ، ويدل عليه قراءة أبي وسعد بن أبي وقاص رحمهما الله « وله أخ أو أخت من الأم » (والثلث للثنتين فصاعداً) لقوله تعالى « فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » (ذكرهم وإناتهم في القسمة والاستحقاق سواء) أما في القسمة فلان الأثني منهم تأخذ مثل ما يأخذه الذكر ، كما دل عليه جعلهم شركاء في الثلث ، وأما في الاستحقاق فلان الواحد منهم مذكور كان

(١) أماد ترميحه ليثقل له

(٢) لا يعني ضعف هذه العبارة ، والأولى أن يقال : وأما أولاد الأم فلهم الخ

أومؤثراً يستحق السدس ، وإذا تعدوا ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين استحقوا الثلث ، ولا يخفى عليك أن الاستحقاق يعمُّ الواحد والمتعدد بخلاف القسمة .

(وَيَسْقُطُونَ بِالْوَلَدِ الْوَلَدِ الْإِثْنِ وَإِنْ سَقَلَ وَالْأَبِ وَالْجَدُّ بِالْإِنْفَاقِ)
لأنهم من قبيل الكلالة — كما علم من الآية — وقد اشترط في إرثها عدم الولد والوالد إجماعاً ، لقوله تعالى : « قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْثَلَ هَٰؤُلَاءِ يُرِثُ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ أُخْتُ » وقوله عليه السلام : « الكلالة ممن ليس له ولد ولا والد ، لكن ولد الابن داخل في الولد ، لقوله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ » والجدُّ داخل في الوالد ، لقوله تعالى « كَمَا أَخْرَجَ آبَايَكُم مِّنَ الْجَنَّةِ » فلا إرث لأولاد الأم مع هؤلاء . ثم لفظ الكلالة في الأصل بمعنى الإعياء وذَهَابِ القوة ، كقوله :

« فَأَلَيْتُ لَا أَرَىٰ لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ »

ثم استعيرت لقرابة ممن عدا الولد والوالد ، كأنها كالة ضعيفة بالقياس إلى قرابة الولاد ، وتطلق أيضاً على من لم يخلف ولداً ولا والدًا ، وعلى من ليس بولد ولا والد من المخلفين .

٤ — أحوال الزوج في الميراث :

(وَأَمَّا الزَّوْجُ فَحَالَتَانِ : النِّصْفُ عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ)

أى عند عدمهما معاً ، ولذلك عطف بالواو (والزَّوْجُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ) أى يكفي وجود أحدهما في ذلك ، ومن ثمَّ عطف بأو ، وكلتا الحالتين صرح بهما في نظم القرآن ، كما مر في ذكر السَّهَامِ .

فصول النساء

٥ — أحوال الزوجة والزوجات :

(لِزَوَّجَاتِ حَالَتَانِ : الرَّبْعُ لِلوَاحِدَةِ فَصَاعِدًا عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالثَّمْنُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ) وقد صرح بهاتين الحاليتين أيضاً في النظم المذكور هناك ، وقد روعي بين نصيبي الزوجين أن للذكر منهما ضعف حظ الأنثى على التقديرين^(١) .

٦ — أحوال بنات الصلب في الميراث :

وأما لبنات الصَّأْبِ فَأُحْوَالُهُنَّ ثَلَاثٌ : ^١النَّصْفُ لِلوَاحِدَةِ (وهذه مصرَّحٌ بها في الآية (وَالثَّلَاثَانِ لِلرَّائِسَتَيْنِ فَصَاعِدًا) والمنصوص عليه في القرآن صريحاً أنهن إذا كن نساء فوق اثنتين فلهن الثلثان مما ترك ، وأما الاثنتان فحكما عند ابن عباس حكم الواحدة ، وهو ظاهر ، وعند سائر الصحابة رضى الله تعالى عنهم حكم الجماعة ، وعُمل قولهم بوجوه ثلاثة : الأول أنه قال الله تعالى « لِّلَّذِي كَرِهَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ الْأُنثَيَيْنِ » وأدنى مراتب الاختلاط ابن وبنت ، فلا ابن حينئذ الثلثان بالاتفاق ، فعرف بهذه الإشارة أن البنيتين لهما الثلثان في الجملة ، وليس ذلك إلا في حالة انفردهما عن الابن ، فلا حاجة إلى بيان حالهما ، بل إلى بيان حال ما فوقهما ، فلذلك قيل : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ » أى : فإن كن جماعة بالغات ما بلغن من العدد فلهن ما للاثنتين ، أعنى الثلثين لا يتجاوزنه . الثاني أن البنيتين أقرب رحماً من الأخنتين اللتين تحمزان الثلثين

(١) أى تقدير وجود الولد وعدم وجوده فيهما

فهما أولى بذلك الإحراز . الثالث أن الأخت إذا كانت مع الأخ وجب لها الثلث ، فبالأولى أن يجب لها ذلك إذا كانت مع أخت أخرى ، وكذلك للأخرى يجب مع أختها مثل ما كان يجب لها لو انفردت مع أخيها ، فوجب لها الثلث .

(ومع الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهو يعصبن) لقوله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ » فإنه لما لم يبين نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن دل على أنه يعصبن ، وأن المال يُقسم بينهن وبين الابن على ما ذكر من القسمة بطريق العصوبة .

٧ — أحوال بنات الابن في الميراث :

(وبنات الابن كبنات الصلب) في ثبوت تلك الأحوال الثلاث ، ولهن أحوال ثلاث آخر ، فلذلك قال (ولهن أحوال ست : النصف للواحدة ، والثلاثان للثنتين فصاعداً عند عدم بنات الصلب) فهاتان الحالتان من الثلاث الأولى ، ويشترط فيها عدم الصليات ، لأن النص ورد فيها صريحاً ، فإذا عدمت قامت بنات الابن مقامهن (ولهن السدس مع الواحدة الصداقية تكملة للثنتين) هذه حالة أولى من الثلاث الآخر ، والدليل عليها أن حق البنات الثلاث ، وقد أخذت الصلية الواحدة النصف لقوة القرابة ، فبقي سدس من حق البنات ، فتأخذ بنات الابن واحدة كانت أو متعددة ، وما بقي من التركة فلاولى عصبية ، فبنات الابن من ذوات الفروض مع الواحدة من الصليات ، ويصيرن معها من العصبات إن كان معهن ابن الابن ، وإن كان معهن ذكر أسفل منهن درجة فلهن فرضهن [كبنات الصلب مع ابن الابن] (ولا يرثن مع الصليتين) عند عامة الصحابة رضي الله عنهم ، إذ لم يبق معها

شيء من حق البنات ، خلافاً لابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، إذ حكمهما عنده حكم الواحدة^(١) ، وهذه حالة ثانية من الثلاث الآخر (إلا أن يكونَ بحدّأهنَّ أو أسفلَ منهنَّ غلامٌ فيُعصَّبهنَّ و) حينئذ يكون (الباقى بينهم للذكّر مثلُ حظِّ الأنثيين) هذه حالة ثالثة من الثلاث الأولى ؛ فإن بنات لابن إذا كان بحدّأهنَّ غلامٌ — سواءً كان أخاهنَّ أو ابن عمهن — فإنه يعصّبهنَّ ، كما أن الابن الصليّ يعصب البنات الصليّة ، وذلك لأن الذكر من أولاد الابن يعصب الإناث اللاتي في درجته إذالم يكن للبيت ولد صليّ بالاتفاق في استحقاق جميع المال ، وكذا يعصبها في استحقاق الباقي من الثلثين مع الصليّتين ، وإليه ذهب عامة الصحابة وعليه جمهور العلماء ، وقال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه : لا يعصّبهنَّ ، بل الباقي كله لابن الابن ، ولا شيء لبناته ، إذلو جعل الباقي بينهم هنا للذكر مثل حظ الأنثيين لُزاد حق البنات على الثلثين^(٢) وقد قال عليه السلام : (لايزادُ حقُّ البنات على التلّثين) وأيضاً الأثني إنما تصير عصبة بالذكر إذا كانت صاحبة فرض عند الأفراد عنه كالبنات والأخوات ، وأما إذالم تكن كذلك فلا تصير به عصبة كبنات الإخوة والأعمام مع بنهم . وأجيب عن الأول بأن استحقاق الصليّتين بالفرض ، واستحقاق بنات الابن بالتعصيب ، وهما سريان مختلفان ، فلا يضمُّ أحدُ الحقيين إلى الآخر ، فلا زيادة على الثلثين . وعن الثاني بأن بنت الابن صاحبة فرض عند الأفراد عن ابن الابن ، لكنها محجوبة بالصليّتين هنا ، ألا يرى أنها تأخذ النصف عند عديم الصليّيات ،

(١) لأنهما يرثان النصف مثلها ، وإنما يثرت الثلثين عنده من فوقها

(٢) يعنى بالبنات هنا ما يشمل بنات الصلب وبنات الابن

بـخلاف بنات الأخ والعلم ، إذ لا فرض لمن عند انفرادهن عن ابنيهما ، فلا يصرون عصبته به ، هنا كذا إنا ابن الغلام : فإنا ابن الغلام ، وأما إنا ابن السمل منهم فالحكم كذلك أيضاً عندنا في فناصر المذهب ، وقال بعض المتأخرين : لا يعصبهن ، بل الباقي للغلام خاصة ، لأن الذكر إنما يعصّب من في درجته لا من هو أعلى منه ، فان ابن الابن لا يعصب البنات الصلية . وأيضاً لو عصبّ الذكر من هو أعلى منه لصار محروماً . لأن في إرث العصبية يقدم الأقرب على الأبعد . ذكر أكان الأقرب أو أثنى . ألا يرى أن الأخت لما صارت عصبه مع البنت قدمت على ابن الأخ ، وإذا صار محروماً لم يعصب أحداً ، ولنا أن هذه الأثنى لو كانت في درجة الذكر لكانت به عصبه ، فإذا كانت أقرب منه كانت لذلك أولى ، وكيف لا يرثن ومن في درجة الغلام ههنا من الإناث يستحق شيئاً ، والقول بأن الأقرب من البنات محروم مع استحقاق الأبعد منهن يشبه المحال .

(وَيَسْقُطَنَّ) أى بنات الابن (بالابن) بخلاف بنات الصلب ، فهذه ثالثة الأحوال من الثلاث الآخر ، وبها تمت الأحوال الست لبنات الابن . (وَلَوْ تَرَكَ) الميت (ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض) ترك أيضاً (ثلاث بنات ابن ابن أخير بعضهن أسفل من بعض) ترك أيضاً (ثلاث بنات ابن ابن أخير بعضهن أسفل من بعض) بهذه الصورة (١) .

(١) صورتها رجل له ثلاثة بنين ، ولأحدهم ابنة بنت ، ولها الابن ابن بنت ، ولها الابن ابن بنت ، فهؤلاء الفريق الأول ، ولوللإبن الثاني ابن قط ولابنه ابن بنت ، ولها الابن ابن بنت ، ولها الابن ابن بنت ، وهؤلاء الفريق الثاني ، ولوللإبن الثالث ابن قط ، ولها الابن ابن بنت ، ولها الابن ابن بنت ، ولها الابن ابن بنت ، وهؤلاء الفريق الثالث ، ومات البنون كلهم ، ثم مات الجد الأعلى .

الفريق الأول		الفريق الثاني		الفريق الثالث	
(ابن)		(ابن)		(ابن)	
ابن ، بنت	عليا	(ابن)		(ابن)	
ابن ، بنت	وسطى	ابن ، بنت	عليا	(ابن)	
ابن ، بنت	سفلى	ابن ، بنت	وسطى	ابن ، بنت	عليا
		ابن ، بنت	سفلى	ابن ، بنت	وسطى
				ابن ، بنت	سفلى

(العليا من الفريق الأول لا يوازيناها أحد) لاتبائها إلى الميت بواسطة واحدة ، وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك (الوسطى من الفريق الأول توازيناها العليا من الفريق الثاني) لأن كلا منهما تدلى إلى الميت بواسطة (السفلى من الفريق الأول توازيناها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث) إذ كل واحدة منهن تدلى إلى الميت بثلاث وسائط (السفلى من الفريق الثاني توازيناها الوسطى من الفريق الثالث) لاتباء كل واحدة منهما إليه بأربع وسائط (السفلى من الفريق الثالث لا يوازيناها أحد) لأنها تدلى إلى الميت بواسطة خمس ، وليس في هذه من هو كذلك .

إذا عرفت هذا فنقول : للعليا من الفريق الأول النصف (لأنها قامت مقام بنت الصلب عند عدما (وللوسطى) من الفريق الأول (مع من توازيناها) وهى العليا من الفريق الثاني (السدس تكلمة للثلاثين) وذلك لأن العليا من الفريق الأول لما قامت مقام الضلية قامت من دونها بدرجة

واحدة مقام بنت الابن (ولا شئ من السفليات) وهي الست الباقية من البنات التسع ، لأنه قد كل الثلثان لتلك الثلاث ، فلم يبق للباقيات فرض ، وليس لمن عصبوبة قطعا ، فلا يرثن من التركة أصلا (إلا أن يكون مصلهن) أى مع تلك السفليات الست (غلام فيعصب) أى يعصب منهن (من كانت بحذراته ومن كانت فوقه) كاسبق تقريره على قول عامة الصحابة وجمهور العلماء رحمهم الله تعالى (من لم تكن ذات سهم) فإنها تأخذ سهمها ولا تصير به عصبية ، وهى العليا من الفريق الأول التى أخذت النصف ، والوسطى منهم مع العليا من الفريق الثانى حيث أخذتا السدس ، وهذا قيد يعتبر فيمن كانت فوقه دون من كانت بحذراته ، فإنه يعصبها مطلقا (ويسقط من دونه) أى من دون ذلك الغلام فى الدرجة من السفليات .

فإن كان الغلام مع السفلى من الفريق الأول أخذت العليا منهن النصف وأخذت الوسطى منهن مع العليا من الفريق الثانى السدس ، ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلى من الفريق الأول والوسطى من الفريق الثانى والعليا من الثالث ، للذكر مثل حظ الأنثيين أخماسا ، وسقطت سفلى الثانى ووسطى الثالث وسفلاه .

وإن كان الغلام مع السفلى من الفريق الثانى كان الثلث الباقي بين الغلام وبين سفلى الأول ووسطى الثانى وسفلاه وعليا الثالث ووسطاه أسباعا ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وسقطت سفلى الثالث .

وإن كان الغلام مع السفلى من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست أثمانا . هذا ما صرح به فى الكتاب .

وإن فرض الغلام مع العليا من الفريق الأول كان جميع المال بينه

وبين أخيه للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولا شيء للسفليات ، وهن ثمان .

وإن فرض مع وسطى الأول فتأخذ عليا الأول النصف والباقي للغلام مع من بجذائه — وهى وسطى الأول وعليا الثانى — للذكر مثل حظ الأنثيين ، وكذا الحال إذا فرض مع عليا الثانى .

وأما تصحيح المسائل فى جميع هذه الصور فعلى ما ستحيط به فيما بعد ، فلا حاجة إلى إيرادها هنا .

واعلم أن العُكُليات من بنات الابن فى أى درجة كانت متى أخذت الثلثين بالفرضية ثم اختلط الذكور بالإناث فعلى قول عامة الصحابة يعصب الذكور الإناث على التفصيل المذكور ، وعند ابن مسعود رضى الله تعالى عنه يكون الباقي من الثلثين للذكور وحدهم بالعصوبة ، كما مر . وإن أخذت العليا منهم النصف ثم اختلط الذكور بالإناث فإن كان عدد الذكور أكثر من عدد الإناث أو مساويا له كان الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين بالاتفاق ، وإن كان عدد الإناث أكثر فعند العامة كذلك ، وعند ابن مسعود رضى الله تعالى عنه للإناث حينئذ السدس ، فإنه كان ينظر إلى ما هو أضر بينات الابن من المقاسمة والشدس فيعطيهن ما هو أقل ، احترازاً عن الزيادة على الثلثين فى حق البنات .

واعلم أن ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر فى الكتاب يسمى مسألة التشبيب ، لأنها لدفها وحسنها تشبهاً لخواطر ، وقيل الأذان إلى استماعها ، فسميت بتشبيب الشاعر القصيدة لتحسينها ، واستدعاء الإصغاء إلى استماعها (١)

(١) وقيل إنه مأخوذ من أشب النار إذا أوقدتها .

٨ — أحوال الأخوات الشقيقات في الميراث :

(وَأَمَّا لِلأَخَوَاتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ فَأَحْوَالُ سَمْسٍ) ذكر المصنف رحمه الله
ههنا أربعة أمثها، وأخر الخامسة لذكرها مع سابع أحوال الأخوات لأب وروما
للاختصار: (النصف للواحدة) لقوله تعالى «وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ»
(والثلثان للثنتين فصاعداً) لقوله تعالى «فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ»
والمراد الأخوات لأب وأم، أو لأب، لأن الأخوات لأم قد علم حالها في آية
الموارث، كما مر. وإذا استحققت الاثنتان الثلثين كان استحقاق ما فوقهما له
أظهر، وقد يقال: صرح في الأخوات بالاثنتين، وفي البنات بما فوقهما يعلم
من حال الأختين حال البنيتين، ومن حال البنات جال الأخوات بطريق
الأولوية (ومع الأخ لأب وأم) للذكر مثل حظ الأنثيين يصرن عَصَبَةً
به لا سَوَاتِهِمْ في القرابة إلى الميت (قال الله تعالى) وإن كانوا إخوة رجالاً
ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين، فلم يقدر نصيب الأخوات في حالة الاختلاط
كما لم يقدر نصيب الإخوة، فدل ذلك على أنهم قد صرّ عَصَبَاتٌ معهم، وقد
خالف بعض العلماء فيها إذا خُلف الميت بنتاً وأخاً وأختاً لأب وأم، فقال
الباقى بعد نصيب البنت للأخ دون الأخت، استدلالاً بقوله عليه السلام
«فَأَبْتَقْتَهُ الْفَرَاتُ» فلاولى رجل ذكر، ورُدَّ بأنهم أجمعوا في بنت
وبنت ابن وابن ابن على أن الباقي من نصيبها بين ولدى الابن للذكر مثل
حظ الأنثيين، وأجمعوا أيضاً في بنت وعم وعمّة على أن الباقي للعم وحده،
واختلفوا في الأخ والأخت مع البنت، فنقول: إلحاقهما بابن الابن وبنت
الابن أولى من إلحاقهما بالعم والعمّة، ألا يرى أنهم كما أجمعوا على أنه إذا
لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما للذكر مثل حظ

الاثنيين ، كذلك أجمعوا على أنه إذا لم تكن مع الأخ والأخت بنت كان المال بينهما كذلك ، بخلاف العم والعمة فإنه إذا لم يكن معهما بنت كان المال كله للعم وحده ^(١) فكذا الحال في الباقي بعد نصيب البنت ، كذا ذكره الطحاوي في شرح الآثار (وَلَهُنَّ الْبَاقِي) أي النصف أو الثلث (مع البنات أو مع بنات الابن) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « اجعلوا الأخوات مع البنات عَصَبَةً » ذهب أكثر الصحابة إلى تعصيب الأخوات مع البنات ، وهو قول جمهور العلماء ، وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : لا تعصيب لمن مع البنات . وحكم فيما إذا اجتمعت بنت وأخت بأن النصف للبنت ولا شيء للأخت ، ف قيل له : إن عمر رضي الله تعالى عنه كان يقول : للأخت ما بقي ، فضرب وقال : أأتم أعلم أم الله ؟ يريد أنه تعالى قال « إِنْ أَمْرُؤُ هَكَاءَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » فقد جعل الولد حاجباً للأخت وكلف الولد يتناول الذكر والآثي ، كما في حجب الأم من الثلث إلى السدس وحجب الزوج من النصف إلى الربع ، وحجب الزوجة من الربع إلى الثمن فلا ميراث للأخت مع الولد ذكر أكان أو آثي ، بخلاف الأخ فإنه يأخذ ما بقي من الآثي بالعصوبة ، ولا عصوبة للأخت بنفسها ، وإنما تصير عصبة بغيرها إذا كان ذلك الغير عصبة ، وليست للبنت عصوبة ، فكيف تصير الأخت معها عصبة .

والجواب أن المراد بالولد ههنا هو الذكر ، بدليل قوله تعالى « وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ » أي ابن بالاتفاق ، لأن الأخ يرث مع البنت ، وقد تأيد ذلك بالسنة حيث روى عن هُذَيْل بن شرحبيل أن رجلاً

(١) لأن العمة من ذوى الأرحام .

سأل أبا موسى الأشعري عن خلف بنت أبن وأختا ، فقال : للبنت النصف والباقي للأخت . ثم قال السائل : أسأل عن ذلك ابن مسعود أخبرني عما يجيب به . فلما سأله قال : رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى للبنت بالنصف ، ولبنت الابن بالسدس تسكلة للثلثين ، وللأخت بالباقي . فلما أخبر السائل أبا موسى الأشعري بذلك قال : لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر فيكم^(١) . فدل ذلك على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الأخت مع البنت عصبة .

٩ — أحوال الأخوات لأب في الميراث :

(والأخوات لأب كالأخوات لأب وأم ، ولهن أحوال سبع : النصف للواحدة ، والثلثان للثنتين فصاعداً عند عدم الأخوات لأب وأم) وذلك لما ذكرناه من النصوص في الأخوات لأب وأم على ما أشير إليه هناك (ولهن السدس مع الأخت لأب وأم تسكلة للثلثين) فإن حق الأخوات الثلثان ، وقد أخذت الأخت لأب وأم النصف ، فبقى منه سدس ، فيعطى للأخوات لأب حتى يكمل حق الأخوات (ولا يرثن مع الأختين لأب وأم) لأنه قد كل للمماحق الأخوات ، أعني الثلثين ، فلم يبق للأخوات لأب شيء (إلا أن يكون معهن أخ لأب فيعصبن لأب ، و) حيثن يكون (الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين) وذلك لأن ميراث الإخوة والأخوات لأب وأم أجرى مجرى ميراث الأولاد الصلية ، وميراث الأخوة والأخوات لأب أجرى مجرى ميراث أولاد الابن ، ذكرهم كذكورهم ، وإناهم كإناهم (والسادسة أن يصرن عصبة مع البنات أو مع بنات الابن كما ذكرنا) من قوله صلى الله تعالى عليه

وسلمه أجعلوا الأخوات مع البنات عصبية، وهو قول أكثر الصحابة والعلماء كما مر، خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنه، وإنما صرح بلفظ «السادسة» دون غيرها لثلاثين يوم أن قوله «إلا أن يكون معهن أخ لأب» من تبعة الرابعة، لكونه استثناء منها فلا يكون حالة خامسة، ولكن مثل ذلك قد مر في أحوال بنات الابن، فاكثري هناك بشهادة المعنى فقط.

(وبنو الأعيان) أي الإخوة والأخوات^(١) لأب وأم (و) بنو (العلات) أي الإخوة والأخوات لأب^(٢) كلهم (يسقطون بالابن وابن الابن وإن سئل وبالأب بالاتفاق، وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله ما ذكره ههنا من حكم السقوط مشتمل على الحالة الخامسة للأخوات لأب وأم، وعلى السابعة للأخوات لأب، أما سقوط الإخوة بالابن فبقوله تعالى «وهو يرثها إن لم يكن لها ولد» أي ابن كما مر، وأما سقوط الأخوات به فبقوله تعالى «ليس له ولد» وله أخت فلها نصف ما ترك، والمراد الابن عندنا لما سبق، وأما سقوطهم بابن الابن فلدخوله تحت الابن وقيامه مقامه عند عدمه، وأما سقوطهم بالأب فلأنهم كلاله، وتوريث الكلاله مشروط بفقد الولد والوالد كما عرفت، وأما سقوطهم بالجد عند أبي حنيفة رحمه الله فلما سيأتيك في باب مقاسمة الجد إن شاء الله تعالى، وهذه المسألة من المسائل التي استثناها في أول الباب من كون الجد الصحيح كالأب، فإن أبا يوسف ومحمد آرحمهما الله تعالى لم يجعلاه مسقطاً كالأب لهؤلاء الإخوة والأخوات.

(١) سماهنا لأنهم خيار الإخوة، وأعيان القوم خيارهم.

(٢) سماهنا لأنهم غزلون عن بني الأعيان أخذ من اللل وهو الضرب الثاني، والتهل الضرب الأول.

(ويستقط بنو العلات أيضاً بالأخ لأب وأم) وذلك لما عرفت من أن ميراث الإخوة والأخوات لأب وأم جار مجرى ميراث الأولاد الصلية وأن ميراث الإخوة والأخوات لأب كبيرات أولاد الابن، ذكورهم كذكورهم وإناتهم كالناتهم، فكما يجب أولاد الأب بالابن، كذلك يجب أولاد العلات بالأخ لأب وأم .

فإن قلت : ما ذكره ههنا مشتمل على حالة ثامنة للأخوات من جهة الأب وهي سقوطهن بالأخ المذكور ، فكيف قال : «أحوالهن سبع» .

قلت : هذه من تنمة السابعة من أحوالهن ، كأنه قال : وبنو العلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وإن سفل ، وبالأب ، والأخ لأب وأم ، إلا أنه لما ذكر أولاً بنى الأعيان مع بنى العلات لم يمكنه أن يذكر الأخ لأب وأم هناك كما لا يخفى ، فلذلك أوردته بسقوط بنى العلات وحدهم به .
ويوجد في بعض النسخ «وبالأخت لأب وأم إذا ضلعت عصبه» أي إذا كانت مع البنات أو مع بنات الابن ، كما علمته ، وإنما سقطوا بها لأنها حينئذ كالأخ لأب وأم في كونها عصبه أقرب إلى الميت كما سيأتي في باب العصبات .

١٠- أحوال الأم في الميراث :

(وأما للأم فأحوال ثلاث : السدس ثمع الولد) لقوله تعالى «ولا يورثه لـكـل واحد منهما السدس» مما ترك إن كان له ولد فهو لفظ الولد يتناول الذكر والأنثى ، ولأقرينة تخصصه بأحدهما (أو ولد الابن وإن سفل) وذلك إما لأن لفظ «الولد» يتناول ولد الابن أيضاً ، وإما للإجماع على أنه يقوم مقام ولد الصلب في توريث الأم (أو الإثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً من

أَيَّ جِهَةٍ كَانَا) أَى سَوَاء كَانَا مِنْ جِهَةِ الْيُورَن مَعَا، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأَب، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُم، لِقَوْلِهِ تَعَالَى «بَانَ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّ السُّدُسِ».

وَلَفْظُ الْإِخْوَةِ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ^(١) لِلإِشْتِرَاكِ فِي الْإِخْوَةِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، خِلَافَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، فَإِنَّهُ جَعَلَ الثَّلَاثَةَ مِنْ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ حَاجِبَةً لِلْأُمِّ، دُونَ الْاِثْنَيْنِ؛ فَلَهُمَا مَعَهُمَا الثَّلَاثُ عِنْدَهُ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ «الْإِخْوَةَ» صِيغَةُ الْجَمْعِ، فَلَا يَتَنَاوَلُ الْمُثَنَّى. وَرُدَّ بِأَنَّ حُكْمَ الْاِثْنَيْنِ فِي الْمِيرَاثِ حُكْمُ الْجَمَاعَةِ، أَلَا يُرَى أَنَّ الْبَنَيْنِ كَالْبَنَاتِ وَالْأَخْتَيْنِ كَالْأَخَوَاتِ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّلَاثِينَ؛ فَكَذَلِكَ فِي الْحُجُبِ، وَأَيْضًا مَعْنَى الْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَمَا فَوْقَهُمَا، وَهَذَا الْمَقَامُ يَنْسَبُ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ، فَكُلُّ لَفْظٍ «الْإِخْوَةُ» عَلَيْهِ. ثُمَّ الْبَاقِي مِنَ السُّدُسِ الَّذِي حُجِّبَ عَنْهُ لِلْأَبِ عِنْدَ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لِلْإِخْوَةِ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا حُجِّبُوا عَنْهُ لِأَخْذِهِ فَإِنَّ غَيْرَ الْوَارِثِ لَا يَحْجُبُ، كَمَا إِذَا كَانَ الْإِخْوَةُ كُفَرَاءً أَوْ أَرْقَاءً، وَقَدْ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِمَارَوَاهِ طَاوُسٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ سَلَاً مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْطَى الْإِخْوَةَ السُّدُسَ مَعَ الْاِبْيُونِ، وَلَنَا أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ «بَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ»، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ» وَالْمُرَادُ مِنْ صَدْرِ الْكَلَامِ أَنَّ لِأُمِّهِ الثَّلَاثَ وَالْبَاقِيَ لِلْأَبِ، فَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي آخِرِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ، وَإِلَيْهِ الْبَاقِي، ثُمَّ إِنْ شَرَطَ الْحَاجِبُ أَنْ يَكُونَ وَارِثًا فِي حَقِّ مَنْ يَحْجُبُهُ، وَالْأَخِ الْمُسْلِمِ وَارِثًا فِي حَقِّ الْأُمِّ، خِلَافَ الرَّقِيقِ وَالْكَافِرِ، فَالْإِخْوَةُ يَحْجُبُونَهَا، وَهُمْ يُحْجَبُونَ بِالْأَبِ، أَلَا يُرَى

(١) ولكن تناولها الاثبات الخالص بطريق التجوز.

أنهم لا يرثون مع الأب شيئاً عند عدم الأم؛ لأنهم كلاله، فلا ميراث لهم مع الوالد، وليس حال الإخوة مع وجود الأم بأقوى من حالهم مع عدمها، وقد روى عن طلوس أنه قال لقيت ابن رجل من الإخوة الذين أعطاهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السدس مع الأبوين، وسألته عن ذلك، فقال: كان ذلك وصية^(١) وحيث صار الحديث دليلاً لنا، إذ لا وصية للوارث، والظاهر أنه لا صحة لهذه الرواية عن ابن عباس رحمه الله، لأنه يوافق الصدوق في حجب الجد للإخوة، فكيف يقول يارثهم مع الأب كذا في شرح الإمام السرخسي.

ودهبت الزيدية^(٢) إلى أن الإخوة لأم لا يحجبونها، بخلاف غيرهم، فإن الحجب هنا المعنى معقول هو أنه إذا كان هناك إخوة لأب وأم أو لأب فقد كثر عيال الأب، فيحتاج إلى زيادة مال للإنفاق، وهذا المعنى لا يوجد فيما إذا كان الإخوة لأم، إذ ليس نفقتهم على الأب. وجمهور العلماء على أنه لا فرق بين الإخوة، لأن الاسم حقيقة في الأصناف الثلاثة، وهذا حكم غير معقول المعنى ثبت بالنص، ألا يرسى أنهم يحجبون الأم بعد موت الأب، ولا نفقة عليه بعد موته، ويحجبونها كباراً وليس عليه نفقتهم.

(وَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْكُلِّ عِنْدَ عَدَمِ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ) أي عند عدم الوالد وولد الابن وإن سفل، وعند عدم الاثنين من الإخوة والاختوات فصاعداً، علم ذلك بقوله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ، فإن كان له إخوة فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ. هذا إذا لم يكن مع الأبوين أحد الزوجين (و) أما

(١) أي لا لأمنا.

(٢) فرقة من الشيعة تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

إذا كان معهما أحدهما فلها (ثلث) ما بقي بعد فرض أحد الزوجين وذلك في مسائلتين) كأنه أراد في صورتين ، لأن عدتهما مسألتين حقيقة يوجب زيادة المسائل المستثناة في الجد على الأربع كما أشرنا إليه فيما سلف ، ويمكن أن يقال : جعلهما مسألتين في توريث الأم مع الأب ، ومسألة واحدة في توريثها مع الجد ، إذ لكل من الجعلين وجه ظاهر (زوج وأبوين أو زوجة وأبوين) وهذا مذهب جمهور الصحابة والفقهاء ، وكان ابن عباس رحمه الله يقول : إن لها ثلث أصل التركة في هاتين الصورتين ، مستدلاً بأنه تعالى جعل لها أو لاسدس التركة مع الولد بقوله تعالى «ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد» ثم ذكر أن لها مع عدمه الثلث بقوله تعالى «فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث» ، فيفهم منه أن المراد ثلث أصل التركة أيضاً ، ويؤيده أيضاً أن السهام المقدرة كلها بالقياس إلى أصلها (١) بد الوصية والدَّين . وكان أبو بكر الأصم يقول : بأن لها مع الزوج ثلث ما يبقى من فرضه ، ومع الزوجة ثلث الأصل ، لأنه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال ل زاد نصيبها على نصيب الأب ، لأن المسألة حيثئذ من ستة ، لاجتماع النصف والثلث : فلزوج ثلاثة ، ولأم اثنان على ذلك التقدير ، فيبقى للأب واحد ، وفي ذلك تفضيل الآتي على الذكر ، وإذا جعل لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لها واحد وللأب اثنان ، ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الأصل لم يلزم ذلك التفضيل ، لأن المسألة من اثني عشر ، لاجتماع الربع والثلث ، فإذا أخذت الأم أربعة بقي للأب خمسة ، فلا تفضيل لها عليه . ولنا أن معنى قوله تعالى «فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث» . هو

(١) فليس فيها قياس إلى الباقي كما هنا .

أن لها ثلث ما ورثاه ، سواء كان جميع المال أو بعضه ، وذلك لأنه لو أريد
 ثلث الأصل لكن في البيان ، فإن لم يكن له ولد فلا ماله الثلث ، كما قال تعالى
 في حق البنات ، وإن كانت واحدة فلها النصف ، بعد قوله ، فإن كنَّ
 نساءً فوق اثنتين فلهنَّ ثلثنا ما ترك ، فيلزم أن يكون قوله ، وورثه أبواه ،
 خالياً عن الفاتدة . فإن قيل : فخصمه على أن الورثة لها فقط ، قلت :
 ليس في العبارة دلالة على حصر الإرث فيهما ، وإن سُلِّم فلا دلالة في
 الآية حيث تدل على صورة النزاع أصلاً ، لانفيا ولا إثباتاً ، فيرجع فيها إلى أن
 الأبوين في الأصول كالابن والبنات في الفروع ، لأن السبب في وراثة
 الذكر والأنثى واحد ، وكل واحد منهما يتصل بالمت بلا واسطة ، فيجعل
 ما بقي من فرض أحد الزوجين بينهما أثلاثاً ، كما في حق الابن والبنات ، وكما
 في حق الأبوين إذا انفردا بالإرث ، فلا يزيد نصيب الأم على نصف نصيب
 الأب كما يقتضيه القياس ؛ فلا يحال لما ذهب إليه الأصم الذي لم يسمع
 ما ذكرناه من معنى الآية . واعلم أن الأم إذا عطي ثلث الباقي مع الزوجة
 اجتمع في المسألة ربمان حقيقة لا لفظاً ، فإن ثلثها حيث ذريع في الحقيقة
 (ولو كان مكان الأب جدٌ فلا ثم ثلث جميع المال) وهو مذهب
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، وإحدى الروايتين عن الصديق رضي الله تعالى
 عنه ، وروى ذلك أيضاً أهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (١)
 في صورة الزوج (إلا عند أبي يوسف رحمه الله فإن لها) مع الجد أيضاً
 (ثلث الباقي) كما مع الأب ، وهو الرواية الأخرى عن أبي بكر رضي الله
 تعالى عنه ، فعلى هذه الرواية جعل الجد كالأب فيعصب الأم كما يعصبها
 (١) وأخذنا ثلث الجميع في صورة الزوج مع لزوم تخصيص الذكر على الأنثى يدل على أخذنا
 ثلث الجميع في صورة الزوجة بالطريق الأولى .

الأب، والوجه على الرواية الأولى هو أننا تركنا ظاهر قوله تعالى: «فلا أمه»
الثالث، في حق الأب وأولناه بما مر كيلا يلزم تفضيلها عليه مع تساويهما
في القرب، وأيدنا تأويله بقول أكثر الصحابة، وأما في حق الجد
فأجسر يناله على ظاهره لعدم التساوي في القرب، وقوة الاختلاف فيما بين
الصحابة، ولا استحالة في تفضيل الآتي على الذكر مع التفاوت في الدرجة،
كما إذا ترك امرأة وأختاً لأب وأم وأخاً لأب، فإن للمرأة الرابع، وللأخت
النصف، وللأخ الباقي، فقد فضلت هنا الآتي لزيادة قربها على الذكر،
وأيضاً للأم حقيقة الولاد كما للأب فيعصبها، والجد له حكم الولاد
لا حقيقة الولاد فلا يعصبها، إذ لا تمصيب مع الاختلاف في
السبب، بل مع الاتفاق فيه وهذه المسألة من المسائل الأربع التي
استثناها في أوائل الباب، فإن أبا حنيفة ومحمد أرحمهما الله لم يجعلوا الجد
كالأب هنا.

١١ — أحوال الجدة والجدات في الميراث :

(ولِلجَدَّةِ السُّدُسُ، لَأُمِّ كَانَتْ) كَأُمِّ الْأُمِّ (أَوْ لِأَبٍ) كَأُمِّ الْأَبِ
(وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا كُنَّ نَائِبَاتٍ) أي صحبات كالمذكورتين،
فإن الفاسدات من ذوى الأرحام كما سنأتى (مُتَحَازِيَاتٌ فِي الدَّرَجَةِ)
لأن القربى تحجب البُعْدَى، كما ستحيط به علماً، أما إعطاء الجدة الواحدة
السدس فلما رواه أبو سعيد الخدري والمغيرة بن شعبة وقبيصة بن ذؤيب
رضي الله تعالى عنهم من أنه عليه الصلاة والسلام: «أعطاهم السدس»، وأما
التشريك بينهم في ذلك إذا كن أكثر متحازيات، فلما روي أن أم الأم
جاءت إلى الصديق رضي الله عنه وقالت: أعطني ميراث ولدي ابنتي.

فقال : اصبرى حتى أشاور أصحابى ، فإنى لم أجد لك فى كتاب الله تعالى نصيباً ، ولم أسمع فىك من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً . ثم سألهم ، فشهد المغيرة بإعطاء السدس ، فقال للمغيرة : هل معك أحد ؟ فشهد به أيضاً محمد بن سبلية ، فأعطاها ذلك ، ثم جاءت أم الأب إليهم وطلبت الميراث ، فقال : أرى أن ذلك السدس بينكما ، وهو لمن انفردت منكما . فشرَّكهما فيه ، وفى رواية أخرى : أن أم الأب جاءت إلى عمر رضى الله تعالى عنه وقالت : أنا أولى بالميراث من أم الأم ، إذ لو مات لم يرثها ولد ولدها ^(١) ولو مت ورثني ولد ولدى . فقال : هو ذلك السدس ، فإن اجتمعما فهو بينكما ، وأيتكما خلَّت به فهو لها . فحكم بالتشريك بينهما ؛ فقد أجمعا على أن الجدات الصحيحات المتحاذيات يتشاركن فى السدس بالتسوية . وذهب ابن عباس رضى الله عنه إلى أن الجدة أم الأم تقوم مقام الأم مع عدمها فتأخذ الثلث إذا لم يكن للبيت ولد ولا إخوة ، والسدس إذا كان له أحدهما ، كما أن الجد أب الأب يقوم مقام الأب عند عدمه ، وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه ، ثم إن الأم لا يزاحمها فى فرضها أحد من الجدات ، فكذلك أم الأم لا يزاحمها أحد منهن ، وردُّ بأن الإدلاء بالإثبات ليس سبباً لاستحقاق المدعى فريضة المدعى به كبنات البنات وبنات الأخوات ، لكننا تركنا هذا القياس فى الجدات بالسنة ، ولم يرد فيها ما زاد على السدس ^(٢) فاكفينا به .

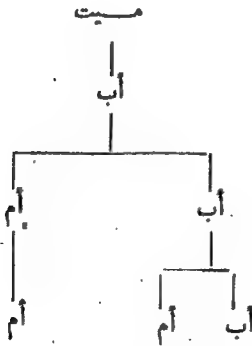
(١) أى ولد بنتها بطريق الفرز والصوبة ، لأنه لا يرثها قطعا ، لأنه من ذوى الأرحام

(٢) يحتج بأن يكون ضمير — فيها — عائداً إلى السنة وإلى الجدات ، وما فى ما زاد

مصدرة أو موصوفة .

(ويسقطن) أى الجدات (كلهن) سواء كن أبويات أو أميات (بالأم) أما الأميات فوجود إدلائها بالأم ، واتحاد السبب الذى هو الأمومة ، وأما الأبويات فلا اتحاد السبب وحده (و) تسقط (الأبويات) دون الأميات (أيضاً بالآب) وهو قول عثمان وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم رضى الله تعالى عنهم . ونقل عن عمر رضى الله تعالى عنه وابن مسعود وأبي موسى الأشعري أن أم الأب ترث مع الأب ، واختاره شريح والحسن وابن سيرين ، لما رواه ابن مسعود من أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أم الأب السدس مع وجود الأب ، أو المعنى فى ذلك أن يرث الجدات ليس باعتبار الإدلاء بالآب ، لأن الإدلاء بالآب لا يوجب استحقاق شيء من فريضتها كما مر آنفاً ، بل استحقاقهن للإرث باسم الجدة ، وتساوى فى هذا الاسم أم الأم وأم الأب ، فكأن الأب لا يحجب الأولى كذلك لا يحجب الثانية أيضاً . وهو مردود بأن مجرد الاسم لا يوجب الاستحقاق والوراثة ، بل لا بد فيه من اعتبار الإدلاء ، ثم نقول : ههنا معنيان : اتحاد السبب ، والإدلاء ، ولكل منهما تأثير فى الحجب ، فكأن اتحاد السبب إذا انفرد عن الإدلاء تعلق به حكم الحجب ، ألا يرى أنه تحجب بنات الابن بالبنين لاتحاد السبب مع عدم الإدلاء ، كذلك إذا انفرد الإدلاء عنه ثبت به الحجب أيضاً ، فالجدة التى تدلى بالآب تحجب به ، لوجود الإدلاء بالآب وإن انعدم معنى اتحاد السبب ، وتحجب بالأم ، لاتحاد السبب . والجدة التى هى من قبل الأم ترث مع الأب ، لانعدام الإدلاء واتحاد السبب جميعاً ، وأما أن الأخ لأم يرث مع الأم مع كونه مدلياً بها ، فقد قيل : لأنه لم يوجد ههنا اتحاد السبب ولا المشاركة فى النصيب . وقيل : هذه الصورة مستثناة

من القاعدة القائلة بأن المُدلى بغيره يحجب به . هذا ، وأما تأويل مارواه ابن مسعود رضى الله تعالى عنه فهو أنه يحتمل أن يكون أب ذلك الميت رقيقاً^(١) أو كافراً (وكذلك) تسقط الأبويات (بالجَدِّ ، إلاَّ أم الأب وإن علّت) كأم أم الأب ، وهكذا (فإنها ترثُ مع الجدِّ لأنها ليست من قبيلهِ) أى ليست قرابتها من قبل الجد ، بل هى زوجته فهى لا تسقط به ، بل ترث معه كالأم مع الأب . هذا إذا كان بُعْدُ الجد عن الميت بدرجة واحدة ، وأما إذا بعدَ بدرجتين كأم أب الأب فإنه يرث معه أبوستان : أم أم الأب التى هى زوجة الجد المذكور ، وأم أم الأب التى هى أم زوجة أب الأب ، على هذه الصورة :



وإذا بعد عنه بثلاث درجات ترث معه ثلاث أبويات على هذه الصورة :

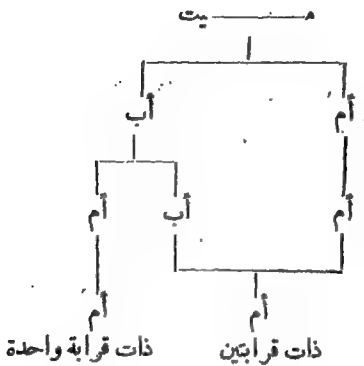
(١) فلا يكون وانثا ، وغير الوارث لا يحجب .

والبُعْدَى من جهة الأم فلا جداهما ظهور الصفة وللأخرى زيادة القرب ،
فتستويان في استحقاق الإرث . ولنا أن استحقاق الجدة باعتبار الأمومة
— وهى الأصلية — ومعنى الأصلية فى القربى أظهر وأقوى منه فى البعدى ،
سواء كانتا من جهة واحدة أو من جهتين ، فتكون هى مقدمة على البعدى
مطلقا ، ولو كان ظهور الأمومة موجبا للتقديم لكانت أمُّ الأم مقدمة على
أم الأب مع تساويهما فى الدرجة ، وهو باطل اتفاقا (وإِثْبَاتُ كَانَتْ
الْقُرْبَى) كأم الأب عند عدمه مع أم أم الأم ، وكأم الأم عند عدمها مع أم
أم الأب (أو مُحْجُوبَةٌ) كأم الأب عند وجوده ، فإنها محبوبة به ، ومع
ذلك تحجب أم أم الأم ، فى هذه الصورة — أعنى أن يخلف الميتُ الأبَ وأمُّ
الأب وأمُّ أمُّ الأم — يكون المال كله للأب عندنا^(١) لأن البعدى محبوبة
بالقربى ، والقربى محبوبة بالأب . ونظيرها أن الأخوات يحجبن الأم من
الثالث إلى السادس مع كونهن محجوبات بالأب . وقال الحسن بن زياد : ميراث
الجدات ههنا لأم أم الأم وإن كانت أبعد من أم الأب . وهذا على قياس
قول على ، وهو أن القُرْبَى إنما تحجب إذا كانت واثرة^(٢) .

(١) وعند ابن مسعود السدس بين الجدتين صفان والباقي للأب .

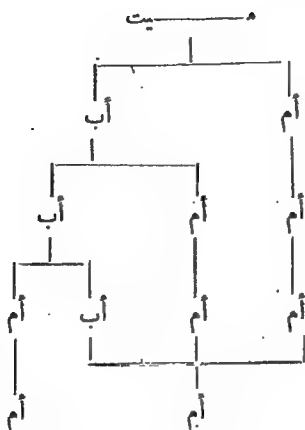
(٢) والقربى هنا ليست بوارثة مع ابنها ، فهى بمنزلة الكافرة والريقة ، فيكون فرض
الجدات للبعدى ، ونحن نقول : إن المحجوب يحجب ، والمحجور لا يحجب ، وبين المحجوب
والمحجور فرق ، وهو أن المحجور ليس بأهل للميراث من كل وجه ، فيجعل كالميت فى استحقاق
الميراث والمحجب ، وأما المحجوب فإنه أهل للميراث من وجه دون وجه ، فيجعل كالميت فى
حق استحقاق الميراث ، وكالحى فى حق الحجب ، والقربى هنا واثرة فى حق البعدى محبوبة
بالأب ، فصارت البعدى محبوبة بالقربى ، ثم صارت القربى محبوبة بابنها ، فيكون للمال
كله للأب .

(وإذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كأم أم الأب، والأخرى ذات قرابتين أو أكثر كأم أم الأم [وهي أيضاً أم أب الأب] بهذه الصورة :



وتوضيحها أن امرأة زوّجت ابن ابنها بنت بنتها، فولد بينهما ولد . فهذه المرأة جدة لهذا الولد الذي مات من قبل أبيه ، لأنها أم أم أبيه ، ومن قبل أمه ، لأنها أم أم أمه ، فهي جدة ذات قرابتين ، ثم نقول : هناك امرأة أخرى قد كانت تزوّج بنتها ابن المرأة الأولى ، فولد من بنت الأخرى ابن ابن الأولى الذي هو أم أب الميت ، فهذه المرأة الأخرى أم أم أم الميت ، فهي ذات قرابة واحدة ، فهاتان المرأتان سجدتان في مرتبة واحدة ، فإذا اجتمعتا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة ، وأما صورة اجتماع ذات ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة ،

فهى فى هذه الصورة :



ذات ثلاث قرايات ذات قرابة واحدة

وتوضيحا أن تلك المرأة التي زوجت ابنَ ابْنها بنتُ بنتها فولد منها ذكر إذا زوجت هذا المولود بنتَ بنتِ بنت أخرى لها فولد منها ولد كانت تلك المرأة للمولود الثاني (١) أمَّ أمَّ الأمِّ وأمَّ أمَّ الأب والأمَّ أبٍ أبٍ الأب ، وكانت صاحبتهما — أعني زوجة ابْنها — للمولود الثاني أمَّ م أب الأب (يقسم السُّدسُ بينهما عند أبي يوسف رحمه الله أضافاً باعتبار الأبدان) وهو قول سُفيان (وعند محمد أثلاثاً باعتبار الجهات)

(١) وإن تزوج هذا الولد بسبط لها آخر فولد بينهما ولد صارت هذه الجدة جدة لهذا الولد الأخير من أربعة أوجه ، وقس عليه الباقى .

وهو قول زُفر . وجه قول محمد رحمه الله أن استحقاق الإرث باعتبار الأسباب ، فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدّين من جهتين كان في الصورة واحداً وفي المعنى متعدداً ، فيستحق الإرث بسببيه معا ، كما إذا اجتمع فيه سببان مختلفان ، ألا يرى أنه إذا ترك ابن عمّ أحدهما أخ لأم فإنه يأخذ ذلك الأخ السدس بالفرض ، والباقي بينهما نصفين بالعصوبة ، وكذا إذا تركت ابنت عمّ أحدهما زوجها فإنه يأخذ الزوج النصف بالفرضية ويقاسم الآخر في النصف الباقي بالعصوبة ، وكذا إذا ترك المجوسى أمّه وهي أخته لأبيه فإنها ترث بالسبيين معا ، لا يقال : الأخ لأب وأم لا يرث من جهتي قرابته معا . لأننا نقول : أخوته من جهة الأم قد اعتبرناها في التبرجيع حتى يقدم على الأخ لأب ، فلا تكون معتبرة في الاستحقاق ، بخلاف الجدة المذكورة . ووجه قول أبي يوسف رحمه الله أن تعدد الجهة إن اقتضى تعدد الاسم كما في الأمثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضيا لتعدد الاستحقاق بحسب تعددها ، وإذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة ، وما نحن فيه من هذا القليل ، فإن ذات القرابتين تسمى بالجدة كذات القرابة الواحدة ، وإذا كانت جدة ذات قرابات ثلاث مع جدة ذات قرابة واحدة يقسم السدس بينهما أنصافا باعتبار الأبدان عند أبي يوسف ، وأرباعا عند محمد ، وقال الإمام السرخسي : لا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله في صورة تعدد قرابة إحدى الجدتين . وذكر في فرائض الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الشافعي من أصحاب الشافعي رحمه الله أن قول أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله .

تطبيقات على الفروض ومستحقيها

تطبيق — ١

(١) مات رجل عن زوجة وبنت وبنت ابن

(٢) ماتت امرأة عن زوج وبنت وبنت ابن

(٣) مات رجل عن زوجة وأب وأم

الجواب

(١) للزوجة الثمن ، وللبنات النصف ، ولبنت الابن السدس ، والباقي
يرد على البنت وبنت الابن .

(٢) للزوج الربع ، وللبنات النصف ، ولبنت الابن السدس ، والباقي
يرد على البنت وبنت الابن .

(٣) للزوجة الربع ، وللأب ثلثا الباقي وهو نصف الأصل ، وللأم
ثلثه وهو ربع الأصل .

تطبيق — ٢

(١) مات رجل وترك بنتاً وأماً

(٢) مات رجل وترك زوجة وأختين شقيقتين وأختاً لأم .

(٣) ماتت امرأة وتركت زوجاً وأختاً شقيقة وأختاً لأب وأختاً لأم

الجواب

(١) للبنت النصف ، وللأم السدس ، والباقي يرد عليهما

(٢) للزوجة الربع ، وللأختين الشقيقتين الثلثان ، وللأخت للأم

السدس ، وفي هذه المسألة عول سباق بيانه .

(٣) للزوج النصف ، وللأخت الشقيقة النصف ، وللأخت للآب
السدس ، وللأخت للآم السدس ، وفي هذه المسألة عول أيضا .

تطبيق — ٣

(١) ماتت امرأة وترك زوجاً وابنتى ابن وثلاث أخوات شقيقات .

(٢) ماتت امرأة وترك زوجاً وبنت ابن .

(٣) ماتت امرأة وترك آبا وبنتين وزوجا .

الجواب

(١) للزوج الربع ، ولبنتى الابن الثلثان ، وللأخوات الثلاث
الشقيقات الباقي .

(٢) للزوج الربع ، ولبنت الابن النصف ، ويرد عليها الباقي .

(٣) للزوج الربع ، وللبنتين الثلثان ، وللآب السدس ، وفي هذه
المسألة عول .

تطبيق — ٤

(١) مات رجل وترك زوجة وبنتين وآبا وأما .

(٢) مات رجل وترك زوجة وبنتين وآبا .

(٣) ماتت امرأة وترك زوجا وبنتا وآبا .

الجواب

(١) للزوجة الثمن ، وللبنتين الثلثان ، وللآم السدس ، وللآب
السدس ، وفي هذه المسألة عول .

(٢) للزوجة الثمن ، وللبنتين الثلثان ، وللآب السدس فرضا والباقي تعصيا

(٣) للزوج الربع ، وللبنت النصف ، وللآب السدس فرضا والباقي
تعصيا .

اختبارات

- (١) ماتت امرأة وترك زوجها وأبا وبنتا وبنات ابن .
- (٢) ما هي مذاهب العلماء في توريث الأخ الشقيق والأخت الشقيقة مع البنت ؟ وما هو دليل كل فريق منهم ؟
- (٣) مات رجل وترك أبا وزوجة وبنتا وجدة .
- (٤) مات رجل وترك أبا وزوجة وبنتين وأما .
- (٥) كم حالة في الميراث للأخوات الشقيقات ؟ وما دليل كل حالة منها ؟
- (٦) مات رجل وترك أبا وزوجة وبنات وبنات ابن وجدة .
- (٧) ماتت امرأة وترك زوجها وثلاث بنات وأختاً شقيقة .
- (٨) كم حالة للجدّة في الميراث ؟ وما دليل كل حالة منها ؟
- (٩) ماتت امرأة وترك أخوين لأم وزوجاً .
- (١٠) مات رجل وترك زوجة وبنتا وبنات ابن وأما .
- (١١) إذا اجتمع في الورثة جدتان تنبى إحداهما إلى الميت بقراءة واحدة ، وتنبى إليه الأخرى بقرايتين فما هو توريثهما ؟ وما هي مذاهب العلماء في هذه الحالة ؟ وما وجه كل مذهب منها ؟

باب العصبات

تعريف العصبية :

عَصْبَةُ الرَّجُلِ فِي اللُّغَةِ قَرَابَتُهُ لِأَيِّهِ (١) وَكَأَنَّهُاجَمْعُ عَاصِبٍ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ ،
 مِنْ — عَصَبِ الْقَوْمِ بِفُلَانٍ ، إِذَا أَحَاطُوا بِهِ — فَلَا بُطْرَفٌ ، وَالْإِنِّ
 طَرَفٌ ، وَالْعَمَّ جَانِبٌ ، وَالْأَخَّ جَانِبٌ . ثُمَّ يُسَمَّى بِهَا الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكَرُ
 وَالْمُؤَنَّثُ لِلْغَلْبَةِ ، وَقَالُوا فِي مَصْدَرِهَا : الْعُصْبُوبَةُ . وَالْمَذْكَرُ يُعَصَّبُ الْإِنْثَى ،
 أَيْ يَجْعَلُهَا عَصْبَةً .

أقسام العصبية النسبية :

(الْعَصَبَاتُ النَّسَبِيَّةُ) قَدُمَها لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ السَّيِّئَةِ كَمَا مَرَّ (ثَلَاثَةٌ :
 عَصْبَةٌ بِنَفْسِهِ ، وَعَصْبَةٌ بِغَيْرِهِ ، وَعَصْبَةٌ مَعَ غَيْرِهِ ، أَمَّا الْعَصْبَةُ بِنَفْسِهِ
 فَسَكْلٌ ذَكَرٍ) اَعْتَبِرِ الذِّكْرَةَ لِأَنَّ الْإِنْثَى لَا تَكُونُ عَصْبَةً بِنَفْسِهَا ، بَلْ
 بِغَيْرِهَا أَوْ مَعَ غَيْرِهَا (لَا تَدْخُلُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أُنْثَى) فَإِنَّ مَنْ
 دَخَلَ الْإِنْثَى فِي نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ عَصْبَةً ، كَأَوْلَادِ الْإِمِّ فَإِنَّهُمْ مِنْ ذَوِي
 الْفُرُوضِ ، وَكَأَبِ الْإِمِّ وَإِنِ الْبَنْتُ فَإِنَّهَا مِنْ ذَوِي الْآرْحَامِ .
 فَإِنْ قُلْتَ : الْأَخُّ لَأَبٍ وَأُمٌّ عَصْبَةٌ بِنَفْسِهِ مَعَ أَنَّ الْإِمَّ دَاخِلَةٌ فِي نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ
 قُلْتَ : قَرَابَةُ الْأَبِ أَصْلٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعَصُوبَةِ ، فَإِنَّهَا إِذَا انْفَرَدَتْ
 كَفَتْ فِي إِثْبَاتِ الْعَصُوبَةِ ، بِخِلَافِ قَرَابَةِ الْإِمِّ فَإِنَّهَا لَا تَصْلُحُ بِانْفِرَادِهَا عِلَّةً
 لِإِثْبَاتِهَا ، فَهِيَ مُلْغَاةٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعَصُوبَةِ ، لَكِنَّا جَعَلْنَاهَا بِمَنْزِلَةِ وَصْفٍ

(١) ظاهر هذا ان الاب والابن لا يدخلان لمة في العصبية ، مع انها يدخلان فيها ،
 بدليل قوله — فالاب طرف الخ .

زائد فرجحنا بها الأخ لأب وأم على الأخ لأب .

أصناف العصبه بالنفس :

(ولهم) أى العصبات بأنفسهم (أربعة أصناف) : الأول (جزء الميت) والثانى (أصله) ، والثالث (جزء أبيه) ، والرابع (جزء جدّه) فيقدم فى هذه الأصناف والمتدرجين فيها (الأقرب فالأقرب) أى (يرجعون بقرّب الدرجة ، أغنى أولاهم فى الميراث) الذى يستحق بالعصبة (جزء الميت ، أى البنون ثم بنوهم وأن سفلوا ، ثم أصله أى الأب ثم الجد أب الأب وإن علا) وإنما قدم البنون على الأب لأنهم فروع الميت والأب أصله ، واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه ، ألا يرى أن الفرع يتبع أصله ويصير مذكوراً بذكره ، دون العكس ، فإن البناء والأشجار يدخلان فى بيع الأرض ، ولا تدخل هى فى بيعهما ، فظهور اتصالهم يدل على أنهم أقرب إلى الميت فى الدرجة حكماً ، وإن لم يكن ذلك حقيقة ، لأن الاتصال من الجانبين بغير واسطة ، وقدم بنو البنين — وإن سفلوا — على الأب لأن سبب استحقاقهم أيضاً البنوة المتقدمة على الأبوة ، لأنهم فروع ، وكون الأب أقرب درجة من الجد ظاهر ، كظهوره فيما بين الابن وابن الابن ، وتقيد الجد بأب الأب ليخرج عنه أب الأم الذى هو الجد الفاسد^(١) فيكون ذلك تصريحاً بما علم ضمناً من قوله «فكل ذكر لا تدخل فى نسبته إلى الميت أثنى» لمزيد الاهتمام بأمر مهم وهو إثبات إرثه وحرمانه بغيره ، ومن علام الأجداد — إذا تعددوا — يقدم منهم من كان أقرب درجة (ثم جزء أبيه ، أى الإخوة ، ثم بنوهم

(١) لأنه من ذوى الأرحام وليس من العصبه .

وَأِنْ سَفَلُوا) تأخير الإخوة عن الجد — وإن علا — قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، خلافا لها ، كما ستقف عليه في باب مقاسمة الجد ، وإنما أطلق الحكم ههنا بلا تنبيه على الخلاف لأنه المختار للفتوى ، وتأخير بنينهم عنهم لبعدهم درجتهم (ثم جزء سجدته ، أى الأعمام ، ثم بنوهم وإن سفلوا) تأخير الأعمام عن الإخوة وتأخير بنينهم عنهم لبعدهم الدرجة ، فظهر أن أسباب العصوبة بنفسه أنواع أربعة : البتوة بغير واسطة أو بواسطة ، والآبوة كذلك ، والآخوة وفروعها ، والعمومة وفروعها ، والترتيب ما عرفته .

(ثم) أى بعد الترجيح بقرب الدرجة (يَرَجُّونَ بِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ أَغْنَى بِهِ) أى بالمذكور — وهو الترجيح بقوة القرابة — (أَنْ ذَا الْقَرَابَتَيْنِ) من العصابات (أَوَّلَى مِنْ ذِي قَرَابَةٍ وَاحِدَةٍ) مع تساويهما في الدرجة (ذَكَرَ أَكَانَ) ذو القرايتين (أَوْ أَنْثَى ، لقوله صلى الله عليه وسلم : إِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَّاتِ) أى بنو الأعيان أولى بالميراث من بنى العلات^(١) ، والمقصود من ذكر الأم^(٢) ههنا إظهار ما يترجح به بنو الأعيان على بنى العلات (كَالْأَخِ لِأَبِ وَأُمِّ) فإنه مقدّم على الأخ لأب إجماعا ، وهذا مثال للذكر من ذوى القرايتين (أَوِ الْاِخْتِ لِأَبٍ وَأُمِّ) إِذَا صَارَتْ عَصْبَةٌ مَعَ الْبَنَتِ) أى البنت الصليبية أو غيرها ، فإنها أيضا (أَوَّلَى مِنَ الْاِخْتِ لِأَبٍ) خلافا لابن عباس ، فإن الأخت لا تصير عصبة مع البنات عنده ، كما مر ، وهذا مثال للأنثى من ذوى القرايتين ، وإنما ذكرها ههنا — وإن لم تكن عصبة بنفسها — لمشاركتها في الحكم لمن هو عصبة بنفسه ، وإذا لم تصر عصبة ، بل كانت ذات فريض ، فلها فرضها ، والباقي للأخ لأب

(١) أنظر ص ٣١ ، ص ٤٤ (٢) أى دون الأب مع أنهم إخوة لأم وأب .

(وابنُ الأخ لأبِوأمٍّ) فإنه (أولى من ابنِ الأخ لأب) لانهما متساويان في الدرجة مع كون الأول ذا قرابتين (وكذلك الحكمُ في أعمام الميتِ ثم في أعمام أبيه ، ثم في أعمام جدِّه) أى يعتبر بين هؤلاء الأصناف من الأعمام قرب الدرجة أولاً ، وقوة القرابة ثانياً ، فعمُّ الميت مقدَّم على عمِّ أبيه المقدَّم على عمِّ جدِّه ، وذلك لقرب الدرجة ، وفي كل واحد من هذه الأصناف يقدَّم ذو القرابتين على ذى قرابة واحدة مع التساوى في الدرجة ، فعمُّ الميت لأب وأمٍّ أولى من عمه لأب ، وكذلك الحال في عمِّ أبيه وعمِّ جدِّه ، وهكذا الحكم في فروع هذه الأصناف ، فيعتبر أولاً قرب الدرجة ، وثانياً قوة القرابة ، فإن ابن عمِّ الميت مقدَّم على ابن ابن عمه ، وابن عمِّ الميت لأب وأمٍّ مقدَّم على ابن عمه لأب .

أصناف العصبَةِ بالغير :

وَأَمَّا الْعَصْبَةُ بِغَيْرِهِ فَأَرْبَعٌ مِنَ النَّسَبِ : وَهُنَّ اللَّاتِي فَرَضَهُنَّ النَّصْفُ وَالثَّلَاثُ (الأولى منهن البنت ، إذ للواحدة النصفُ وللثنتين فصاعداً الثلثان ، الثانية بنت الابن ، فإن حالها كحال البنت عند عدمها ، الثالثة الأخت لأب وأمٍّ ، فإنها كذلك إذا لم توجد بناتُ الصلب وبناتُ الابن ، الرابعة الأخت لأب ، فإن حكمها كذلك إذا لم يوجد الثلاثة المتقدمة ، فهؤلاء الأربع (يَصْرَنَ عَصْبَةً بِإِخْوَتِهِنَّ كَمَا ذَكَرْنَا فِي حَالَتِهِنَّ) ويدلُّ على صيرورة الأولين عصبَةً قوله تعالى «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنْثَى» الآية ، وعلى صيرورة الآخرين عصبَةً قوله تعالى «وَأِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْإُنْثَى» الآية (ومن لا فرض لها من الإناث^(١) وأخوها عصبَةٌ لا نصيرُ

(١) بأن تكون من ذوى الأرحام ، بخلاف المحبوبة لأن لها فرضاً .

عصبةً بأخيها) وذلك لأن النسر الوارد في صيرورة الإناث بالذكر عصبةً إنما هو في موضعين : البنات بالبنين ، والأخوات بالإخوة ، كما عرفت آنفاً . والإناثُ في كل منهما أخوات فروض ، فمن لا فرض له من الإناث لا يتناولهُ النسر ، وأيضاً الأخ يعصب أخته بنقلها من فرضها حالة الانفراد إلى العصوبة كيلا يلزم تفضيل الأثني على الذكر أو المساواة بينهما ، فإذا لم تكن الأثني بانفرادها صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تعصبيها بأخيها (كالمِّ والعمة) إذا كانا لأب وأم أو لأب ، كان (المالُ كُلُّهُ للمِّ دون العمة) وكذا الحال في ابن المِّ مع بنت المِّ لأب وأم أو لأب ، وفي ابن الأخ مع بنت الأخ لأب وأم أو لأب .

أصناف العصبه مع الغير :

(وَأَمَّا الْعَصْبَةُ مَعَ غَيْرِهِ مِثْلُ أَثْنِي تَصِيرُ عَصْبَةً مَعَ أَثْنِي أُخْرَى كَالْأَخْتِ) لأب وأم^(١) أو لأب (مع البنات) سواء كانت صليبة أو بنت ابن ، وسواء كانت واحدة أو أكثر (لما ذكرنا) من قوله عليه السلام «اجتمعوا الأخوات مع البنات عصبه» والمراد من الجمعين ههنا هو الجنس واحد أو متعدداً .

والفرق بين هاتين العصبتين أن الغير في العصبه بغيره يكون عصبه بنفسه ، فتعدي بسببه العصبوبة إلى الأثني ، وفي العصبه مع غيره لا يكون عصبه بنفسه أصلاً ، بل تكون عصبوبة تلك "عصبه مجامعة لذلك الغير .

العصبه السببية :

(وَأَخْرُ الْعَصَبَاتِ مَوْلَى الْمَتَاقَةِ) وهو عندنا مقدم على ذوى

(١) والعصبه مع الغير اثنان : الأخت المثقبة مع البنت أو بنت الابن ، والأخت لأب مع البنت أو بنت الابن . فالكاف في قوله — كالأخت — للاستقصاء .

الأرحام والرد على ذوى الفروض^(١) وهو قول على وزيد بن ثابت، وقال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه : هو مؤخر عن ذوى الأرحام أيضاً . واستدل بقوله تعالى « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » أى بعضهم أقرب إلى بعض عن ليس له رحم، والميراث يبتنى على القرب ، وبقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لمن أعتق عبداً « هو مولاك فإن شكرتك فهو خير له ، وأن كفرتك فهو شر له وخير لك ، وإن مات ولم يترك وارثاً كنت أنت عصبته » فقد اشترط فى توريث مولى العتاقة ألا يدع المعتق وارثاً ، وذوو الأرحام من قبيل الورثة .

والجواب أما عن الآية فهو أن سبب نزولها ما روى من أنه عليه السلام لما قدم المدينة آخى بين المهاجرين والأنصار ، وكانوا يتوارثون بذلك ، فنسخ الله تعالى هذا الحكم بهذه الآية ، وبين أن الرحم مقدم على المؤاخاة والموالاته ، ولا نزاع لنا فى تقدم ذى الرحم على مولى الموالاته . وأما عن الحديث فإنه عليه السلام أراد بقوله « ولم يدع وارثاً » هو أنه لم يدع وارثاً هو عصبته ، ألا ترى أنه قال فى آخره « كنت أنت عصبته » ولم يقل كنت أنت وارثه ، وإذا كان مولى العتاقة عصبته هو آخر العصبات كما دل الحديث كان مقدما على ذوى الأرحام والرد ، لتقدم العصبات عليهما . ثم المعتيق يرث من معتقه مطلقاً ، سواء كان أعتقه لوجه الله تعالى ، أو للشيطان ، أو أعتقه على أنه سائبة ، أو بشرط أن لا ولاء عليه ، أو أعتقه على مال ، أو بلا مال ، أو بطريق الكتابة . إلى غير ذلك . وقال

(١) جرى قانون الميراث (رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٣ م) على تأخير العسوبة السببية عن ذوى الأرحام والرد على أحد الزوجين فصارت آخر مراتب الاستحقاق بالإرث .

مالك : إن أعتقه لوجه الشيطان أو شرط أن لا ولاء عليه لم يكن مستحقا للولاء ، لأنه صلة شرعية ، والقاصد لوجه الشيطان قد ارتكب بالإعتاق المعصية ، فيُحرّم هذه الصلة ، ومن صرح بنفي الولاء فقد ردّها فلا يستحقّها . ولنا أن السبب هو الإعتاق ، لقوله عليه السلام «الولاء لمن أعتق» ، وهذا السبب متحقّق في جميع هذه الصور ، فيثبت مسببه في جميعها .

(ثُمَّ عَصَبَتْهُ) أى عصبه مولى العتاقة (على الترتيب الذى ذكرناه) في العصابات ^(١) فتكون عصباته النسبية متقدمة على عصباته السببية — أعني معتق المعتق — والمراد بعصباته النسبية ما هو عصبه بنفسه فقط ، لما ستعرفه ، والترتيب بين هؤلاء العصابات ما مر ، فيكون ابن المعتق أولى عصباته ، ثم ابن ابنه وإن سفل ، ثم أبوه ، ثم جده وإن علا ، إلى آخر ما فصل هناك (لقوله عليه السلام «الولاء لحمة كدحة النسب») ومعنى ذلك أن الحرية حياة للإنسان ، إذ بها تثبت له صفة الملكية التي امتاز بها عن سائر ما عده من الحيوانات والجمادات ، والرفقة تلف وهلاك ، فالمعتق سبب لإحياء المعتق كما أن الأب سبب لإيجاد الولد ، فكما أن الولد يصير منسوباً إلى أبيه بالنسب ، وإلى أقربائه بتبعيته ، كذلك المعتق يصير منسوباً إلى معتقه بالولاء ، وإلى عصبته بالتبعية ، فكما يثبت الإرث بالنسب كذلك يثبت بالولاء .

(١) إلا في مسألتين : إحداهما أن الأخ لأبوين أو لأب يقاسم الجد في النسب وهنا ينزرد بالميراث ، وكذا ابن الأخ ، والثانية أن ابن العم الذى هو أخ لأم في النسب يأخذ السند ويشارك في الباقي ابن العم الذى ليس بأخ ، وهنا ينزرد بالميراث .

(ولا شيء إلا ناث من ورثة^(١) المعتق) فليس في عصبه المعتق الوارثين من المعتق بالولاء من هو عصبه بغيره كما نهت عليه آنفاً ، وذلك (لقوله عليه السلام « ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن أو جبر ولا معتقهن أو معتق معتقهن ») وهذا الحديث وإن كان فيه شذوذ لكنه قد تأكد بما روى من أن كبار الصحابة كعمرو وعلي وابن مسعود رضوان الله تعالى عليهم أجمعين قالوا بمثل ذلك فصار بمنزلة المشهور ، ومعناه ليس للنساء شيء من الولاء إلا الولاء ما أعتقته ، أو ولأ ما أعتقه من أعتقته ، أو ولأ ما كاتبته ، أو ولأ ما كاتبه من كاتبته ، أو ولأ ما دبرته ، أو ولأ ما دبره من دبرته ، فكلية ما ، المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به الإعتاق ، فإنه بمنزلة سائر ما يملك بما لا عقل له ، كما في قوله تعالى ، « أو ما مملكت أيمانهم » ، وكلية من ، عبارة عن صار حراً مالكا فاستحق أن يعبر عنه بلفظ العقلاء ، وقوله « أو جر ولأ » ، يحتاج إلى أن يقدر معه « أن » ، حتى يصير مؤولا بالمصدر ، أي ليس لمن شيء من الولاء إلا ولأ ما ذكر ، أو أن جبر ولا معتقهن .

والحاصل أن ليس لمن شيء من الولاء إلا ولأ معتق ، أو ولأ معتق معتق الخ ، أو الولاء الذي هو مجرور معتق ، أو مجرور معتق معتق ، فولأ معتق ومكاتبين ظاهر ، ولأ معتق معتق فيما إذا أعتقت امرأة عبداً فاشتري ذلك العبد عبداً آخر وأعتقه ثم مات المعتق الثاني وليس له عصبه نسبية ، وقد مات قبله العبد الأول وعصبته ، فإراثه لتلك

(١) أي من ورثته النسبية لا السببية .

المرأة بالعصوبة من جهة الولاء ، وكذا الحكم في مكاتب مكاتها ، وصورة ولاء مدبرهن هي أن دَبَّرَت امرأة عبداً ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب وحكم القاضي بحرية عبدها المدبر ، ثم أسلت ورجعت إلى دار الإسلام ، ثم مات المدبر ولم يخلف عصبة نسبية ، فهذه المرأة عصبة . وحكم مدبر هذا المدبر كذلك ، أي إذا حكم القاضي بعتق مدبرها بسبب لحاقها فاشترى عبداً ودبره ثم مات ورجعت المرأة تائبة إلى دار الإسلام ، إما قبل موت مدبرها أو بعده ، ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبة نسبية فولأؤه لهذه المرأة . وصورة جر معتقهن الولاء أن عبد امرأة تزوج بإذنها جارية قد اعتقها غيرها فولد بينهما ولد ، وهو حر تبعاً لأمه ، فإن الولد يتبع أمه في الرقية والحرية ، وولأؤه لمولى أمه ، فإذا اعتقت تلك المرأة عبدها جر ذلك العبد باعتاقها إياه ولاء ولده إلى نفسه ثم إلى مولاته ، حتى إذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف بمعتقه أيده فولأؤه لها ، وصورة جر معتق معتقهن الولاء أن امرأة أعتقت عبداً فاشترى العبد المعتق عبداً آخر وزوجه لمعتقة غيره فولد بينهما ولد وهو حر وولأؤه لمولى أمه ، فإذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده جر باعتاقه ولاء ولد معتقه إلى نفسه ثم إلى مولاته .

وقد يُسْتَدَلُّ أيضاً على جر الولاء بما رُوي من أن الزبير قد رأى فتية أعجبه ظرفهم وأمهم مولاة لرافع بن خديج وأبوهم عبد لغیره^(١) فاشترى الزبير أباهم وأعتقه ، ثم قال للفتية : اتسبوا إلى . فنازعه رافع ، وقال : هم موالى . فاختصا إلى عثمان رضي الله تعالى عنه ، فحكم بالولاء للزبير ، فدل ذلك على أن الولد منسوب إلى موالى أمه ، فلم يثبت له ولاء من قبل أبيه

(١) قيل إنه كان عبد البعض المحرقة من جهينة أو بعض أشجع .

فإذا ثبت ولاء من قبله سجر الأب ولاء الولد إلى مواليه ، وكيف لا والنسبة إلى الأم للضرورة كولد الزنا وولد الملاعنة ، حتى إذا كذب المُلَاعِن نفسه صار الولد منسوباً إليه ؟

(ولو ترك) أى المعتق (أب المعتيق وابنه) كان (عند أبي يوسف سدسُ الولاء للأب والباقي للابن) هذا قوله الأخير ، وهو إحدى الروايتين عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ، وبه قال شريح والنخعي ، وعند أبي حنيفة رحمة الله ومحمد الولاء كله للابن ، وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهب الشافعي رحمه الله والقول الأول لأبي يوسف . وجهُ قوله الأخير أن الولاء كله أثر الملك ، فيلحق بحقيقة الملك ، وإذا ترك المعتق ماله وترك أباً وأبناً كان لأبيه سدس ماله والباقي لابنه ، فكذا إذا ترك ولاء . والجواب أنه وإن كان أثر الملك لكنه ليس بمال ، ولا له حكم المال ، كالقصاص الذى يجوز الاعتياض عنه بالمال ، بخلاف الولاء ، فلا يجرى فيه سهامُ الورثة بالفرضية كما فى المال . بل هو سببٌ يورثُ به بطريق العُصوبة ، فيعتبر الأقربُ فالأقربُ ، والابن أقرب العصبات . ولو كان يجرى فيه سهام الورثة بالفرضية كالمال لكان للنساء^(١) نصيب من الولاء بالإرث ، على أن قوله عليه الصلاة والسلام «الولاءُ لحمَةٌ كُلُّ حِمَةٍ النَّسَبُ» ، أى وُصْلَةٌ كوصلة النسب ، أو قرابة كقرابة النسب «لا يُباعُ» ، ولا يُوهب ولا يُورثُ ، دليلٌ واضحٌ على قوله الأول الذى هو مذهبهما .

(ولو ترك) أى المعتق (ابن المعتيق وسجده) فالولاء كله للابن

(١) الأنسب لكان لجميع أصحاب الفرائض كالزوج وأولاد الأم نصيب فيه بالفرضية ، ويستلزم أن يكون النساء نصيب منه لو لم يرد النس على خلافه .

بالإتفاق) وذلك لأن الأب كالابن في العصوبة بحسب الظاهر ، لأن اتصال كل منهما بالميت بلا واسطة ، وكون الابن أقرب يحتاج إلى ما مر من أن زيادة قرْبِه أمر حكى ، فوق الخلاف هناك ، بخلاف الجد ، فإن اتصاله بواسطة الأب ، فيكون الأب أقرب من الجد ، ويكون الابن أقرب منه بلا اشتباه ، فلا يزاحمه الجد في الولاء بلا خلاف .

وهذه من المسائل الأربع المستثناة على القول الأخير لأبي يوسف رحمه الله ، حيث لم يجعل فيه الجد كالأب .

قال شيخ الإسلام خواجه زاده : ولترك جد المعتق وأخاه كان الولاء كله للجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، لأنه أقرب إلى الميت في العصوبة من الأخ على مذهبه ، وعندهما الولاء بينهما نصفان ، وذكر محمد في كتاب الولاء عن كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب رضوان الله عليهم أجمعين وغيرهم أنهم قالوا : الولاء للكبير ^(١) فاستدل بعض الفقهاء بظاهره على أن الولاء لا أكبر بنى المعتق سنًا بعد موته ، فإنه قائم مقامه في الذب عن العشيرة حينئذ ، لكن المذهب عندنا أن المراد بالكبير القرب ، أى يقدم فى استحقاق الولاء أقرب بنى المعتق يوم موته حتى إن مات المعتق عن ابن وابن آخر كان الولاء لابنه لأنه أقرب .
(وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ تَحَرَّمَ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لَهُ)
هذا البحث تمة لمباحث العصبات السيية ، وتنبه على أن العتق — وإن لم يكن اختياريا — سبب للولاء .

وتفصيل الكلام فى هذا المقام أن القرابة على ثلاثة أنواع :

(١) يقال هو أكبر قومه أى أقدمهم فى النسب .

الأول القرابة القريبة ، وهى قرابة ذى الرحم المحرم من الولاء ، إما بطريق الأصلية كالآبوين والأجداد والجندات وإن علوا ، وإما بطريق الفرعية كالأولاد وأولاد الأولاد وإن سفلا ، فمن ملك واحداً من هؤلاء عتق عليه اتفاقاً^(١) . أراد عتقه أو لم يردده .

الثانى المتوسطة ، وهى قرابة المحارم غير العمودين — أعنى قرابة الإخوة والأخوات وأولادهما وإن سفلا ، وقرابة الأعمام والعات والأخوال والخالات دون أولادهم — ومن ملك واحداً من هذه المحارم عتق عليه أيضاً عندنا ، خلافاً للشافعى رحمه الله .

الثالث البعيدة ، وهى قرابة ذى الرحم غير المحرم كأولاد الأعمام والأخوال ، فإذا ملك واحداً منهم لم يعتق عليه باتفاق . وللشافعى رحمه الله فى مسألة الخلاف أنه ليس بينهما — أى بين المالك والمملوك — قرابة جزئية كما فى الأصول والفروع فلا يعتق أحدهما على صاحبه ، كأولاد الأعمام ، ألا يرى أن قرابتهما فى الأحكام كقرابة أولاد العم ، حيث تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ، ويجوز لكل منهما أن يضع زكاته فى الآخر ، ويجرى القصاص بينهما من الجانين ، وتحل حليلة كل منهما لصاحبه . بخلاف الوالدين والمولودين .

ولنا ما روى عن ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إني وجدت أخى يباع فى السوق فاشتريته ، وأنا أريد أن أعتقه . فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : قد أعتقه الله ، والمعنى فى ذلك أن القرابة المتأيدة بالمحرمة علة العتق مع الملك كما فى الآباء والأود ، وتوضيحه

(١) خالف فيه للملكية والظاهرية ، فلراد اتفاق الحنفية والشافعية .

أن هذا العتق بطريق الصلة ، وللقربة المذكورة تأثير في استحقاق الصلة ،
 ألا يترى أن حرمة المناكحة تثبت في هذه القربة لأجل الصيانة عن ذلك
 الاستفراش والاستخدام قهراً ، ومن البين أن ملك اليمين أقوى في الاستدلال
 من الاستفراش والاستخدام . وأيضاً الجمع بين الاختين في النكاح حرام^(١)
 لصيانة القربة عن القطيعة بسبب ما يكون بين الضرائر من المنافرة ، والظاهر
 أن معنى القطيعة في استدانة الملك أكثر ، ولا شبهة في أن للملك تأثيراً في
 استحقاق الصلة ، فعلة العتق هذان الوصفان ، فلا يكون بعدئيهما لا تبغاء
 الجزئية مضرة . وأيضاً اتصال أحد الأخوين بالآخر بواسطة الأب ، كما
 أن اتصال النافلة بالجد كذلك ، ومن ثم شبه بعضهم الجد مع النافلة بشجرة
 انشعب منها غصن ، ومن ذلك الغصن غصن آخر ، والأخوين بغصنين
 من شجرة واحدة ، وشبه آخرون الجد مع النافلة بواد ينشعب منه نهر ،
 ومن النهر جدول ، والأخوين بنهرين قد تشعبا من واحد ، وعلى هذا يكون
 معنى القرب بين الأخوين أظهر ، لحصولهما بتشعب واحد ، واحتياج الجد
 والنافلة إلى تشعين ، فيكون باقتضاء العتق أولى ، إلا أنه لم يجعل الأخ كالجدة
 في حكم الولاية ، إذ مدارها على الشفقة مع القرابة ، وليس شفقة الأخ كشفقة
 الجد ، ولا في حكم الإرث عند أبي حنيفة رحمه الله ، لأنه نوع ولايته وخلافة
 في الملك والتصرف كما سبق ، وأما أولاد الأعمام والأخوال فقد كثرت
 هناك الوسائط فكانت القرابة بعيدة ، ولهذا لم تثبت هناك حرمة النكاح
 ولا حرمة الجمع في النكاح .

(١) إنما لم يصح النكاح في هذا وصح الملك ثم عتق لأن المنافرة تحصل في النكاح بالابتداء
 والاستدانة بخلاف الملك .

ثم إن الشيخ أورد لهذا الفصل مثالا فقال (كثلاث بنات) حرائر تولدن بين حرة وعبد (لصغرى عشرون ديناراً والكبرى ثلاثون ديناراً ، فاشترتا أباهما بالخمسين) فتق عليهما (ثم مات الأب وترك شيئاً) من المال (فالثلاثان) من ذلك المال (يذهبن أثلاً ثأً بالفرض ، والباقي) وهو الثلث الأخير (بين مُشْتَرِيتَي الأب أخماساً بالولاء : ثلاثة أخماسٍ للكبرى ، وخمسة للصغرى) لأن الكبرى قد أعتقت ثلاثة أخماس الأب بثلاثين ، والصغرى قد أعتقت خمسيه بعشرين (وتصح من خمسة وأربعين) وذلك لأن أصل المسألة من ثلاثة لأنها أقل عدد يصح منها الثلاثان ، فأعطينا البنات الثلاث اثنتين منها بالفرضة ، وأعطينا الكبرى والصغرى واحداً منها بالولاء ، ولا يستقيم الاثنان على ثلاث بنات ، بل بينهما مباينة ، فأخذنا جميع عدد رموسهن - أعني الثلاثة - ولا يستقيم أيضاً الباقي - وهو الواحد - على سهام الولاء وهي خمسة ، وذلك لانا وجدنا بين مالى الصغرى والكبرى موافقة بالعشر ، لأن العشرة أكثر عدد يعدّهما ، فعشر الثلاثين ثلاثة ، وعشر العشرين اثنان ، وبمجموعهما خمسة ، وهن بمنزلة عدد الرموس من الورثة ، لأن تقسيم الثلث الباقي من الثلاثة على الكبرى والصغرى يجب أن يكون على نسبة مالتيهما ، وهي بعينها نسبة الوفتين ، وبين الخمسة والواحد مباينة ، فأخذنا مجموع الخمسة أيضاً ، وبمعنا ثلاثة هي عدد رموس البنات ، وبينهما مباينة ، فضربنا إحداهما في الأخرى ، فحصل خمسة عشر ، ثم ضرب هذا المبلغ في أصل المسألة - وهي ثلاثة - فحصل خمسة وأربعون ، فنها تصح المسألة ، إذ قد كانت للبنات من أصلها اثنان ، وإذا ضربناهما في المضروب - وهو خمسة عشر -

حصل ثلاثون ، فلكل بنت عشرة ، وكان للصغرى والكبرى من أصلها واحد فضر بناه في المضروب فلم يتغير ، فقسمنا الخمسة عشر الباقية على سهام الولاء فأصاب كلَّ سهم ثلاثة^١ : فلكبرى من خمسة عشر تسعة ، وقد كان لها عشرة بالفرضية ، فلها حينئذ تسعة عشر ، والصغرى من الخمسة عشر ستة ، وقد كان لها عشرة بطريق الفرضية ، ومجموعهما ستة عشر ، وليس للوسطى إلا تلك العشرة التي أصابتها بالفرضية ، ثم إن الكبرى وللصغرى أن تزوجا أباهما بالولاء إذا جنَّ جنونا^٢ مطبقاً^(١) .

قال شيخ الإسلام خواتم زاده : كان شيخنا أبو بكر الجنيدى يحكى عن أبى إسحاق الحافظ أنه كان يقول : هذا من الغرائب التي يُسأل عنها ، وهو أن تكون بنت الرجل وليته ، وبه يفتى .

(١) المطبق للتمد ، وليس له حد معين ، وأدناه أن يستوعب وظيفة الوقت ، وهو اليوم واليلة في الصلاة ، وجميع الشهر في حق سقوط الصوم . حتى لو أفاق بسن ليلة يجب القضاء ، أما في حق سقوط الزكاة فجميع الحول .

تطبيقات على المصبات

١ - تطبيق

- (١) مات رجل عن بنت ابن وأخت لأب وأخت لأم وعم شقيق وزوجتين ومعتق .
(٢) ماتت امرأة عن بنت ابن وأخت لأب وأخت لأم وعم شقيق وزوج ومعتق .

الجواب .

- (١) لبنت الابن النصف ، وللزوجتين الثلث ، وللأخت للأب الباقي ، ولا شيء للأخت للأم ولا للعم الشقيق ولا للمعتق .
(٢) لبنت الابن النصف ، وللزوج الربع ، وللأخت للأب الباقي ، ولا شيء للأخت للأم ولا للعم الشقيق ولا للمعتق .

٢ - تطبيق

- (١) ماتت امرأة عن ابن وزوج وهو ابن عم لها .
(٢) ماتت امرأة عن أم وزوج وهو ابن عم لها .

الجواب

- (١) للزوج الربع فرض الزوجية ، وللابن الباقي بالتعصيب ، ولا شيء للزوج من جهة كونه ابن عم لوجود الابن .

(٢) للأم الثلث ، وللزوج النصف فرض الزوجية ، والباقي من جهة كونه ابن عم .

اختبارات

- (١) ماتت امرأة عن زوج وبنت ابن وأخت شقيقة وأخ لأب .
- (٢) أذكر ما تعرفه من مذاهب العلماء في توريث الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن .
- (٣) مات رجل عن أب وبنت وبنت ابن وجدة أم أم .
- (٤) بماذا يرجح بين العاصيين إذا اتفقا في درجة القرابة ؟ مع توضيح هذا بمثالين .
- (٥) مات رجل عتيق عن أخ لأم وجد مولاة الذي أعتقه وأخ مولاة الذي أعتقه أيضا .
- (٦) ما هو الفرق بين العصبية بالغير والعصبية مع الغير ؟ ولماذا لم تكن من لافرض لها من الإناث عصبية بغيرها إذا كان عصبية بنفسه ؟
- (٧) ماتت امرأة عتيقة عن زوج وأخت لأم وأب مولاها الذي أعتقها وابنه .
- (٨) ما هي العصبية السببية ؟ وما هي مرتبتها في الميراث قبل قانون (رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م) وبعده ؟
- (٩) مات رجل عن أبي أب وأخت لأم وبنت ابن وزوجة وأم أم .

باب الحجب

تعريف الحجب :

وهو في اللغة المنع ، ومنه الحجاب اسم لما يستر به الشيء وينع من النظر إليه ، وفي اصطلاح أهل هذا العلم منع شخص معين من ميراثه إما كله أو بعضه بوجود شخص آخر

أنواع الحجب :

(وَالْحَجْبُ عَلَى نَوْعَيْنِ) :

١ - أحدهما (حَجْبُ نَقْصَانٍ ، وَهُوَ حَجْبٌ عَنْ سَبْهِمٍ) أَكْثَرُ (إِلَى سَبْهِمٍ) أَقَلُّ (وَذَلِكَ) أَى حَجْبُ النَقْصَانِ (لِخَمْسَةِ نَقَرٍ) مِنْ الْوَرِثَةِ (لِلزَّوْجَيْنِ ، وَالْأُمِّ ، وَبِنْتِ الْإِبْنِ ، وَالْأَخْتِ لِأَبٍ ، وَقَدْ مَرَّيَانَهُ) فِي أَحْوَالِ هَؤُلَاءِ ، فَالزَّوْجُ يُحْجَبُ مِنَ النِّصْفِ إِلَى الرَّبْعِ ، وَالزَّوْجَةُ مِنَ الرَّبْعِ إِلَى الثُّلُثِ — بِوُجُودِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ . وَالْأُمُّ تُحْجَبُ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ بِالْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ . وَبِنْتُ الْإِبْنِ تُحْجَبُ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ مِنَ النِّصْفِ إِلَى السُّدُسِ تَكْمَلَةً لِلثَّلَاثِينَ . وَالْأَخْتُ لِأَبٍ تُحْجَبُ مَعَ الْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ مِنَ النِّصْفِ أَيْضاً ، كَمَا انْكَشَفَ لَكَ تَفَاصِيلُهَا فِيمَا سَبَقَ .

٢ - (و-) ثَانِيَهُمَا (حَجْبُ حِرْمَانٍ) وَهُوَ أَنْ يُحْجَبُ الشَّخْصُ عَنِ الْمِيرَاثِ بِالْمَرَّةِ ، فَيَصِيرُ مُحْرَمًا بِالْكِلْيَةِ (وَالْوَرِثَةُ فِيهِ) أَى فِي حَجْبِ الْحِرْمَانِ وَبِالْقِيَاسِ إِلَيْهِ (فَرِيقَانِ : فَرِيقٌ لَا يُحْجَبُونَ) هَذَا الْحَجْبُ (بِحَالِ أَلْبَنَةٍ) وَإِنْ كَانَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ يُحْجَبُ حَجْبَ النَقْصَانِ (وَهُمْ سِتَّةٌ)

ثلاثة من الرجال : (الابن والآب والزَّوج) وثلاثة من النساء : (البنت والامُّ والزَّوجة) فإن قلت : قد يُحجَّب هذا الفريق بالقتل والردة والرقية فلا يصح أنهم لا يحجبون بحال ألبته^(١) قلت : الكلام في الورثة ، وهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة (وفريقٌ يرثون بحالٍ ويُحجَّبون) حجب الحرمان (بحال) أخرى ، وهم غير هؤلاء الستة من الورثة ، سواء أكانوا عصبات أو ذوى الفروض (وهذا) أى حجب الحرمان في الفريق الثالث (مبنًى على أصلين : أحدهما وهو أن كلَّ من يُدلى) أى ينتسب (إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص) كابن الابن فإنه لا يرث مع الابن (سوى أولاد الأم فإنهم يرثون معها) مع أنهم يدلون إلى الميت بها ، وذلك (لعم استحقاقها جميع التركة) وتحقيق هذا الأصل أن الشخص المدلى به إن استحقَّ جميع التركة لم يرث المدلى مع وجوده ، سواء اتحدا في سبب الإرث كما في الآب والجد والابن وابنه أو لم يتحدا كما في الآب والإخوة والأخوات ، فإن المدلى به لما أحرز جميع المال لم يبق للمدلى شيء أصلاً ، وإن لم يستحق المدلى به الجميع فإن اتحدا في السبب كان الأمر كذلك كما في الأم وأم الأم ، لأن المدلى به لما أخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمدلى من النصيب الذى يُستحقُّ بذلك السبب شيء ، وليس له نصيب آخر ، فصار محروماً ، وإن لم يتحدا في السبب كما في الأم وأولادها فإن المدلى به حيثئذ يأخذ نصيبه المستند إلى سبيه ، والمدلى يأخذ نصيباً آخر مستنداً إلى سبب آخر ، فلا حرمان .

فإن قيل : أليست الأم تستحق جميع التركة إذا انفردت عن غيرها من أصحاب الفرائض والعصبات ؟

(١) لا معنى لهذا السؤال والجواب لأن تعريف الحجب مأخوذ فيه أن يكون بشخص .

قلنا : ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة ، فإنها تستحق بعض التركة بالفرض ، وبعضها بالرد ، والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبات .

(و) الأصل الثاني الأقربُ فالأقربُ كما ذكرنا في العصبات وقد مر في باب العصبات أنهم يرجحون بقرب الدرجة ، فالأقرب منهم يحجب الأبعد حجب حرمان^(١) سواء اتحدوا في السبب أولا ، وهذا جارٍ في غيرهم أيضا ، لكن إذا كان هناك اتحاد السبب ، كما في الجدات مع الأم ، وفي بنات الابن مع الصليتين ، وفي الأخوات لأب مع الاختين لأب وأم . وإنما لم يكتف المصنف بالأصل الأول كيلا يتوهم أن ولد الابن — ذكر أكان أم أنثى — يرث مع الابن الذي ليس بأبيه ، فإنه لا يُدلى به ، ولا بالأصل الثاني كيلا يتوهم أن أم الأم لا ترث مع الأب . هكذا قيل ، وفيه نظر ، لأن الأصل الثاني إن أُجْرى ههنا على ظاهره — وهو أن الأقرب في الدرجة مطلقا تحجب الأبعد — لزم منه حجب أم الأم بالأب وحجب ابن الأخ لأب وأم بالأخ لأم ، وإن قُيِّدَ بأن يكون الأبعد مُدْنِيًا بالأقرب كان الأصل الثاني بعينه الأصل الأول ، فلا معنى لجعلهما أصليين . وكان الوهم الأول لازما ، وهو أن أولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس أبأ لهم .

فإن قلت : المراد أن الأقرب بحسب الدرجة من العصبات يحجب الأبعد ، ويُدلى على ذلك قوله « كما ذكرنا في العصبات » .

قلت : هذا الأصل إنما ذكره للفريق الثاني الذين يرثون تارة ومحرمون

(١) هنا إذا لم يوجد مانع من الحجب كضرورة تكملة الثلثين في البنت وبنت الابن .

تارة أخرى ، فيندرج فيهم العصبات وغيرهم ، فذكر العصبات على سبيل التمثيل دون التخصيص كما أشرنا إليه (١) .

المحروم من الميراث لا يحجب غيره :

(وَالْمَحْرُومُ) من الميراث بالكلية (لا يحجبُ عندنا) غيره ، أصلاً ، لا حجب حرمان ، ولا حجب نقصان ، وهو قول عامة الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، وروى أن امرأةً مسلمةً تركت زوجاً مسلماً وأخوين من أمها مسلمين وابناً كافراً ، فقضى فيها على زيد بن ثابت بأن للزوج النصف ، ولأخويها الثلث ، وما بقي فهو للعصبة (وعند ابن مسعود رضى الله تعالى عنه يحجبُ المحرومُ حجبَ النقصان) لا حجب الحرمان ففي المسألة المذكورة يكون عنده للزوج الربع ، ولأخوين الثلث ، والباقي للعصبة . هذا ما تقتضيه رواية هذا الكتاب ، وقد يروى عنه أيضاً أنه جعل في تلك الصورة للزوج الربع ، ولم يجعل للأخوين شيئاً ، بل حكم بأن ما بقي للعصبة ، فعنه في حجب المحروم لغيره حجب الحرمان روايتان (كالكافر والقاتل والرقيق) هذه أمثلة للمحروم الذي لا يحجبُ عندنا أصلاً ، ويحجب عند ابن مسعود رضى الله تعالى عنه حجب النقصان .

دليله على ذلك أن هذا الحجب ثبت بالنص باسم الولد والأخ ، وهذا الاسم يتناول المسلم والكافر والقاتل والحر والعبد وغيره ، فالتقييد بكون الولد أو الأخ وارثين زيادة على النص ، وهي نسخ ، فلا تثبت إلا بما

(١) يجب أن يراعى في حجب الحرمان أن قانون الوصية الواجبة يوجب على الجد أو الجدة إقامات الأب أو الأم في حياتهما ولهما أولاد أن يوصيهم بمثل نصيب أبيهم أو أمهم .

يُثبت به النسخ ، وأما حجبُ الحرمان فهو باعتبار تقديم الأقرب على الأبعد .
ولنما يتصور ذلك إذا كان الأقرب مستحقاً ، بخلاف حجب النقصان
فإنه ينقل من الأكثر إلى الأقل ، ولا فرق هذا المعنى بين أن يكون الحاجب
وارثاً أو غير وارث .

ولنا أن الاسم وإن كان أعمّ لكن ذكره في آية الموارث يدلُّ
على أن المراد الوارث ، فإن من لا يصلح لليراث أصلاً كالكافر مثلاً جعل
في حق استحقاق الإرث كالميت ، فكذا يجعل في حق استحقاق الحجب
بمنزلة أيضاً ، لفوات الأهلية ، بخلاف الإخوة مع الأب فإنهم يحجبون
الأم ، ولا يجعلون كالموتى وإن كانوا لا يرثون معه ، لأن أهلية الإرث
ثابتة لهم ، وإن لم يرثوا في هذه الحالة لفقدان شرطه وهو عدم الأب ،
وأيضاً إذا لم يحجب الكافر حجب الحرمان - كما في الرواية المشهورة عنه
فكذا لا يحجب حجب النقصان ، إذ لا فرق بينهما ، لأن في الحرمان
تقديم الأقرب على الأبعد في الكل وفي النقصان تقديم الحاجب على المحجوب
في البعض ، فإذا كان صفة الوراثية في الحاجب شرطاً هناك كانت أيضاً شرطاً
ههنا . هذا (١) وقد ادّعى الطحاوى في كتاب اختلاف العلماء أنهم قد أجمعوا
على أن من خلف أباً مملوكاً أو كافراً أو سجداً حراً مسلماً فإن سجدته يرث
منه ، فقد جعل الأب بمنزلة العدم ، فلم يحجب به الجد أصلاً .

المحجوب يحجب غيره :

(وَالْمَحْجُوبُ) حجب الحرمان (يَحْجُبُ غَيْرَهُ) كلا المحبين
(بِالِاتِّفَاقِ) بيننا وبين ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (كَالِاثْنَيْنِ مِنْ

(١). انتقل إلى دليل آخر لهم على ابن مسعود .

الإخوة والأخوات فصاعداً من أي جهة كانا). أي من الأبوين كانا أو من أحدهما، فإنهما (لا يرثان مع الأب، ولكن يحجبان الأم من الثلث إلى السدس) وكذا الحال في حجب الحرمان^(١) فإن أم الأب محجوبة به وحاجة لام أم الأم. أما عند ابن مسعود فلأن المحروم عنده حاجب^(٢) مع أنه ليس بوارث أصلاً فكذا المحجوب، بل هو أولى، لأنه وارث من وجه دون وجه، وأما عندنا فلأن المحروم إنما جعلناه بمنزلة المعلوم لأنه ليس بأهل لليراث من كل وجه، بخلاف المحجوب، فإنه أهل له من وجه دون وجه آخر، فيجعل كالميت في حق استحقاق الإرث، حتى لا يرث شيئاً، ويجعل حياً في حق الحجب، فهو وارث في حق محجوبه لولا حاجبه فيحجبه.

(١) للامم السابق — وكأم الأب فإنها محجوبة به الخ.

(٢) لا يخفى أن المحروم عنده يحجب حجب قصان لا حرمان كما سبق.

تطبيقات على الحجب

تطبيق - ١

- (١) مات رجل عن بنتين وبنت ابن وأم وأخ شقيق وأب .
- (٢) ماتت امرأة عن بنت ابن وزوج وأبي أب وأخ لأم وأم أب وأم أم .

الجواب

- (١) للبنتين الثلثان ، وللأم السدس ، وللأب الباقي ، وتحجب بنت الابن بالبنتين ، ويحجب الأخ الشقيق بالأب .
- (٢) لبنت الابن النصف ، وللزوج الربع ، وللجد السدس ، ولأم الأب وأم الأم السدس ، ويحجب الأخ لأم بأب الأب .

تطبيق - ٢

- (١) مات رجل عن بنت ابن وأخت لأب وأخت لأم وعم شقيق وزوجتين ومعتق .
- (٢) مات رجل عن أخ شقيق وأخ لأب وابن عم وأم وزوجة .

الجواب

- (١) لبنت الابن النصف ، وللزوجتين الثمن ، ولأخت الأب الباقي ، وتحجب الأخت لأم ببنت الابن ، ويحجب العم الشقيق بالأخت لأب لأنها عصبة مع بنت الابن ، ويحجب المعتق بها أيضا .

(٢) للأم السدس ، وللزوجة الربع ، وللأخ الشقيق الباقي ، ويجب
الأخ لأب وابن العم بالأخ الشقيق .

اختبارات

- (١) مات رجل عن زوجة وبنت وبنت ابن وأم وجد أبي أب .
- (٢) هل المحروم من الميراث يجب أولاً يجب ؟ وما هو اختلاف العلماء في ذلك ؟ وما دليل كل فريق منهم على مذهبه فيه ؟
- (٣) ماتت امرأة عن زوج وابن وأخ شقيق وأب وأم .
- (٤) هل يجب المحجوب غيره أولاً يجب ؟ ولماذا فرق جمهور العلماء في ذلك بين المحروم والمحجوب ؟
- (٥) مات رجل عن أم وأب وبنت وجدة أم أم وأخ شقيق .
- (٦) لماذا لم يرث الجد مع الأب وورث ولد الأم مع الأم ؟ وكان القياس يقضى بالتسوية بين الحالين .
- (٧) ماتت امرأة عن زوج وأب وأم وبنت ابن .
- (٨) مات رجل عن جد أبي أب وعم شقيق وأخ لأب .
- (٩) ماتت امرأة عن أخت شقيقة وأخت لأب وأختين لأم وأم .

باب مخارج الفروض

تعريف المخرج :

لما فرغ من بيان الحجب شرع أن يبين أصولاً يحتاج إليها في قسمة الفروض على مستحقها ، ولما كانت الفروض كلها كسوراً كانت مخارجها مخارج الكسور ، فمخرج كل كسر منفرد أقل عدد يكون ذلك الكسر منه واحداً صحيحاً^(١) فمخرج النصف اثنان ، ومخرج الثلث ثلاثة ، وعلى هذا .

أنواع الفروض :

(اعلم أن الفروض الستة (المذكورة) في كتاب الله تعالى (نوعان) : ثلاثة منها نوع ، وثلاثة أخرى نوع آخر : (الأول النصف والرُّبُع والثُّمْنُ ، والثَّانِي الثُّلُثَانِ والثُّلُثُ والشُّدُسُ ، على التَّضْعِيفِ) أراد بذلك أن الثمن إذا ضَعُفَ حصل الربع ، وأن الربع إذا ضَعُفَ حصل النصف ، وكذلك السدس إذا ضَعُفَ صار ثلثاً ، وإذا ضَعُفَ الثلث صار ثلثين (والتَّنْصِيفُ) أراد بذلك أن النصف إذا ضَعُفَ صار ربعاً ، وأن الربع إذا ضَعُفَ صار ثمناً ، وكذا الحال في تنصيف الثلثين والثلث .

والحاصل أنه إذا اعتبر كل واحد من هذين النوعين أمكن هناك خبارتان ، ففي النوع الأول تارة يقال : النصفُ ونصفُ النصفِ — أى الربع — ونصف نصف النصفِ — أى الثمن — وتارة يقال : الثمن وضعفه

(١) معناه أن مخرجه عدد ما في الواحد من أمثاله ، فمخرج النصف اثنان لأن الواحد نصفان ، ومخرج الثلث ثلاثة ، لأن الواحد ثلاثة أثلاث ، وهكذا ، ويمكن أن يقال إن مخرج كل كسر هو مقامه .

— أى الربع — وضعف ضعفه — أى النصف — وفى النوع الثانى يقال تارة : الثلثان ونصفه ونصف نصفه ، ويقال تارة أخرى : السدس وضعفه وضعف ضعفه . والسبب فى أنهم جعلوا الفروض الستة نوعين أنهم طلبوا ما هو الأقل من تلك الفروض مقداراً فوجدوه الثمن الذى يخرج منه الثمانية ، فوجدوا الربع والنصف خارجين منها ، ففعلوا الثلاثة نوعاً واحداً ، ثم طلبوا أقل فرض بعد الثمن فوجدوه السدس الذى يخرج منه الستة ، ووجدوا الثلث والثلثين خارجين منها بلا كسر ، ففعلوا الثلاثة الأخرى نوعاً آخر ، وقد يقال : إنما سُمى النوع الأول بالأول لأنه نصيب لأول الموجودات من الناس — أعنى الزوجين — لأن نصيبهما لا يوجد إلا فيه .

بيان مخارج المسائل :

(فإذا جاء فى المسائل من هذه الفروض أحادُ أحادُ) كان يكتبه أن يقول « أحاد ، مرة واحدة ، لأن معناه مكرر ، ولكنه نظر إلى جانب اللفظ فكرره ، ونظيره ما ورد فى الحديث « صلاة الليل مثنى مثنى » (فمخرج كل فرض) منفرد عن سائر الفروض (سميته) من الأعداد (إلا النصف وهو من اثنين) وليس الاثنان سميته (كالربع من أربعة ، والثمن من ثمانية ، والثلث من ثلاثة ، والسدس ^(١) من ستة) فإن مخرج كل كسر من هذه الكسور سميته من الأعداد ، إذ الربع سميته الأربعة ، وكذا الباقي . وقدم فى التمثيل الربع والثمن على الثلث لأنهما من النوع الأول

(١) أخرجه من سميته أيضاً ، لأن أصل ستة ستة فجعلت بين تاء والذال كذلك فربب خرجيهما ، ثم أدغما .

لأم، وأمّا إذا اجتمع فيها الثلثُ والثلثان كما إذا ترك أختين لأم وأختين لأب وأم فهي من ثلاثة، وإذا اجتمع في المسألة الثمن مع النصف كما إذا ترك زوجةً وبناتاً كانت من ثمانية، وإذا اجتمع فيها الربع والنصف كما إذا تركت زوجاً وبناتاً كانت من أربعة .

ولما فرغ من بيان حال الاختلاط مثنى وثلاث بين فروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فروض أحد النوعين بالآخر، فقال: (وإذا اختلط النصفُ من) النوع (الأوّل بكلِّ) النوع (الثاني) أي بالثلثين والثلث والسدس، كما إذا تركت زوجاً وأماً وأختين لأب وأم وأختين لأم (أو ببعضه) كما إذا اختلط النصف بالثلث فقط، كما فيمن خلّفت زوجاً وأختين لأم، أو اختلط بالثلثين فقط، كما فيمن خلّفت زوجاً وأختين لأب وأم، أو اختلط بالسدس وحده، كما إذا خلّفت أماً وبناتاً، أو اختلط بالثلث والثلثين معاً، كما إذا تركت زوجاً وأختين لأب وأم وأختين لأم، أو اختلط بالثلثين والسدس معاً، كما إذا تركت زوجاً وأختين لأب وأم، أو اختلط بالثلث والسدس معاً، كما إذا تركت زوجاً وأختين لأم وأم (فهو) أي اختلاط النصف في هذه الصور (من ستة) يعني أن مخرج الفروض في هذه الاختلاطات كلّها هو الستة، وذلك لأن مخرج النصف الاثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة، وكلاهما داخلان في الستة، فهي مخرج النصف المختلط بفروض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة، وأيضاً بين مخرجي النصف والثلث مبيّنة، فإذا ضرب أحدهما في الآخر حصل ستة، فهي مخرج لهما .

(وإذا اختلط الربعُ من) النوع الأول (بكلِّ) النوع (الثاني) أي بالثلثين والثلث والسدس، كما إذا خلّفت زوجةً وأماً وأختين لأب وأم

وأختين لأم (أو ببعضه) كما إذا اختلط بالثلثين فقط ، كزوج وبنيتين ، أو بالثلث فقط ، كزوجة وأم ، أو بالسدس فقط ، كزوجة وواحد من أولاد الأم ، أو اختلط بالثلثين والسدس معا ، كما إذا ترك زوجة وأختين لأب وأم وأما ، أو بالثلثين والثلث ، كزوجة وأختين لأب وأم وأختين لأم ، أو بالثلث والسدس ، كزوجة وأم وأختين لأم (فهو من اثني عشر) أي فهو مخرج مسائل هذه الاختلاطات الثنائية والثلاثية والرابعة ، وذلك لأن مخرج أقل جزء من النوع الثاني هو الستة ، وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين ، فاكْتَفِينَا بها مخرجا للكل ، ثم أخذنا مخرج الربع وهو الأربعة ، فوجدنا بينها وبين الستة موافقة بالنصف ، فضربنا نصف إحداهما في كل الأخرى ، فصار اثني عشر ، وأيضا مخرج الثلث والثلثين ثلاثة ، وهي مباينة للأربعة ، فضربنا الكل في الكل فحصل أيضا اثنا عشر ، فهو مخرج هذه الفروض المختلطة ، ومنه تخرج مسائلها المذكورة .

(وإذا اختلط الثمن) من النوع الأول (بكل) النوع (الثاني) أي بالثلثين والثلث والسدس . وهذا الاختلاط إنما يتصور على رأي ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، لأن المحروم يحجب عنه حجب النقصان ، كما إذا ترك ابنا كافرا وزوجة وأما وأختين لأب وأم وأختين لأم ، فإن الابن المحروم يحجب عنه الزوجة من الربع إلى الثمن ، وأما على رأينا فهو غير متصور ، لأن الثمن إذا كان للمرأة وجب أن يكون صاحب الثلثين بنين ، وصاحب السدس أما ، أو جدة ، وحينئذ ينعدم صاحب الثلث ، لأن صاحبه إما الأم أو أولاد الأم ، والأم هنا قد حجبت من الثلث إلى السدس ، وأولادها قد حُجِبُوا من جميع الثلث ، فيكون اختلاط الثمن بالثلثين

والسدس فقط دون الثلث (أو) اختلط الثمن (ببعضه) أى ببعض النوع الثاني، كما إذا اختلط بالثلثين والسدس، كزوجة وبنتين وأم، أو بالثلث والسدس — على رأيه^(١) كزوجة وأم وأختين لأم وابن محروم، أو بالثلثين والثلث — على رأيه أيضاً — كزوجة وابن كافر وأختين لابوأم وأختين لأم، أو اختلط بالثلثين فقط، كزوجة وبنتين، أو بالسدس فقط، كزوجة وأم وابن، أو بالثلث فقط، كزوجة وابن رقيق وأختين لأم — على رأيه أيضاً (فهو من أربعة وعشرين) يريد أن يخرج فرائض هذا باختلاطات كلها هو هذا العدد، ومنه تخرج مسائلها. ويبان ذلك أن يخرج أقل جزء من النوع الثاني هو الستة التي دخل فيها يخرج الثلث والثلثين، فوجب الاكتفاء بهما لما عرفت، وبين الستة ومخرج الثمن — أعني الثمانية — موافقة بالنصف، ف ضربنا نصف إحداهما في كل الأخرى. فحصل أربعة وعشرون، وأيضاً بين مخرج الثلث والثلثين وبين مخرج الثمن مباينة، ف ضربنا الكل في الكل فصار الحاصل أيضاً أربعة وعشرين، فنها تخرج الفروض المختلطة بالثمن.

(١) أى على رأى ابن مسعود .

تطبيقات على مخارج الفروض

١ - تطبيق

(١) مات رجل عن بنت وأخ لأب وأم

(٢) ماتت امرأة عن زوج وابن

الجواب

(١) هذه المسألة من اثنين ، لأن فيها نصفاً منفرداً ، ومخرج النصف ثنتان ، وهو فرض البنت ، فيكون لها نصف الاثنين وهو واحد ، ويكون للأخ للأب والأم نصف الاثنين الباقي

(٢) هذه المسألة من أربعة ، لأن فيها ربعاً منفرداً ، ومخرج الربع أربعة ، فيكون للزوج ربعها وهو واحد ، ويكون لابن الباقي منها وهو ثلاثة

٢ - تطبيق

(١) مات رجل عن أم وأختين لأم

(٢) مات رجل عن زوجة وأم وأختين لأم وأختين لأب وأم وابن كافر

الجواب

(١) هذه المسألة من ستة ، لأن فيها سدساً وثلاثاً ، ومخرج السدس ستة ، ومخرج الثلث ثلاثة ، والثلاثة داخلة في الستة ، فيستغنى بها عنها ، ويكون للأم سدسها وهو واحد ، ويكون للأختين لأم ثلثها وهاتان ، والباقي يرد عليهما

(٢) هذه المسألة من أربعة وعشرين ، لأن فيها ثمناً وثلاثاً وثلثين ، ومخرج

الثن ثمانية ، ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة، وبين المخرجين مباينة ، فيضرب أحدهما في الآخر ، فيحصل أربعة وعشرون ، للزوجة الثمن وهو ثلاثة ، وللأم السدس وهو أربعة ، وللأختين لأم الثلث وهو ثمانية ، وللأختين لأب وأم الثلثان وهو ستة عشر، ولا شيء للابن ، وفي المسألة عول

اختبارات

- ١) مات رجل عن أخ شقيق وأخت شقيقة وأخ لأم
- ٢) إذا جاء في مسألة فرض واحد فما يكون مخرجها؟
- ٣) ماتت امرأة عن زوج وبنت ابن وعم لأب
- ٤) إذا اجتمع في مسألة فريضان أو أكثر من نوع واحد فما يكون مخرجها؟
- ٥) مات رجل عن أختين لأب وابن أخ
- ٦) إذا اجتمع في مسألة واحدة نصف وثلثان وثلث وسدس فما يكون مخرجها؟ وما مثالها؟
- ٧) ماتت امرأة عن زوج وأم وأخ لأم وابن عم شقيق

باب العول

تعريف العول :

هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل إلى الجور ، يقال : فلان يعول ، أى يميل جائراً ، وبمعنى الغلبة ، يقال : فلان عيل صبره ، أى غلب ، وبمعنى الرفع ، يقال : فلان عال الميزان ، إذا رفعه . ومن هذا الأخير أخذ المعنى المصطلح عليه ، فلذلك قال : (العول) هو (أن يزاد على المخرج) شيء (من أجزائه) كسدسه أو ثلثه إلى غير ذلك من الكسور الموجودة فيه (إذا ضاق) المخرج (عن فرض) وحاصله أن المخرج إذا ضاق عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه ترفع التركة إلى عدد أكثر من ذلك المخرج ، ثم تقسم حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبة واحدة ، كما سيأتيك تفصيله . وقيل : هو مأخوذ من المعنى الأول ، لأن المسألة مالت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم ، أو المعنى الثاني ، كأن المسألة غلبت على أهلها بإدخال الضرر عليهم :

الاختلاف في العول :

وأول من حكم بالعول عمر رضي الله تعالى عنه ، فإنه وقع في عهده صورة^(١) ضاق مخرجها عن فروضها ، فشاور الصحابة فيها ، فأشار العباس إلى العول ، وقال : أعيوا الفرائض . فتابعوه على ذلك ، ولم ينكره أحد إلا ابنه^(٢) بعد موته ، فقيل له : هلاً أنكرته في زمن عمر رضي الله تعالى عنه ، فقال : هبته . وكان مهياً ، وسأله رجل : كيف تصنع بالفريضة العائلة ؟ فقال : أذخيل الضرر على من هو أسوأ حالاً ، وهن البنات .

والأخوات ، فإنهن يُنقلن عن فرض مقدر إلى فرض غير مقدر^(١) فقال الرجل : ماتنيك فتواك شيئاً ، فإن ميراثك يقسم بين وراثتك على غير رأيك . فغضب وقال : هلاًّ تجتمعون حتى نَبْهَلْ فنجعل لعنة الله على الكاذبين ، إن الذي أحصى رَمْلَ عالج^(٢) عدداً لم يجعل في مال نصفين وثلاثاً .

ويُتد كلامه أنه إذا تعلّق حقوق بمال لا يفي بها يقدم منها ما كان أقوى ، كالتهجين ، والدين ، والوصية ، والميراث ، فإذا ضاقت التركة عن الفروض يقدم الأقوى ، ولا شك أن من ينقل من فرض مقدر إلى فرض آخر مقدر يكون صاحب فرض من كل وجه ، فيكون أقوى ممن ينقل من فرض مقدر إلى فرض آخر غير مقدر ، لأنه صاحب فرض من وجهه وعصبة من وجه آخر ، فإدخال النقص أو الحرمان عليه أولى ، لأن ذوي الفروض مقدّمون على العصبات .

ولنا أن أصحاب الفروض المجتمعة في التركة قد تساووا في سبب الاستحقاق ، وهو النص ، فيتساوون في الاستحقاق ، ، وحينئذ يأخذ كل واحد منهم جميع حقه إن اتسع المحل ويضرب بجميع حقه إذا ضاق المحل ، كالغرماء في التركة ، فإذا أوجب الله تعالى في مال نصفين وثلاثاً مثلاً علم أن المراد الضرب بهذه الفروض في ذلك المال ، لاستحالة وفائه بها ، بخلاف التهجين وأخواته فإنها حقوق مرتبة كما سلف ، والنقل من الفرض إلى العصوبة لا توجب ضعفاً ، لأن العصوبة أقوى أسباب الإرث ، فكيف يثبت نقصان أو الحرمان بهذا الاعتبار في بعض الأحوال ؟ فإذا الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء .

(١) يريد به التصيب بالنير ومع النير

(٢) عالج موضع في البادية كثير الرمل .

إما يقول من الخارج وما لا يقول :

(اعلم أن مجموع الخارج سبعة^١) لأن الفرائض المذكورة في كتاب الله ستة ، وخارجها خمسة أعداد : الاثنان ، والثلاثة ، والأربعة ، والستة ، والثمانية ، وذلك لاتحاد مخرج الثلث والثلثين كما مر ، وقد عرفت أن الاختلاط الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي مخرجا خارجا عن تلك الخمسة ، وأن الاختلاط بين النوعين يقتضي خارج ثلاثة هي : ستة ، واثنان عشر ، وأربعة وعشرون ، لكن الستة من تلك الخمسة ، فبقى اثنان ، وإذا انضم إلى الخمسة صار المجموع سبعة : (أربعة^٢ منها) أي من تلك السبعة (لا تقول) أصلا ، لأن الفروض المتعلقة بهذه الخارج الأربعة إما أن يبق المال بها أو يبق منه شيء مزائد عليها ، وهي (الاثنان ، والثلاثة ، والأربعة ، والثمانية) فلا عول في الاثنان ، لأن المسألة إنما تكون من اثنين إذا كان فيها نصفان كزوج وأخت لأب وأم ، أو نصف وما يبق كزوج وأخ لأب وأم . ولا في الثلاثة ، لأن الخارج منها إما ثلث^٣ وما يبق كأب وأم ، وإما ثلثان وما يبق كبنتين وأخ لأب وأم ، وإما ثلث وأختين لأب وأم ، ولا في الأربعة^(١) لأن ما يخرج منها إما ربع وما يبق كزوج وابن ، أو ربع ونصف وما يبق كزوج وبنت وأخ لأب وأم ، أو ربع وثلث ما يبق وما يبق كزوجة وأبوين ، ولا في الثمانية ، لأن الخارج منها إما ثمن وما يبق كزوجة وابن ، أو ثمن ونصف وما يبق كزوجة وبنت وأخ لأب وأم ، فلا عول في شيء من مسائل هذه الخارج الأربعة (وثلاثة^٤) منها (قد تقول)

(١) قبل أن الأربعة قد عول لل خمسة إذا مات خشي مشكل عن زوج وزوجة وأخت لأبوين ، ولكن هذا غلط .

أما (الستة) فإنها (تعول إلى عشرة وترأ وشفعاً) أى تعول بسدسها إلى سبعة فيما إذا اجتمع نصف وثلثان كزوج وأختين لأب وأم ، أو اجتمع نصفان وسدس كزوج وأخت لأب وأم وأخت لأم ، وتعول بثلاثها إلى ثمانية فيما إذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج وأختين لأب وأم وأخت لأم ، أو اجتمع نصفان وثلث كزوج وأخت لأب وأم وأختين لأم ، وتعول بنصفها إلى التسعة إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث^(١) كزوج وأختين لأب وأم وأختين لأم ، أو اجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج وأخت لأب وأم وأختين لأم وأم ، وتعول بثلاثها إلى العشرة إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وأختين لأب وأم وأختين لأم وأم ، وهذه المسألة تسمى شريحة ، إذ قضى شريح فيها بأن الزوج ثلاثة من عشرة ، فجعل الزوج يطوف في البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك ولداً ولا ولد ابن : ماذا نصيب الزوج ؟ فكانوا يقولون : النصف . فيقول : لم يعطني شريح لانصفاً ولا ثلثاً . فبلغه ذلك ، وطلبه وعزّره ، وقال : قد سبقني بهذا الحكم إمام عادل ورع . وأراد به عمر رضى الله تعالى عنه (و) أما (اثنا عشر) فهي (تعول إلى سبعة عشر وترأ لاشفعاً) أى تعول بنصف سدسها إلى ثلاثة عشر إذا اجتمع رُبع وثلثان وسدس كزوجة وأختين لأب وأم وأخت لأم ، وتعول بربعها إلى خمسة عشر إذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة وأختين لأب وأم وأختين لأم ، أو اجتمع ربع وثلثان وسدسان كزوجة وأختين لأب وأم وأخت لأم وأم ، وتعول بسدسها وربيعها إلى سبعة عشر إذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كزوجة

(١) وتسمى هذه المسألة مروانية ، وهى زوج وست أخوات مغفرات ، ونسقط الأختان لأب ، سميت بذلك لأنها وقعت في زمن بنى أمية ، وكان الزوج مروانياً ، وتسمى الغراء أيضاً .

وأختين لأب وأم وأختين لأم وأم (و) أما (أربعة وعشرون) فإنها (تؤولُ إلى سبعة وعشرين عوْلاً واحداً في المسألة المنبرية) التي اجتمع فيها الثمن والثلاثان السدسان (وهي امرأة وبنتان وأبوان) وإنما سميت منبرية لأنها سُئِلَ عنها على رضى الله تعالى عنه على منبر الكوفة فأجاب عنها بـسبعة، فقال السائل متعنتاً: أليس للزوجة الثمن؟ فقال: صار ثمنها تسعاً. ومضى في خطبته، فتعجبوا من فطنته (ولا يَزَادُ) عوْلُ أربعة وعشرين (على هذا) العدد الذي هو سبعة وعشرون (إلاَّ عند ابن مسعود رضى الله تعالى عنه فإنَّ عنده تعولُ) أربعة وعشرون (إلى أحد وثلاثين) بزيادة سدسها وثمنها عليها كأمراة وأم وأختين لأب وأم وأختين لأم وابن محروم، إذ عنده يحجب هذا الابنُ الزوجة من الربع إلى الثمن، فالمسألة عنده من أربعة وعشرين، لاختلاط الثمن من النوع الأول بكل النوع الثاني، وإنما عالت إلى أحد وثلاثين إذ للزوجة الثمن وهو ثلاثة، وللأم السدس وهو أربعة، وللأختين لأب وأم الثلاثان أعنى ستة عشر، وللأختين لأم الثلث وهو ثمانية، فالجموع أحد وثلاثون، وعند غيره هذه المسألة من اثني عشر^(١) وتعول إلى سبعة عشر.

والدليل على انحصار العوْل فيما ذكرناه من الوجوه استيقرارُ صُور اجتماع الفروض كما لا يخفى عليك.

(١) لأن الزوجة تأخذ عند غيره الربع لا الثمن.

تطبيقات على العول

١ - تطبيق

(١) ماتت امرأة وتركّت أباً وزوجاً وبنتى ابن

(٢) مات رجل عن أب وزوجة وبنتين وأم .

الجواب

- (١) هذه المسألة من اثني عشر ، لأن فيها ربعا وثلاثين ، للزوج الربع ثلاثة ، ولبنتى الابن الثلثان ثمانية ، وللأب الباقي وهو واحد ، ولا عول فيها
- (٢) هذه المسألة من أربعة وعشرين ، لأن فيها ثمنا وسدساً ، للزوجة الثمن وهو ثلاثة ، وللبنتين الثلثان وهما ستة عشر ، وللأم ثلث الباقي ، وللأب ثلثاه ، ولا عول فيها .

٢ - تطبيق

(١) ماتت امرأة وتركّت زوجاً وأختاً شقيقة وأختاً لأب وأخوين لأم وأما .

(٢) ماتت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وأخ لأم وجدة .

الجواب

- (١) هذه المسألة من ستة ، لأن فيها نصفاً وسدساً وثلثاً ، للزوج النصف ثلاثة ، وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة ، وللأخت للأب السدس واحد ، وللأخوين للأم الثلث اثنان ، وللأم السدس واحد ، فتعول إلى عشرة
- (٢) هذه المسألة من ستة ، لأن فيها نصفاً وسدساً ، للزوج النصف ثلاثة ، وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة ، وللأخ للأم السدس واحد ، وللجدة السدس واحد ، فتعول إلى ثمانية .

اختبارات

١ ماتت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم وأم
(٢٠) اشرح الخلاف بين ابن عباس والجمهور في العول ، واذكر دليله
على مذهبه ، ودليل الجمهور على مذهبهم ، وافرق بين الإرث في مذهبه
ومذهبهم في مسألة فيها عول عندهم .

(٢) مات رجل عن بنت وبنت ابن وأب وأم وزوجة .

(٤) مات رجل عن جدة وأب وزوجة وبنتين

(٥) ماهي المخارج التي تعول ؟ وماهي المخارج التي لا تعول ؟ مع ذكر
مثالين لكل من المخرجين .

(٦) ماتت امرأة عن أب وزوج وبنتي ابن وأم .

(٧) ماتت امرأة عن زوج وأم وبنتين .

(٨) أذكر مثالا لعول الستة إلى سبعة ، وإلى ثمانية ، وإلى تسعة ،
وإلى عشرة .

(٩) اذكر المسألة المتبرية ، وبين وجه تسميتها متبرية .

فصل

في معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين .
هذه مقدمة يحتاج إلى معرفتها في تقسيم التركة على أعداد المستحقين
بلا كسر .

تعريف التماثل :

(تماثل العددين كَوْنُ أَحَدِهِمَا مُساوِيَا لِأَخْر) كثلثة وثلثة مثلاً^(١)
ويسميان بالتماثلين ، ولا بدَّ ههنا من اعتبارهما في محلين ، وإلا فطلق الثلاثة
بمجردا عن المحل لا تعدُّد فيه ، فلا يتصف بالمساواة قطعاً .

تعريف التداخل :

(وَتَدَاخُلُ الْعَدَدَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ أَنْ يَعُدَّ أَقْلُهُمَا الْأَكْثَرَ أَيْ يُغْنِيهِ)
ومعنى عدّه - أي إفتائه إياه - أنه إذا أُلقي الأقلُّ من الأكثر مرتين أو
أكثر لم يبق من الأكثر شيء ، كالثلاثة والستة فإنك إذا أُلقيت الثلاثة
من الستة مرتين فبقيت الستة بالكلية ، وكذا الحال إذا أُلقيتها من التسعة
ثلاث مرات أُنقيت التسعة بالمرّة الثالثة ، فهذان يسميان بالتداخلين اصطلاحاً ،
بخلاف الثمانية فإنك إذا أُلقيت منها الثلاثة مرتين بقي اثنان ، فلا يمكن إفتاؤها
بالثلاثة ، لكن إذا أُلقي منها اثنان أربع مرات فبقيت الثمانية ، فهما أيضاً
متداخلان . واختلاف العددين في أنفسهما بالقلّة والكثرة لا يتصور في
التماثل ، بل في التداخل وما بعده إلا أنه ضريح بذكر الاختلاف في التداخل

(١) أي في مثل ثلث وثلثين ، لأن العروض كلها كسور ، فتكون النسبة بينها بالتماثل
وغيره بالنظر إلى مقامات كسورها .

وخده ، وأشعر به فيما بعده ^(١) .
ثم انه فسر التداخل بمعنيين آخرين ملازمين له ، فقال : (أو نقول)
تداخل العددين هو (أن يكون أكثر العددين منقسماً على الأقل ^{قسمة}
صحيحة) أى قسمة لا كسر فيها كالسنة فإنها منقسمة على الثلاثة وعلى الاثنين
أيضاً بلا كسر ، فيصيب من السنة كل واحد من الثلاثة اثنان ، ومن الاثنين
ثلاثة ، وقس على ذلك سائر المتداخلين .

والسبب فيه أنه إذا عدّ عدد ما هو أكثر منه كان الأكثر مثل الأقل
أو أمثاله ، فيصيب بالقسمة كل واحد من آحاد الأقل آحاداً صحيحة بعدد
أمثال الأقل في الأكثر ، وهذا هو السبب أيضاً فيما ذكره بقوله (أو نقول)
التداخل هو (أن تزيد على الأقل مثله أو أمثاله فيساوى الأكثر)
فإذا زيد مثلاً على الثلاثة مثلها مرة صارت ستة ، ومرتين صارت تسعة
وأما قوله (أو نقول) هو (أن يكون الأقل جزءاً الأكثر) فن قيل
الاختلاف في العبارة فقط ، فإن العدد الأقل إن كان يعدّ الأكثر يسمى
جزءاً له اصطلاحاً ، وإن لم يعده كان أجزاء له ، فالمراد بالجزء ما كان جزءاً
واحداً لا مكرراً ، فلا ينتقض التعريف حيثئذ بالأربعة مقيسة إلى العشرة .
فإنها خمسها ^(٢) ، ولا بالثلاثة بالقياس إلى الخمسة لأنها ثلاثة أخماسها (مثل
ثلاثة وتسعة) فإن الثلاثة ثلث التسعة ، فهي جزء لها تعدها بثلاث مرات

(١) أى في التوافق والتباين ، لأنه أورد لفظ العددين فيها معرفة بعد هيدما في التداخل
بالمتقنين ، والمعرفة لذا أعيدت معرفة تكون عين الأولى .
(٢) فهي جزء مكرر لأن الخمسين مكرر خمس :

وتساويها بأن يزداد عليها مثلها مرتين ، والتسعة منقسمة عليها بلا كسر كما مر ،
فهذا مثال للتداخل على جميع التفسير .

تعريف التوافق :

(وتوافق العددين) في جزء كالنصف ونظائره (ألا يعد أقلهما
الأكثر ولكن يعدُّهما عدد ثالث) هذا التعريف صحيح إذا فسر العدد
بالكمية المتألفة من الوحدات ، فلا يكون الواحد حينئذ عددا ، وكذا يصح
على هذا التقدير تعريف التداخل بما ذكره ، وأما إذا فسر العدد بما يقع في
مراتب العد دخل فيه الواحد أيضاً فاحتيج هنا إلى أن يقال « ولكن يعدُّهما
عدد ثالث غير الواحد ، وانتقض تعريف التداخل المذكور بلا شبهة ، إلا
أن يعتبر مغايرة كل واحد من العددين المختلفين للواحد ، وذلك لأن الواحد
يعدُّ جميع الأعداد ، وليس في الاصطلاح بينه وبين شيء منها تداخل ، بل
تباین^(١) وليس أيضاً بين العددين اللذين يعدُّهما الواحد فقط توافق ، والظاهر
أن المصنف لم يحمل الواحد عددا ، فلا إشكال على مذهبه قطعاً (كالثمانية
مع العشرين) فإن الثمانية لا تعد العشرين ، لكن (تعدُّهما أربعة) فإنها
تعد الثمانية بمرتين ، والعشرين بخمس مرات (فهما متوافقان بالربيع)
وذلك (لأن العدد العدا لهما مخرج جُزء الوفاق) بينهما ، فلما عدَّهما الأربعة
— وهي مخرج للربع — كانا متوافقين به .

فإن قلت : مخرج النصف — أعني الاثنين — يعدُّهما أيضاً فهلا جعلتهما
من المتوافقين بالنصف .

(١) أى بل ليس بينه وبين شيء منها تباین أيضاً .

قلت : المعتبر في هذه الصناعة — مع تعدد المادة — هو أكثر عدد يعدّهما ، ليكون جزء الوقف أقل ، فيسهل الحساب ، ألا يرى أن رُبع الشيء أقل من نصفه وأنّ حساباً أسهل ولا منافاة في أن يكون بين عددين توافق من وجوه متعددة كالاثني عشر والثمانية عشر ، فإنهما متوافقان بالنصف والثلث والسدس ، إلا أن العبثرة في سهولة الحساب بتوافقهما في السدس الذي هو من أحدهما اثنان ومن الآخر ثلاثة .

تعريف التباين

(وتباين العددين ألا يعدّ العددين) المختلفين (معاً عدد ثالث) أصلاً (كالتسعة مع العشرة) فإنه لا يعدّهما معاً شيء سوى الواحد الذي ليس بعدد عنده .

طريق معرفة التوافق والتباين :

ولا خفاء في معرفة التماثل والتداخل بين العددين ، بل في معرفة التوافق والتباين بينهما ، فلذلك قال : (وطريق معرفة الموافقة والسباينة بين المقدارين المختلفين أن تنقص من الأكثر بقدر الأقل من الجانبين مراراً حتى يتفق في درجة واحدة ، فإن اتفقا في واحد فلا وفق بينهما ، وإن اتفقا في عدد فهما متوافقان) بالجزء الذي يخرج (في ذلك العدد) مثلاً إذا أفنيت من العشرة سبعة بقى ثلاثة ، وإذا أفنيت ثلاثة من السبعة مرتين بقى واحد ، وإذا أفنيت واحداً من الثلاثة مرتين بقى أيضاً واحد ، فقد اتفقت العشرة والسبعة بإفناء الأقل من الجانبين مراراً في الواحد ، فإنه الباقي من كل منهما في بعض درجات الإفناء ، فهما متباينان ، وإذا أفنيت

من الثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منهما اثنان ، وإذا أقي اثنان من الثمانية ثلاث مرات بقي منها أيضاً اثنان ، فهما عددان متوافقان بالنصف ، والتفصيل أن يقال : إذا نقص أمثال الأقل من الأكثر فإن قى الأكثر فهما متداخلان ، وإن بقي منه واحد فهما متباينان ، إذ لا يعدهما سوى الواحد ، وإن بقي منه عدد هو أقل من الأقل فإن عد هذا الباقي الأقل^(١) فهو — أعني الباقي — أكثر عدد يعدهما ، على معنى أنه ليس هناك عدد يعدهما وهو أكثر منه ، وإن بقي من الأقل واحد^(٢) فبين العددين أيضاً تباين ، وإن بقي من الأقل عدد هو أقل من الباقي الأول فإن عد الباقي الثاني الباقي الأول فالثاني هو أكثر عدد يعد العددين المفروضين بالمعنى المذكور^(٣) وليس يمكن أن يبقى دائماً من الجانبين عدد كذلك ، بل لابد أن ينتهي إما إلى عدد يعد ما يليه فيعد جميع ما قبله فيكون هو أكثر عدد يعد ذينك العددين بذلك المعنى فيتوافقان في الكسر الذي هو مخرجه ، وإما إلى الواحد فيتباينان ، وكل هذه الأحكام مبينة بما ذكر في كتاب أصول الحساب ، وما ذكره المصنف راجع إلى ذلك ؛ فإنه إذا انتهى الإفناء في جانب إلى الواحد فلا بد أن ينتهي إليه في الجانب الآخر فيتوافقان في الواحد ، وإذا انتهى في أحد الجانبين إلى عدد يعد ما قبله فلا بد أن يبقى مثله في الجانب الآخر فيتفقان في ذلك العدد

(١) أى إن عد الباقي الذى هو أقل من العدد الأقل العدد الأقل كثمانية عشر مع اثني عشر فإذا أقيت الثاني من الأول بقي ستة ، وهى أقل من الأقل الأول وهو اثنا عشر ، لأنها تعد مرتين ، فهى أكثر عدد يعد ثمانية عشر واثني عشر .

(٢) كالسبعة مع العشرة ، فإذا أقيت السبعة من العشرة بقي ثلاثة ، وهى أقل من السبعة الأقل من العشرة ، وإذا أقيتها من السبعة بقي واحد .

(٣) كالثلاثة بالقياس إلى تسعة مع أربعة وعشرين .

فيكونان متوافقين في الكسر الذي هو مخرجه (في الاثنين) يتوافقان (بالنصف) كما في الأربعة والعشرة (وفي الثلاثة) يتوافقان (بالثلث) كما في التسعة والاثني عشر (وفي الأربعة) يتوافقان (بالربيع) كالثمانية والاثني عشر (هكذا إلى (١) العشرة) أي يكون التوافق بين الأعداد التي هي العشرة وما دونها بواحد من الكسور التسعة المشهورة، وهي النصف إلى العشر، وتسمى هي مع ما يتركب منها بالإضافة أو التكرير (٢) بالكسور المنطقية (وفي ما وراء العشرة يتوافقان بجزء) من الكسور الأصم التي لا يمكن التعبير عنها إلا بإضافتها إلى مخرجها (أعني في أحد عشر) يتوافقان (بجزء من أحد عشر) كاثنتين وعشرين مع ثلاثة وثلاثين، فإن العدد الذي يعدّهما أحد عشر فقط، وهو مخرج جزء من أحد عشر، وفي ثلاثة عشر يتوافقان بجزء من ثلاثة عشر، كسنة وعشرين وتسعة وثلاثين، فإن العدد العادي لها ثلاثة عشر (وفي خمسة عشر) يتوافقان (بجزء من خمسة عشر) كثلاثين مع خمسة وأربعين، فإن خمسة عشر يعدّهما معاً فهما متوافقان بجزء منها، ويمكن أن يعبر عن هذا الأخير بأنهما يتوافقان بثلث الخمس، الذي مخرجه خمسة عشر، كما يعبر فيها يعدّهما اثنا عشر كأربعة وعشرين وستة وثلاثين بأنهما متوافقان بنصف السدس، وفيها يعدّهما أربعة عشر كثمانية وعشرين واثنين وأربعين بأنهما متوافقان بنصف السبع، وبالمجمل يمكن فيها وراء العشرة بأسرها أن يعبر في التوافق بالأجزاء المضافة إلى المخرج،

(١) كالتس في ١٠ مع ١٥ والسدس في ١٨ مع ٢٤ والسبع في ٢١ مع ١٤ والثلث في

١٦ مع ٢٤ والتسع في ١٨ مع ٢٧ والعشر في ٢٠ مع ٣٠.

(٢) مثال الاضافة ثلث الخمس، ومثال التكرير ثلثان، أو يقال في الاضافة ربع الأربعة

وفي التكرير ربع الربع.

كجزء من أحد عشر ، وجزء من اثني عشر ، وجزء من ثلاثة عشر ، ويمكن في بعضها أن يعبر بالكسور المنطقة المركبة ، وللتنبه على ذلك خلط الشيخ المنطق بالأصم حيث ذكر أحد عشر وخمسة عشر معاً (فاعتبر هذا) الذي ذكرناه في سائر الأعداد نعرف توافقها بالمنطق والأجزاء المضافة إلى مخارجها .

والوجه في انحصار النسب بين الأعداد في الأقسام الأربعة أنك إذا نسبت عدداً إلى آخر فإن ساواه فهما متماثلان ، وإلا فإن كان الأقل مفنياً للأكثر فتداخلان ، وإن لم يكن مفنياً له فإما أن يعددهما عدد غير الواحد فهما متوافقان ، أو لا يعددهما غيره فتباينان^(١) .

(١) هذا الفصل قائده معرفة أصول المسائل ، لأنه في حال التماثل يكون أصل المسألة أحد المدينين ، وفي حال التدخل يكون أصلها أكبرهما ، وفي حال التوافق يكون أصلها حاصل ضرب أحدهما في وقتهما ، وفي حال التباين يكون أصلها حاصل ضربيهما .

تطبيقات على التماثل والتداخل والتوافق والتباين

- (١) مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وأخوين لأم .
- (٢) مات رجل عن زوجة وشقيقتين وأختين لأم وأم .
- (٣) مات امرأة عن زوج وأختين لأم وأم .

الجواب

(١) للزوجة الربع، وللأخوين لأم الثلث، ومخرج الربع أربعة، ومخرج الثلث ثلاثة، وبينهما تباين، فيضرب أحدهما في الآخر فيحصل اثنا عشر، وهو أصل المسألة .

(٢) للزوجة الربع ومخرجه أربعة، وللشقيقتين الثلثان ومخرجهما ثلاثة، وللأختين لأم الثلث ومخرجه ثلاثة أيضاً فيكتفى بأحدهما، وللأم السدس ومخرجه ستة، وبينها وبين الثلاثة تداخل فيكتفى بها لأنها أكبر، وبين الأربعة توافق بالنصف، فيضرب أحدهما في وقفهما فيحصل اثنا عشر، وهو أصل المسألة .

(٣) للزوج النصف ومخرجه اثنان، وللأختين لأم الثلث ومخرجه ثلاثة، وللأم السدس ومخرجه ستة، وكل من الاثنين والثلاثة يتداخل فيها، فتكون هي أصل المسألة .

اختبارات

- (١) مات رجل عن زوجة وبنتين وأم .
- (٢) مات امرأة عن زوج وبنتين وأم أب .
- (٣) مات رجل عن زوجة وبنتين وأخ لأم .

باب التصحيح

تعريف التصحيح :

أى تصحيح مسائل الفرائض ، وهو أن تُؤخذ السَّهَام من أقل عدد يمكن على وجه لا يقع الكسرُ على أحدٍ من الورثة .

أصول التصحيح :

(يحتاج فى تصحيح المسائل) بالمعنى الذى ذكرناه^(١) (إلى سبعة أصول : ثلاثة) منها (بين السَّهَام) المأخوذة من خارجها (و) بين (الرؤوس) من الورثة (وأربعة) منها (بين الرؤوس والرؤوس) .
الأصول التى بين السهام والرؤوس :

(أما) الأصول (الثلاثة فأحدها) ما ذكره بقوله (إن كان سهام كل فريق) من الورثة (مُنْقَسَمَةً عليهم بلا كسر فلا حاجة إلى الضرب كأبوين وبنتين) فإن المسألة حيثئذٍ من ستة ؛ فلكل من الأبوين سدسها وهو واحد ، وللبنتين الثلثان — أعنى أربعة — فلكل واحدة منها اثنان ، فاستقام السهام على رؤوس الورثة بلا انكسار .

(والثانى) من الأصول الثلاثة هو (أن يكون الكسرُ على طائفة واحدة) . أى ينكسر على طائفة واحدة فقط نصيبهم من التركة (ولكن بين سهامهم ورؤوسهم موافقة) بكسر من الكسور (فيضربُ وفقُ عدد رؤوسهم) أى رؤوس من انكسر عليهم السهام ، وهم تلك الطائفة الواحدة

(١) أى لا يعنى إزالة الكسر الواقع بين الرؤوس وسهامهم من أصل المسألة ، لأنه لا يحتاج إلى الاستقامة على القول الصحيح .

(في أصل المسألة) إن لم تكن عائلة، وفي أصلها (وعولها) معا (إن كانت عائلة، كأبوين وعشر بنات، أو زوج وأبوين وست بنات) فالأول مثال ما ليس فيها عول، إذ أصل المسألة من ستة. السدسان وهما اثنان للأبوين، وستقيان عليهما، والثلاثان وهما أربعة للبنات العشرة ولا يستقيم عليهن، لكن بين الأربعة والعشرة موافقة بالنصف، فإن العدد العادّ لها هو الاثنان، فرددنا عدد الرموس - أعنى العشرة - إلى نصفها وهو خمسة، وضربناها في الستة التي هي أصل المسألة، صار الحاصل ثلاثين، فتصح منه المسألة، إذ قد كان للأبوين من أصل المسألة سهمان، وقد ضربناهما في المضروب الذي هو خمسة صار عشرة فلكل منهما خمسة، وكان للبنات العشر منه أربعة وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار عشرين فلكل واحدة منهن اثنان. والثاني مثال ما فيها عول، فإن أصل المسألة ههنا من اثني عشر، لاجتماع الربع والسدسين والثلاثين على ما سبق تحريره، فلزوج ربعها وهو ثلاثة، وللأبوين سدساها وهما أربعة، ولبنات الست ثلثاها وهما ثمانية، فقد عالت المسألة إلى خمسة عشر، وانكسر سهام البنات - أعنى الثمانية - على رموسهن فقط، لكن بين عددي السهام والرموس توافق بالنصف، فرددنا عدد رموسهن إلى نصفه وهو ثلاثة، فضربناها في أصل المسألة مع عولها - وهو خمسة عشر - فحصل خمسة وأربعون، فاستقامت منها المسألة، إذ قد كان الزوج من أصل المسألة ثلاثة وقد ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصارت تسعة فهي له، وكان للأبوين أربعة وقد ضربناها في ثلاثة صار اثني عشر فلكل واحد منهما ستة، وكان للبنات ثمانية ضربناها في ثلاثة فحصل أربعة وعشرون فلكل واحدة منهن أربعة.

(والثالث) من الأصول الثلاثة (أن) تنكسر السهام أيضاً على طائفة واحدة فقط ، و (لا يَكُونُ يَينَ سِهامِهِمْ وَرُؤُوسِهِمْ مُوَافِقَةً) بكسر ، بل معاينة (فَيَضْرِبُ حَيْثُ كُلُّ عَدَدٍ رُؤُوسِهِمْ) أى رموس من انكسر عليهم السهام (في أصل المسألة) إن لم تكن عائلة ، وفي أصلها مع عولها إن كانت عائلة ، ثم ذكر مثال العائلة بقوله (كزوج وخمس أخوات لأب وأم) فأصل المسألة من ستة : النصف وهو ثلاثة للزوج ، والثلاثان وهو أربعة للأخوات ، فقد عالت المسألة إلى سبعة ، وانكسر سهام الأخوات عليهن فقط ، وبين عددي سهامهن ورموسهن — أعني الأربعة والخمسة — مباينة ، فضرربنا كل عدد رموسهن — وهو خمسة — في أصل المسألة مع عولها — وهو سبعة — فصار الحاصل خمسة وثلاثين فنها تصح المسألة ، إذ قد كان للزوج ثلاثة وقد ضربناها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر فهي له ، وكان للأخوات الخمس أربعة وقد ضربناها أيضاً في خمسة فصار عشرين فلكل واحدة منهن أربعة ، ومثال غير العائلة زوجٌ وجدةٌ واحدة وثلاث أخوات لأم ، فالمسألة من ستة : للزوج منها نصفها وهو ثلاثة ، وللجدة سدسها وهو واحد ، وللأخوات ثلثها وهو اثنان ، ولا يستقيمان على عدد رموسهن ، بل بينهما مباينة ، فضرربنا كل عدد رموس الأخوات في أصل المسألة ، فصار الحاصل ثمانية عشر فتصح المسألة منها ، إذ قد كان للزوج ثلاثة ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة صار تسعة ، وضربنا نصيب الجدة في المضروب أيضاً فكان ثلاثة ، وضربنا نصيب الأخوات لأم في المضروب صار ستة فأعطينا كل واحدة منهن اثنين .

وقد يقال : ذكر المصنف هنا أصل المسألة وحدها ، وأورد المثال من البعول وحده ، تنبيهاً على أن المسألة وعولها معاً صاراً بمنزلة أصل المسألة في

أن عدد الرموس يضرب فيهما كما يضرب في أصلها .
وحاصل هذه الأصول الثلاثة أنه إن استقام السهام على الورثة فذلك هو الأصل الأول ، وإن لم يستقيم فإما أن ينكسر على طائفة واحدة أو أكثر ، والثاني هو المذكور في الأصول الأربعة ، والأول لا يخلو إما أن يكون بين سهام تلك الطائفة وبين عدد رموسهم موافقة ، أولا ، فالأول هو الأصل الثاني ، والثاني هو الأصل الثالث .

الأصول التي بين الرموس والرموس :

(وأما الأصول الأربعة) التي بين الرموس والرموس (فأتحدّها أن يكون الكسر) أي كسر السهام (على طائفتين) من الورثة (أو أكثر ، ولكن بين أعداد رموسهم) أي رموس تمن انكسر عليهم سهامهم (مماثلة) والمراد بأعداد الرموس ما يتناول عين تلك الأعداد ووقفها أيضاً ، فإنه إن كان بين رموس طائفة وسهامهم مثلاً موافقة يرد عدد رموسهم إلى وفقه أو لا ، ثم يعتبر المائلة بينه وبين سائر الأعداد ، كما ستطلع عليه (فالحكم فيها) أي في هذه الصورة (أن يضرب أحد الأعداد المائلة (في أصل المسألة) فيحصل ما تصح به المسألة على جميع النريق (مثل سنت بنات وثلاث جدّات وثلاثة أعمام) المسألة من ستة : البنات الست الثلثان وهو أربعة ، ولا يستقيم عليهن ، ولكن بين الأربعة وعدد رموسهن موافقة بالنصف ، فأخذنا نصف عدد رموسهن وهو ثلاثة ، وللجدات الثلاث السدس وهو واحد ، فلا يستقيم عليهن ، ولا موافقة بين الواحد وعدد رموسهن فأخذنا جميع عدد رموسهن وهو أيضاً ثلاثة ، وللأعمام الثلاثة الباقي وهو واحد أيضاً ، وبينه وبين عدد رموسهم مباينة فأخذنا

جميع عدد رموسهم ، ثم نسبنا هذه الأعداد المأخوذة بعضها إلى بعض فوجدناها متماثلة فضربنا أحدها وهو ثلاثة في أصل المسألة أعنى الستة ، فصار ثمانية عشر ، فنها تستقيم المسألة ، وكان للبنات أربعة ضربناها في المضروب الذى هو ثلاثة فصار اثني عشر فلكل واحدة منهن اثنان ، وللجدات واحد ضربناه أيضاً في ثلاثة فكان ثلاثة فلكل واحدة واحد ، وللأعمام واحد أيضاً ضربناه أيضاً في الثلاثة وأعطينا كل واحد منهم واحداً ، ولو فرضنا في الصورة المذكورة عمّاً واحداً بدل الأعمام الثلاثة كان الانكسار على طائفتين فقط ، وكان وفق عدد رموس البنات بمائلا لعدد رموس الجدات ، إذ كل منهما ثلاثة فيضرب الثلاثة في أصل المسألة فتصير المسألة ثمانية عشر وتصح السهام على الكل كما مر .

(و) الأصل (الثانى) من الأصول الأربعة (أن يكون بعض الأعداد) أى بعض أعداد رموس الورثة المنكسرة عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر (مُتداخلاً فى البعض ، فالحكم فيها) أى فى هذه الصورة (أن يضرب) أى ما هو (أكثر) تلك (الأعداد فى أصل المسألة ، كأربع زوجات وثلاث جدات واثني عشر عمّاً) أصل المسألة من اثني عشر : للجدات الثلاث السدس وهو اثنان فلا يستقيم عليهن ، وبين رموسهن وسهامهن مباينة ، فأخذنا مجموع عدد رموسهن وهو ثلاثة ، وللزوجات الأربع الربع وهو ثلاثة فلا استقامة ، وبين عددى رموسهن وسهامهن مباينة فأخذنا عدد الرموس بتمامه ، وللأعمام الاثني عشر الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين ، فأخذنا عدد الرموس بأسرها ، ثم طلبنا النسبة بين أعداد الرموس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والأربعة متداخلين فى الاثني عشر

الذى هو أكثر أعداد الرموس ، فضر بناه فى أصل المسألة وهو أيضاً اثنا عشر ، فصار مائة وأربعة وأربعين فتصح منها المسألة ، إذ كان للجندات من أصل المسألة اثنان وقد ضربناهما فى المضروب الذى هو اثنا عشر فصار أربعة وعشرين فلكل واحدة منهن ثمانية ، وللزوجات من أصلها ثلاثة ضربناها فى المضروب المذكور صار ستة وثلاثين فلكل واحدة منهن تسعة ، وللأعمام سبعة ضربناها فى اثني عشر أيضاً فحصل أربعة وثمانون فلكل واحد منهم سبعة ، ولو فرضنا فى هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات الأربع كان الانكسار على طائفتين فقط ، أعنى الجدات الثلاث والأعمام الاثني عشر ، وكان عدد رموس الجدات متداخلا فى عدد رموس الأعمام . فيُضْرَبُ أكثر هذين العددين المتداخلين — أعنى اثني عشر — فى أصل المسألة فيحصل مائة وأربعة وأربعون فيستقيم على الكل على قياس ما عرفته

(و) الأصل (الثالث) من الأربعة (أن يوافق بعض الأعداد) أى بعض أعداد رموس من انكسرت عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر (بعضاً فالحكم فيها) أى فى هذه الصورة (أن يضرب وفق واحد الأعداد) أى أحد أعداد رموسهم (فى جميع) العدد (الثاني ، ثم) يضرب جميع (ما بلغ فى وفق) العدد (الثالث إن وافق) ذلك (المبلغ) العدد (الثالث ، وإلا فالمبلغ) أى وإن لم يوافق المبلغ الثالث فحينئذ يضرب المبلغ (فى) جميع العدد (الثالث ، ثم) يضرب المبلغ الثاني (فى) العدد (الرابع كذلك) أى فى وفقه إن وافقه المبلغ الثاني ، أو فى جميعه إن لم يوافقه (ثم) يضرب (المبلغ) الثالث (فى أصل المسألة ، كأربع زوجات وثمان عشرة بنتاً وخمس عشرة جدة وستة أعمام) أصل المسألة أربعة وعشرون: للزوجات

الأربع الثمن وهو ثلاثة ، فلا يستقيم عليهن ، وبين عددي سهامهن ورموسهن مباينة ، فحفظنا جميع عدد رموسهن ، وللبنات الثماني عشرة الثلثان وهو ستة عشر ، فلا يستقيم عليهن ، وبين عددي رموسهن وسهامهن موافقة بالنصف ، فأخذنا نصف عدد رموسهن وهو تسعة وحفظناه ، وللجدات الخمس عشرة السدس وهو أربعة ، فلا يستقيم ، وبين عددي رموسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رموسهن ، وللأعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهن ، وبينه وبين عدد رموسهم مباينة فحفظنا عدد رموسهم ، فصل لنا من أعداد الرموس المحفوظة أربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ، ثم طلبنا بينها التوافق فوجدنا الأربعة موافقة للسته بالنصف فرددنا إحداهما إلى نصفها فضربناه في الأخرى صار المبلغ اثني عشر ، وهو موافق للتسعة بالثلث فضربنا ثلث إحداهما في جميع الأخرى صار المبلغ ستة وثلاثين ، وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضاً فضربنا ثلث خمسة عشر — وهو خمسة — في ستة وثلاثين فصل مائة وثمانون ، ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسألة — أعني أربعة وعشرين — صار الحاصل أربعة آلاف وثلثمائة وعشرين ، فبها تصح المسألة ، كان للزوجات من أصل المسألة ثلاثة ضربناها في المضروب وهو مائة وثمانون فصل خمسمائة وأربعون فلكل من الزوجات الأربع مائة وخمسة وثلاثون ، وكان للبنات الثماني عشرة ستة عشر وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار ألفين وثمانمائة وثمانين فلكل واحدة منهن مائة وستون ، وكان للجدات الخمس عشرة أربعة وقد ضربناها في المضروب المذكور فصار سبعمائة وعشرين فلكل واحدة منهن ثمانية وأربعون ، وكان للأعمام الستة واحد ضربناه في المضروب فكان مائة وثمانين فلكل

واحد منهم ثلاثون ، وإذا جمعت جميع أنصباء الورثة بلغ أربعة آلاف وثلاثة وعشرين .

(و) الأصل (الرابع) من الأربعة (أن يكون الأعداد) أى أعداد رموس من انكسر عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر (متباينة لا يوافق بعضها بعضاً ، فالحكم فيها أن يضرب أحد الأعداد في جميع الثاني ، ثم يضرب (ما بلغ في جميع الثالث ، ثم) يضرب (ما بلغ في جميع الرابع ، ثم) يضرب (ما اجتمع في أصل المسألة ، كأمرأتين وست جدات وعشر بنات وسبعة أعمام) وأصل المسألة أربعة وعشرون : فلزوجتين الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما ، وبين رموسهما وهو اثنان وسهامهما مباينة ، فأخذنا عدد رموسهما وهو اثنان ، وللجدات الست السدس وهو أربعة ، فلا يستقيم عليهن ، وبين عددى رموسهن وسهامهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رموسهن وهو ثلاثة ، وللبنات العشر الثلثان وهو ستة عشر ، فلا يستقيم عليهن ، وبين رموسهن وسهامهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رموسهن وهو خمسة ، وللأعمام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم ، وبينه وبين عدد رموسهم مباينة فأخذنا عدد رموسهم وهو سبعة ، فصار معنا من الأعداد المأخوذة للرموس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة ، وهذه كلها أعداد متباينة ، فضربنا الاثنين في الثلاثة صار ستة ، ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ، ثم ضربنا الثلاثين في سبعة فحصل مائتان وعشرة ، ثم ضربنا هذا المبلغ في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ، ومنها تستقيم المسألة على جميع الطوائف ، إذ كان للزوجتين من أصل المسألة ثلاثة فضربناها في المضروب الذى هو مائتان وعشرة فحصل

ستائة وثلاثون فلكل واحدة منهما ثلثمائة وخمسة عشر ، وكان للجدات الست أربعة وقد ضربناها في ذلك المضروب المذكور فصار ثمانمائة وأربعين فلكل واحدة منهن مائة وأربعون ، وكان للبنات العشر ستة عشر ضربناها في المضروب المذكور فبلغ ثلاثة آلاف وثلثمائة وستين فلكل واحدة منهن ثلثمائة وستة وثلاثون ، وكان للأعمام السبعة واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة ، فلكل واحد منهم ثلاثون ، وبمجموع هذه الانصباء خمسة آلاف وأربعون .

وذكر بعضهم أنه قد علم بالاستقراء أن انكسار السهام لا يقع على أكثر من أربع طوائف ..

فإن قيل : قد اعتبر في الأصول التي بين الرموس والرموس التماثل والتداخل والتوافق والتباين ، حتى صارت باعتبارها أربعة ، فلم لم يعتبر في الأصول التي بين الرموس والسهام التداخل كما اعتبر أخواته الثلاث حتى تكون أربعة أيضاً ؟

قلنا : لم يعتبر التداخل بينهما ، بل ردت إلى الموافقة إن لم تنقسم السهام على الرموس أو إلى المائلة إن انقسمت عليها ، رويماً للاختصار .

ومثال الأول ^(١) زوج وابنان وبنتان ، أصل المسألة ههنا من أربعة : للزوج واحد منها ، والثلاثة الباقية بين الابنين والبنتين للذكر مثل حظ الأنثيين ، والابنان بمنزلة أربع بنات ، والثلاثة لا تنقسم على الستة ، لكنهما متوافقان بالثلث الذي مخرجه الأقل من هذين العديدين المتداخلين ، فيرد عدد رموس الستة إلى وفقه وهو اثنان ، ويضرب في أصل المسألة فيصير

(١) وهو ألا تنقسم السهام على الرموس .

ثمانية ، وتصح منها المسألة ، فكان للزوج واحد ، وقد ضربناه في المضروب الذى هو اثنان فكان اثنان ، فأعطيناهما إياه ، والباقي ستة تستقيم على الورثة الباقية .

ومثال الثانى ^(١) أبوان وبنتان ، أصل المسألة من ستة : السدسان وهما اثنان للأبوين ، والثلاثان وهما أربعة للبنتين ، وهى منقسمة عليهما كما فى صورة التماثل فكان بين السهام والرموس تماثلة فى الحقيقة ، فلذلك صار الأصول المحتاج إليها سبعة لاثمانية .

فإن قلت : إذا كان بين بعض أعداد الرموس تماثل وبين بعضها الآخر تداخل أو توافق أو تباين ، فإذا يعمل هناك ؟

قلت : إن اتفق ذلك يعمل فى كلِّ بعضٍ ما علم فى أصله ، فيكتفى من التماثلين بواحد منهما ، ويؤخذ وفق أحد المتوافقين ويضرب فى الآخر ، ثم ينسب المبلغ إلى أحد التماثلين ، ويعمل على ما تقضيه هذه النسبة .

فصل

طريق معرفة نصيب كل فريق من التصحيح .

(وإذا أردت أن تعرف نصيب كلِّ فريق كالبنات ، والجدات والزوجات ، والأعمام ، وغيرهم (من التصحيح) الذى استقام على الكل (فاضرب ما كان لكلِّ فريق من أصل المسألة فيما ضربته فى أصل المسألة) أى فى المضروب الذى ضربته فى أصلها ، فاحصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق ، وقد تكرر عليك هذا العمل فى الأمثلة السابقة فى الأصول الستة التى فيها ضرب ، فلا حاجة إلى إيراد مثال هنا .

(١) وهى أن تقسم السهام على الرؤوس .

طرق معرفة نصيب آحاد كل فريق :

(وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من آحاد) ذلك (الفريق) من التصحيح (فأقسم ما كان لكل فريق من أمثل المسألة على عدد رؤوسهم ثم اضرب الخارج) من هذه القسمة (في المضروب) الذي ضربته في أصل المسألة لأجل التصحيح (فالخامس) من ضرب الخارج في المضروب (نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق) مثلاً في المسألة المذكورة لتبان أعداد رؤوس الورثة كان للزوجتين من أصل المسألة ثلاثة ، فإذا قسمتها عليهما كان الخارج واحداً ونصفاً ، وإذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل ثلثمائة وخمسة عشر فهي نصيب كل واحدة من الزوجتين ، وكان للبنات من أصلها ستة عشر ، فإذا قسمتها على العشرة التي هي عددهن خرج واحد وثلاثة أخماس واحد ، فإذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت ، وكان للجدات من أصلها أربعة ، فإذا قسمتها على الستة التي هي عددهن كان الخارج ثلثي واحد ، فإذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة وأربعون ، فهي نصيب كل جدة ، وكان للأعمام من أصلها واحد ، فإذا قسمته على السبعة التي هي عددهم كان الخارج سبع واحد ، فإذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلاثون ، فهي نصيب كل عم .

(ولتعرف نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق من التصحيح هناك) (وجه آخر ، وهو أن يقسم المضروب) أي العدد الذي ضربته في أصل المسألة للتصحيح (على أي فريق شئت) من فرق الورثة (ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالخامس) من هذا الضرب المذكور (نصيب كل واحد من آحاد ذلك)

الفريق) ففي المسألة المذكورة للتبان إذا قسمت المضروب - وهو مائتان وعشرة - على المرأتين خرج مائة وخمسة ، فإذا ضربت هذا الخارج في نصيبهما من أصل المسألة - وهو ثلاثة - حصل ثلثمائة وخمسة عشر ، فهي لكل واحدة منهما ، وإذا قسمت أيضاً على البنات العشر خرج أحد وعشرون ، وإذا ضربت ما خرج في نصيبهن من أصل المسألة - وهو ستة عشر - حصل ثلثمائة وستة وثلاثون ، فهي لكل بنت ، وإذا قسمته أيضاً على الجدات الست خرج خمسة وثلاثون ، فإذا ضربتها في نصيبهن من أصلها - وهو أربعة - حصل مائة وأربعون ، فهي نصيب كل جدة ، وإن قسمت المضروب أيضاً على الأعمام السبعة خرج ثلاثون ، فإذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من أصلها - وهو واحد - كان الحاصل ثلاثين ، فهي لكل عم وكل واحد من هذين الوجهين طريق في القسمة ، إلا أن الأولى قسمة النصيب من أصل المسألة على الفريق ، والثاني قسمة المضروب في أصلها عليهم .

(و) هناك (وجه آخر ، وهو طريق النسبة ، وهو الأوضح) إذ لا يحتاج فيه إلى قسمة وضرب كما في الأولين (وهو أن تنسب سهام كل فريق من أصل المسألة إلى عدد رؤوسهم مفرداً) عن أعداد رؤوس غيرهم (ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد ذلك الفريق) ففي مسألة التبان إذا نسبت سهام المرأتين - وهي ثلاثة - إليهما كانت النسبة مثلاً ونصفاً ، وإذا أعطيت كل واحدة منهما من المضروب بمثل تلك النسبة - أعني مثله ونصفه - كان ثلثمائة وخمسة عشر ، وإذا نسبت سهام البنات - وهي ستة عشر - إلى عدد رؤوسهن - وهو عشرة - كانت النسبة مثلاً وثلاثة أخماس مثل ، فإذا أعطيت كل بنت مثل المضروب ومثل ثلاثة أخماسه كان لها ثلثمائة وستة وثلاثون ، وإذا نسبت سهام الجدات

- وهي أربعة - إلى عدد رموسهن - وهو ستة - كانت النسبة ثلثي واحد ، وإذا أعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان لها مائة وأربعون ، وإذا نسبت سهام الأعمام - وهو واحد - إلى عدد رموسهم - وهو سبعة - كانت النسبة سُبُع واحد ، وإذا أعطيت كل واحد منهم سُبُع المضروب حصل له ثلاثون .

فصل

في قسمة التركة بين الورثة والغرماء

تعريف التركة :

التركة قِصْلَةٌ من التَّركِ ، بمعنى المتروك ، كالتَّحْلِيلَةِ بمعنى المطلوب . ثم إنه لما فرغ من تصحيح المسائل ، وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة ، ولكل واحد من آحاد الفريق - شرع في تعيين قسمة التركات بين الورثة والغرماء ، وتعيين الأنصباء من التركة .

تقسيم التركة بين الورثة :

وتقريره أنه إن كان بين التركة والتصحیح بمائة فالأمر ظاهر ^(١) وإذا لم يكن بينهما بمائة (فاضرب سهام كل وارث من التَّصْحِیح في جميع التركة) إن كان بين التركة والتصحیح مباينة (ثم اقسّم المَبْلُغ على التَّصْحِیح) فالخارج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث ، كما سنذكره ، مثلاً إذا خلّفت

(١) كما في زوج وبت وأخ لأم وعم لأب ؛ فللمائة اثنا عشر سهماً ، والتركة اثنا عشر ديناراً ، لبيت ستة ، وللزوج ثلاثة ، وللأخ اثنان ، ولعم واحد .

زوجاً وأماً وأختين لأب وأم كانت المسألة من ستة ، وتعول إلى ثمانية ، فلزوج منها ثلاثة ، وللأم واحد ، ولكل واحدة من الأختين سهمان ، فإن فرضنا أن جميع التركة خمسة وعشرون ديناراً كان بينها وبين التصحيح الذي هو ثمانية مائة ، وإذا أردت أن تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح - وهو ثلاثة - في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ، ثم اقسم هذا المبلغ على التصحيح - أعني ثمانية - يخرج تسعة دنانير وثلاثة أثمان دينار ، فهذه نصيب الزوج من تلك التركة ، واضرب أيضاً نصيب الأم من التصحيح - وهو واحد - في جميع التركة ، فيكون الحاصل خمسة وعشرين ، فإذا قسمتها على الثمانية خرج ثلاثة دنانير وثمان دینار ، فهي نصيب الأم من التركة ، واضرب نصيب كل أخت من التصحيح وهو اثنان - في كل التركة يحصل خمسون ، فإذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار ، فهي نصيب كل أخت من التركة .

(وإذا كان بين التصحيح والتركة موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ) الحاصل من هذا الضرب (على وفق التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث في الوجهين)
أى في الوجه الأول كما أشرنا إليه والوجه الثاني .

فإن قلت : لماذا أطلق الوجه الأول ولم يقيده بشيء وقيد الثاني بالموافقة ؟
قلت : أما إطلاق الأول فلكونه شاملاً لما عدا صورة المماثلة ، سواء كان بين التصحيح وكل التركة مائة كما مر من المثال في المسألة المذكورة ، أو موافقة كما إذا كانت التركة في تلك المسألة خمسين ديناراً ، أو كان بينهما مداخلة كما إذا كانت التركة في تلك المسألة أيضاً أربعة وعشرين ديناراً ، فإنه إذا ضرب في هاتين الصورتين نصيب كل وارث من التصحيح في جميع التركة

وقسم المبلغ على التصحيح — كما عمل في صورة المبينة — خرج منها أيضاً نصيب ذلك الوارث من تلك التركة المفروضة ، وأما تقييد الثاني بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق مقيساً إلى التباين ^(١) لكن يشاركه فيه التداخل لاشتراك المتداخلين في كسر مخرجه أقل المتداخلين ، فهما في حكم المتوافقين ^(٢) كما أشير إليه فيما سلف ، فيجوز في التداخل الوجهان الجاريان في التوافق ^(٣) واعلم أنه إذا لم يكن في التركة كسر فالقاعدة ما قررناها ، وأما إذا كان فيها كسر فاحتيج إلى بسط التركة ليصير من جنس واحد ، فطريق البسط أن تضرب الصحيح من التركة في مخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك الكسر ، ثم تضرب العدد الذي صحّت منه المسألة في مخرج كسر التركة أيضاً ، ثم يعمل بال حاصلين ما مر من الضرب والقسمة ، فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد ، فإن فرضنا في المسألة المذكورة أن التركة خمسة وعشرون ديناراً أو ثلث دينار ضربنا الخمسة والعشرين في مخرج الثلث أعني ثلاثة فيحصل خمسة وسبعون وتزيد عليه الثلث فيصير الجميع ستة وسبعين ، ثم ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في ثلاثة أيضاً فيحصل أربعة وعشرون ، فإذا ضربنا نصيب كل وارث من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ على أربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك الوارث ^(٤) كأن التركة كانت ستة وسبعين عدداً صحيحاً ، وكان أصل المسألة من أربعة وعشرين .

(١) أي لا إلى التداخل ، فالقصر فيه إضافي لا حقيقي .

(٢) كما في ثمانية وستة عشر ، فهما متوافقان في كسر وهن ومخرجه أقلهما وهو الثمانية

(٣) وهما ضرب السهام في جميع التركة ثم التقسيم على التصحيح ، وضرب السهام في وقتها

ثم التقسيم على وفق التصحيح .

(٤) فلزوج تسعة دنانير ونصف ، ولأول ثلاثة دنانير وسدس دينار ، ولكل من الأختين

بينة دنانير وثلث دينار .

(هذا) الذى ذكرناه من الوجهين إنما هو (لمصرف نصيب كل فرد) من الورثة (وأما لمصرف نصيب كل فريق منهم فاضرب ما كان لكل فريق من أصل المسألة فى وفق التركة ثم اقسم المبلغ) الحاصل من هذا الضرب (على وفق تصحيح المسألة إن كانت بين التركة وتصحيح المسألة موافقة ، وإن كان بينهما مباينة فاضرب كل ما كان لكل فريق (فى كل التركة ثم اقسم الحاصل على جميع تصحيح المسألة ، فالخارج نصيب ذلك الفريق فى الوجهين) أى الموافقة والمباينة .

مثال الموافقة زوج وأربع أخوات لأب وأم وأختان لأم ، فأصل المسألة من ستة ، وتعمل إلى تسعة ، فإذا فرضنا التركة ثلاثين كان بين التركة والتصحيح توافق بالثلث ، وإذا ضربنا نصيب الزوج من أصل المسألة — وهو ثلاثة — فى وفق التركة — وهو عشرة — حصل ثلاثون ، فإذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسألة وهو ثلاثة أيضاً خرج عشرة فهى نصيب الزوج ، وإذا ضربنا نصيب الأخوات لأب وأم من أصل المسألة — وهو أربعة — فى ثلث التركة صار أربعين ، فإذا قسمناها على ثلث المسألة كان الخارج — وهو ثلاثة عشر وثلث — نصيب هؤلاء الأخوات ، وإذا ضربنا نصيب الأختين لأم — وهو اثنان — فى ثلث التركة حصل عشرون ، فإذا قسمناه على ثلث المسألة كان الخارج — وهو ستة وثلثان — نصيب هاتين الأختين ، وأنت خير بما فصلناه سابقاً بأن لك فى صورة الموافقة أن تضرب فيها نصيب كل فريق فى كل التركة وتقسم الحاصل على جميع التصحيح فيخرج نصيبهم أيضاً ، وبأن المداخلة فى حكم الموافقة .

مثال المبينة أن تفرض التركة في المسألة المذكورة اثنين وثلاثين ، فيكون بينها وبين التصحيح — وهو تسعة — مباينة ، فإذا ضربنا نصيب الزوج — وهو ثلاثة — في كل التركة حصل ستة وتسعون ، فإذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسألة — وهي تسعة — كان الخارج — وهو عشرة وثلثان — نصيب الزوج من تلك التركة ، وإذا ضربنا نصيب الأخوات لأب وأم — وهو أربعة — في كل التركة حصل مائة وثمانية وعشرون ، فإذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج — وهو أربعة عشر وتسعان — نصيب الأخوات من الأبوين من التركة المذكورة ، وإذا ضربنا نصيب الأختين لأم في جميع التركة بلغ أربعة وستين ، فإذا قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج — وهو سبعة وتسع — نصيبهما من التركة المفروضة .

ومن البين أن الوضع الطبيعي يقتضى تقديم معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم ، كما روى ذلك بينهما في الفصل السابق .

تقسيم التركة على الغرماء :

(وأما قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح) .
اعلم أن الباقي من التركة بعد تجهيز والتكفين إن وفي بالديون فلا إشكال ، لأن كل غريم يأخذ دينه كاملاً ، وإن لم يفي بها — مع تعدد الغرماء — فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك التركة القاصرة أن يجعل دين كل غريم منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسألة ، ويجعل مجموع الدين بمنزلة مجموع التصحيح ، ويعمل ههنا ما مر في تعيين نصيب كل وارث ، فإن مات شخص وترك تسعة دنانير ، وكان عليه لو أحد عشرة دنانير ،

ولآخر خمسة دنانير ، وجمعنا الدينين صار المجموع خمسة عشر ، وهي بمنزلة التصحيح ، وبين النسعة والخمسة عشر موافقة بالثلث ، فإذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة حصل ثلاثون ، فإذا قسمنا هذا الحاصل على وفق التصحيح — وهو خمسة — كان الخارج — وهو ستة — نصيب من كان له عشرة ، وإذا ضربنا دين من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة — أعني ثلاثة — حصل خمسة عشر ، فإذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج — وهو ثلاثة — نصيب من كان له خمسة .

ولو فرضنا أن التركة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان بين التصحيح والتركة مباينة ، فيثبت ضرب دين صاحب العشرة في كل التركة فيحصل مائة وثلاثون ، فإذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح — وهو خمسة عشر — كان الخارج — وهو ثمانية وثلثان — نصيب من كان له عشرة ، ويضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في جميع التركة فيبلغ خمسة وستين ، فإذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج أربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة .

ولو فرضنا في تلك الصورة أن التركة خمسة دنانير كان بين التركة والتصحيح موافقة بالخمس مع كونهما متداخلين كما نهت عليه ، فاضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة وهو واحد ، واقسم الحاصل — وهو عشرة — على خمس التصحيح وهو ثلاثة ، فيكون الخارج — وهو ثلاثة وثلث — نصيب من كان له عشرة ، واضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في وفق التركة ، واقسم الحاصل على وفق التصحيح — وهو ثلاثة — فيكون الخارج — وهو واحد وثلثان — نصيب من كان له خمسة .

وقد أحاط عليك بأن الطريق الجارى في المباينة يتناول الموافقة والمداخلة أيضاً .

فصل

في التخرج

تعريف التخرج :

وهو تفاعل من الخروج ، والمراد منه هنا أن يتصلح الورثة على إخراج بعضهم عن الميراث بشيء معلوم من التركة ^(١)

حكم التخرج :

وهو جائز عند التراضي ، نقله محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وذكر عن عمرو بن دينار أن عبد الرحمان بن عوف طلق امرأته بنت الأصبح الكلبيّة في مرض موته ، ثم مات وهي في العدة ، فورثها عثمان رضي الله تعالى عنه ^(٢) مع ثلاث نسوة آخر ، فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفاً ، فقيل : هي دنانير ، وقيل : هي دراهم .

تصحيح المسألة مع التخرج :

(ومن صالح) من الورثة (على شيء) معلوم (من التركة فاطرح سهامه من التصحيح) أي صحح المسألة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح سهامه من التصحيح (ثم اقسّم باقي التركة) أي ما بقي منها بعد ما أخذه المصالح (على سهام الباقين) أي على سهام باقي الورثة من التصحيح (كزوج) وأم وعم) فالمسألة مع وجود الزوج من ستة وهي مستقيمة على الورثة : للزوج منها سهام ثلاثة ، وللأم سهران ، وللعلم الباقى وهو سهم واحد

(١) هذا بناء على الغالب ، ولهذا قال بعضهم : بشيء معلوم مطلقاً .

(٢) لكونه طلاقاً فار من الإرث .

(فصالح الزوج عن نصيبه) الذي هو النصف (على ما في ذمته للزوج) من المهر وخرج من البين فيقسم باقي التركة (وهو ما عدا المهر) بين الأم والعم أثلاثاً بقدر سهامهما (من التصحيح ، وحينئذ يكون (سهمان من الباقي للأم وسهم واحد للعم) كما كان الحال كذلك في سهامهما من التصحيح فإن قلت : هلا جعلت الزوج بعد المصالحة وأخذه المهر وخروجه من البين بمنزلة المعدم ؟ وأي فائدة في جعله داخلاً في تصحيح المسألة ، مع أنه لا يأخذ شيئاً وراء ما أخذه ؟ .

قلت : فائدته أننا لو جعلناه كأن لم يكن ، وجعلنا التركة ما وراء المهر — لانقلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث ما بقي ، إذ حينئذ يقسم الباقي بينهما أثلاثاً ، فيكون للأم سهم وللعم سهمان ، وهو خلاف الإجماع ، إذ حقها ثلث الأصل ، وإذا أدخلنا الزوج في المسألة كان للأم سهمان من الستة ، وللعم سهم واحد ، فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة ، فتكون مستوفية حقها من الميراث .

ولو فرضنا أنه صالح العم على شيء من التركة وخرج من البين فالمسألة أيضاً من الستة ، فإذا طرح نصيب العم منها بقى منها ثلاثة للزوج ، واثنان للأم ، فيجعل الباقي أخماساً بين الزوج والأم : فللزوج ثلاثة أخماس وللأم خمسان .

وإن صالحت الأم على شيء وخرجت من البين كانت المسألة أيضاً من الستة ، فإذا طرح منها سهمان للأم بقى أربعة ، فيجعل الباقي من التركة أرباعاً : ثلاثة منها للزوج ، وواحد للعم .

تطبيقات على التصحيح وما يتصل به

- (١) مات رجل عن جدة وأخ لأم وخمسة أعمام فما نصيب كل واحد منهم ؟
 (٢) مات رجل عن ست أخوات شقيقات وثلاث جدات وثلاثة أبناء عم ، فما نصيب كل واحد منهم ؟
 (٣) مات شخص عن ثلاثين ديناراً ، وكان عليه لو أحد عشرون ديناراً ، وآخر أربعون ديناراً ، فما نصيب كل منهما مما تركه إذا كان يلزم لتكفيته خمسة دنانير ؟

الجواب

- (١) هذه المسألة من ستة لأن فيها سدساً : للجدة منها سدس بواحد ، وللأخ للأم سدس بواحد ، وللأعمام الباقي وهو أربعة ، وبينه وبين عدد رؤوسهم مباينة ، فيضرب عدد رؤوسهم في أصل المسألة يحصل ثلاثون ، للجدة منها واحد في خمسة بخمسة ، وللأخ للأم واحد في خمسة بخمسة ، وللأعمام أربعة في خمسة بعشرين ، فإذا قسمت على عدد رؤوسهم كان نصيب كل عم أربعة من ثلاثين .
 (٢) هذه المسألة من ستة لأن فيها ثلثين وسدساً : للأخوات الست الثلثان وهو أربعة ، ولا يستقيم على عدد رؤوسهن ، وبينهما موافقة بالنصف ، فنأخذ نصف عدد رؤوسهن وهو ثلاثة ، وللجدات الثلاث السدس وهو واحد ، ولا يستقيم على عدد رؤوسهن ، وبينهما مباينة فنأخذ عدد رؤوسهم وهو ثلاثة ، وللبناء العم الثلاثة الباقي وهو واحد ، ولا يستقيم على عدد

رؤوسهم ، وبينهما مائة ، فنأخذ عدد رؤوسهن وهو ثلاثة ، فإذا نسبنا هذه الأعداد المأخوذة بعضها إلى بعض وجدناها مائة ، فنضرب أحدها في أصل المسألة يحصل ثمانية عشر ، للبنات منها أربعة في ثلاثة باثني عشر ، ويقسمتها على عدد رؤوسهن يكون لكل واحدة اثنان من ثمانية عشر ، وللجدات واحد في ثلاثة بثلاثة ، ويقسمتها على عدد رؤوسهن يكون لكل واحدة واحد من ثمانية عشر ، وللأعمام واحد في ثلاثة بثلاثة ، ويقسمتها على عدد رؤوسهم يكون لكل واحد واحد من ثمانية عشر .

(٣) مجموع الدينين يساوي ستين دينار ، وبينها وبين عدد ما تركه تداخل ، فيضرب عدد الأول في عدد ما تركه الوارث يحصل ستائة ، ثم يقسم هذا الحاصل على مجموع الدينين فيكون الخارج عشرة ، وهو نصيب من كان له عشرون ، ثم يضرب عدد دين الثاني في عدد ما تركه الوارث يحصل ألف ومائتان ، ثم يقسم هذا الحاصل على مجموع الدينين ، فيكون الخارج عشرين ، وهو نصيب من كان له أربعون .

اختبارات

(١) مات رجل عن ثلاث أخوات لأب وثلاث زوجات وثلاثة أعمام ،
فانصيب كل واحد منهم ؟

(٢) مات رجل عن خمسين ديناراً ، وترك زوجتين وابناً وبنتين وأباً ،
فانصيب كل واحد منهم ؟

(٣) مات رجل عن سبعائة دينار وله زوجة وابن وبنت وأب ، وقد
صولحت الزوجة منها على أربعين ديناراً ، فانصيب الباقي من الورثة من
الباقي بعد المصالحة ؟

باب الرد

تعريف الرد :

الردُّ ضدُّ العولِّ ، إذ بالعولُّ يُنتقص سهام ذوى الفروض ويزداد أصل المسألة ، وبالردُّ يزداد السهامُ وينتقص أصل المسألة ، وبعبارة أخرى فى العولِّ يفضل السهام على المخرج ، وفى الردِّ يفضل المخرج على السهام .

من يرد عليه من الورثة ومن لا يرد :

فنبول : (ما فضل) من المخرج (عن فرض ذوى الفروض ولا مستحق له) من ^(١) العصبه (يردُّ) ذلك الفاضل (على ذوى الفروض بقدر حقوقهم) أى على حسب النسب بين سهامهم (إلا على الزوجين) فإنه لا يرد عليهما أصلاً ، كما مر فى أول الكتاب (وهو) أى الرد على الوجه المذكور (قول عامة الصحابة) أى جمهورهم كملٍّ ومن تابعه (وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله تعالى ، وقال زيد بن ثابت : لا يردُّ) الفاضل (على ذوى الفروض ، بل هو لبيت المال ، وبه أخذ عروة والزهرى ومالك والشافعى رحمهم الله تعالى) لكن المحققين من أصحاب الشافعى رحمهم الله تعالى قالوا : لو اندرس بيت المال يردُّ الفاضل على ذوى الفروض بنسبة فرائضهم ، وإلا كان لبيت المال . وروى عن ابن عباس أنه لا يردُّ على ثلاثة : الزوجين ، والجدة . وقال عثمان رضى الله تعالى عنه : يرد على الزوجين أيضاً ^(٢) .

(١) لا مطلقاً ، لأن ذوى الأرحام من المستحقين أيضاً .

(٢) جرى القانون الجديد للبيات على الرد عليهما إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض والصيات وذوى الأرحام ، وهو مدعوب من أخرى المجبة .

احتج من أبي الرد بأن الله تعالى قدر نصيب أصحاب الفرائض بالنص الظاهر ، فلا يجوز أن يزداد عليه ، لأنه تعدى عن الحد الشرعى ، وقد قال الله تعالى « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » ، وبأن الفاضل عن فروضهم مال لا مستحق له ، فيكون لبيت المال ، كما إذا لم يترك وارثاً أصلاً ، اعتباراً للبعض بالكل ولنا قوله تعالى « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » . أى بعضهم أولى بميراث بعض بسبب الرحم ، فهذه الآية دلت على استحقاقهم جميع الميراث بصلة الرحم ، وآية المواريث أوجبت استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد منهم ، فوجب العمل بالآيتين ، بأن يحمل لكل واحد فرضه بتلك الآية ، ثم يحمل مابقى مستحقاً لهم للرحم بهذه الآية ، ولهذا لا يرد على الزوجين لانعدام الرحم في حقهما .

وأيضاً لما دخل صلى الله تعالى عليه وسلم على سعد بن أبي وقاص يعوده ، وقال سعد : أما إنه لا يرثني إلا ابنتى ، أفأوصى بجميع مالى ؟ الحديث . إلى أن قال عليه الصلاة والسلام « الثلث خيرٌ والثلث كثير » ، فقد ظهر أن سعداً اعتقد أن البنت ترث جميع المال ، ولم ينكره النبي عليه الصلاة والسلام ، ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع أنه لا وارث له إلا ابنة واحدة ، فدل ذلك على صحة القول بالرد ، إذ لو لم تستحق الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف ، وفى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه عليه الصلاة والسلام « ورث الملائنة إلى جميع المال من ولدها ، ولا يكون ذلك إلا بطريق الرد ، وفى حديث وثالة بن الأسقع أنه عليه الصلاة والسلام قال « تحرز المرأة ميراث لقيطها^(١) » وعتيقها والابن

(١) هذا محمول على دموى البتوة فى مجهول النسب أو على الإغناق ثم الرجوع عليه بدين النفقة ، لأن ميراث القبط لبيت المال فى غير ذلك .

الذى لثوعنت به ، وأيضاً أصحاب الفروض قد شاركوا المسلمين في الإسلام ويرجّحون بالقرابة ، ومجرّد القرابة في أصحاب الفروض وإن لم تكن علةً للعصوبة لكن يثبت بها الترجيح ، بمنزلة قرابة الأم في حق الأخ لأب وأم ، فإن قرابة الأم وإن لم توجب بانفرادها العصوبة إلا أنه يحصل بها الترجيح ، وبهذا خرج الجواب عن قوله : « ما فضل عن الفروض مال لا مستحق له فيوضع في بيت المال لمصالح المسلمين عامة ،

ولما كان هذا الترجيح بالسبب الذي استحقوا به الفريضة كان مبنياً على الفريضة ، فيرد عليهم على قدر أنصابتهم ، وكما سقط اعتبار الأقرب والأقوى في أصل الفريضة يسقط أيضاً في استحقاق الرد :

أقسام مسائل الرد :

(ثمّ مسائل الباب) أى باب الرد عند القائلين به (أقسام أربعة) وذلك لأن الموجود في المسألة إما صنف واحد من يرد عليه ما فضل ، وإما أكثر من صنف واحد ، وعلى التقدير إما أن يكون في المسألة من لا يرد عليه أو لا يكون ، فانحصرت الأقسام في الأربعة :

١ - (أحدها أن يكون في المسألة جنس واحد من يرد عليه) ما فضل عن الفروض (عند عدم من لا يرد عليه) وعلى هذا التقدير (فاجعل المسألة من رموسهم) أى رموس ذلك الجنس الواحد ، لأن جميع المال لهم بالفرض والرد معاً ، ورموسهم متباعدة ، فلا مزية لرأس على آخر ، وذلك (كما إذا ترك الميت بنتين أو أختين أو جدّتين ، فاجعل المسألة من اثنتين) وأعط كل واحدة منهما نصف التركة ، لتساويهما في الاستحقاق ورجوع جميع المال إليهما على السوية ، فتكون القسمة على

عدد الروس كما في العصابات - أعني إذا ترك ابنين أو أخوين مثلاً - وأيضاً فرضهم يقسم على عدد روسهم ، فيقسم الكل كذلك ابتداءً ، قطعاً لتطويل المسافة في القسمة .

٢ - (و) القسم (الثاني إذا اجتمع في المسألة جنسان أو ثلاثة أجناس بمن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه) دل الاستقراء على أن الاجتماع الواقع بين من لا يرد عليه إنما يكون بين جنسين أو ثلاثة أجناس لا أزيد ، فلذلك لم يقل جنسان أو أكثر ، وعلى تقدير الاجتماع (فاجعل المسألة من سهامهم) أى من مجموع سهام هؤلاء المجتمعين المأخوذة من مخرج المسألة (أعني) اجعل المسألة (من اثنين إذا كان في المسألة سدسان) كجدة واحدة وأخت لأم ، لأن المسألة حيثئذ من ستة ، ولهما منها اثنان بالفريضة ، فاجعل الاثنين أصل المسألة واقسم التركة عليهما نصفين ، فلكل واحدة منهما نصف المال (أو من ثلاثة) أى اجعل المسألة من ثلاثة (إذا كان فيها ثلث وسدس) كولدَى الأم مع الأم ، إذ المسألة على هذا التقدير أيضاً من ستة ، ومجموع السهام المأخوذة للورثة المذكورة ثلاثة ، فاجعلها أصل المسألة واقسم التركة أثلاثاً بقدر تلك السهام ، فولدى الأم ثلثان من المال ، وللأم ثلثه (أو من أربعة) أى اجعل المسألة من أربعة (إذا كان فيها نصف وسدس) كبنت وبنت ابن ، أو بنت وأم ، لأن المسألة أيضاً من ستة ، ومجموع السهام المأخوذة منها أربعة : ثلاثة للبنت ، وواحد لبنت الابن أو الأم ، فاجعل المسألة من أربعة ، واقسم التركة أرباعاً : ثلاثة أرباعها للبنت ، وربع منها للأم أو بنت الابن (أو من خمسة) أى اجعلها من خمسة (إذا كان فيها ثلثان وسدس) كبنتين وأم

(أو كان فيها نصف وسدان) كبت. وبت ابن وأم (أو كان فيها نصف وثلاث) كأخت لأب وأم وأختين لأم، وكأخت لأب وأم وأم، فالمسألة في هذه الصور الثلاث أيضاً من ستة، والسهام التي أخذت منها خمسة: ففي الصورة الأولى للبنتين سهم أربعة وللأم سهم واحد، فتجعل التركة أخماساً: أربعة منها للبنتين، وواحد للأم، وفي الصورة الثانية: قد اجتمع أجناس ثلاثة، وسهامهم المأخوذة من ستة خمسة أيضاً: ثلاثة منها للبنت، وواحد منها لبنت الابن، وواحد للأم، فتقسم التركة عليهن أخماساً بقدر سهامهن: فلبنت ثلاثة أخماسها، ولبنت الابن خمس، وللأم خمس آخر، وفي الصورة الثالثة تكون السهام المأخوذة من ستة خمسة أيضاً: فلأخت من الأبوين ثلاثة أسهم، وللاختين لأم سهمان، وكذا للأم مع الأخت من الأبوين سهمان، فتجعل الخمسة أصل المسألة، وتقسّم التركة أخماساً. كل ذلك لقصر المسافة يجعل القسمة قسمة واحدة، ألا ترى أنك إذا أعطيت كل واحد من الورثة ما يستحقه من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين.

ثم إن القسمة على الوجوه المذكورة إن استقامت على الورثة فذاك، وإن لم تستقم كما إذا خلف بنتاً وثلاث بنات ابن: فلبنت ثلاثة أسهم تستقيم عليها، ولبنات الابن سهم واحد، فلا يستقيم عليهن، كان تصحيح المسألة على قياس ما عرفته، فاضرب الثلاثة — أعني عدد رموس من انكسر عليه — في أصل المسألة — وهي أربعة — فيصير اثني عشر: للبنت منها تسعة، ولبنات الابن ثلاثة متقسمة عليهن.

٢ — (و) القسم (الثالث) من الأقسام الأربعة (أن يكون مع

(الأوّل) أى مع الجنس الواحد من يرد عليه (من لا يرد عليه) يعنى أن يكون فى المسألة جنس واحد من يرد عليه ، ويكون معه من لا يرد عليه كالزوج أو الزوجة (أعطى فرض من لا يرد عليه من أقلّ مخارجِه ، وأقسم الباقي) من ذلك المخرج (على عدد رموس من يرد عليه) أعنى ذلك الجنس الواحد ، كما كنت تقسم جميع المال على عدد رموسهم إذا انفردوا عن لا يرد عليه (فإن استقام الباقي على عدد رموس من يرد عليه فيها) أى مرجحاً بهذه الاستقامة ونعمت هى ، إذ لا حاجة حينئذ إلى الضرب (كزوج وثلاث بنات) أقلّ مخارج فرض من لا يرد عليه أربعة ، فإذا أعطيت الزوج واحداً منها بقي ثلاثة وهى مستقيمة على عدد رموس البنات ، وهو نظير ما مر فى باب التصحيح ، من أنه إن كان سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة إلى الضرب (وإن لم يستقم) ذلك الباقي على عدد رموس من يرد عليه (فاضرب) على قياس ما مر فى باب التصحيح (وفق رموسهم) أى رموس من يرد عليه (فى مخرج فرض من لا يرد عليه إن وافق رموسهم ذلك الباقي) فاحصل تصح منه المسألة (كزوج وست بنات) فإن أقلّ مخرج فرض من لا يرد عليه أربعة ، فإذا أعطيت الزوج واحداً منها بقي ثلاثة ، فلا يستقيم على عدد رموس البنات الست ، لكن بينهما موافقة بالثلث ، إذ لا عبرة بالمداخلة كما عرفت ، فاضرب وفق عدد رموسهن وهو اثنان فى الأربعة يبلغ ثمانية ، فالزوج منها اثنان ، والبنات الست ستة (ولاً) أى وإن لم يوافق عدد رموسهم الباقي (فاضرب كل عدد رموسهم فى مخرج فرض من لا يرد عليه) فالبلغ الحاصل من ضرب وفق عدد الرموس فى ذلك المخرج على تقدير التوافق أو من ضرب كل عدد الرموس فيه على تقدير التباين تصحيح المسألة ، وقد سبق مثال الموافقة ،

وأما مثال المباينة فقوله: (كزوج وخمس بنات) هذه الصورة كالصورتين السابقتين، أصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلاثين، لكنها يرد مثلها إلى الأربعة التي هي أقل مخرج فرض من لا يرد عليه، فإذا أعطينا الزوج منها واحداً بقي ثلاثة، فلا يستقيم على البنات الخمس، بل بينها وبين عدد الرموس مباينة، فضربنا كل عدد رموس في مخرج فرض من لا يرد عليه — أي الأربعة — فحصل عشرون، ومنها تصح المسألة، إذ كان للزوج واحد ضربناه في المضروب الذي هو خمسة فكان خمسة، فأعطيناها إياها، وكان للبنات ثلاثة ضربناها في الخمسة حصل خمسة عشر فكل واحدة منهن ثلاثة.

٤ — (و) القسم (الرابع) من تلك الأقسام الأربعة (أن يكون مع الثاني) أي مع اجتماع جنسين ممن يرد عليه (من لا يرد عليه) وإنما اكتفينا باجتماع جنسين بناء على أن الاستقراء دل على أنه لا توجد مسألة فيها أربع طوائف وهي رديئة (فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على من يرد عليه، فإن استقام الباقي) من ذلك المخرج على هذه المسألة (قبها) ولا حاجة إلى الضرب، لأن الباقي حق من يرد عليهم بقدر سهامهم، فيقسم على مسائلهم فما أصاب سهماً واحداً فهو لصاحب ذلك السهم، وما أصاب سهمين فهو لصاحبهما، فإذا استقام الباقي على مسائلهم لم يحتاج هنا إلى عمل في ذلك، نعم يمكن أن يستقيم على مسائلهم ولا يستقيم ما أصاب كل جنس على عدد رموسهم؛ فيحتاج هناك إلى الضرب، كما ستعرفه، وهذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيماً على مسألة من يرد عليه إنما هو في صورة واحدة، وذلك لأن الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه إما واحد، بأن يكون مخرج فرضه اثنين، كما إذا أعطى الزوج النصف مع عدم الولد، ولا شبهة في أن الواحد إنما يستقيم على من يرد

عليه إذا كان مستحق^١ الرد شخصاً واحداً، فتكون المسألة من القسم الثالث، وإما ثلاثة، بأن يكون مخرج ذلك الفرض أربعة، كما إذا أعطى الربع للزوج مع وجود البنات أو الزوجة مع عدمها، فإن كان صاحب الربع الزوج فإن كانت البنات منفردات فالمسألة من القسم الثالث أيضاً، وإن كنَّ مع ذوى فرض آخر فيثبت تكون مسألة من يرد^٢ عليه أرباعاً أو أخماساً^(١) ولا استقامة للثلاثة على شيء من الأربعة والخمسة، وإن كان صاحب الربع الزوجة يتصور^٣ هنا الاستقامة كما نذكره، وإما سبعة كما إذا كان المخرج ثمانية فتعطي المرأة ثمنها، ويبقى سبعة، ولا استقامة هنا أيضاً، لأن مسألة من يرد عليه لا تجاوز الخمسة كما مر، ولا يمكن أن تستقيم السبعة على عدد أقل منها، فليس يمكن أن يستقيم الباقي من مخرج فرض ممن لا يرد عليه على مسألة ممن يرد عليه في هذا القسم إلا في صورة واحدة (وهي أن يكون للزوجة) أي لهذا الجنس واحداً كان أو أكثر (الربع، و) يكون (الباقي بين أهل الرد^٤ أثلاثاً. كزوجة وأربع جدات وست أخوات لأم) فإن أقل مخرج فرض من لا يرد عليه أربعة، فإذا أخذت المرأة واحداً منها بقي ثلاثة، وهي هنا مستقيمة على مسألة من يرد عليه، لأنها أيضاً ثلاثة، لأن حق الأخوات لأم الثلث، وحق الجدات السدس، فللأخوات سهمان، وللجدات سهم واحد، ففي هذه الصورة استقام الباقي على مسألة من يرد عليه، لكن نصيب الجدات الأربع واحد، فلا يستقيم عليهن، بل بينهما مباينة، فحفظنا عدد رموسهن بأسره، وكذا نصيب الأخوات الست اثنان، فلا يستقيمان عليهن، لكن بين عدد رموسهن

(١) يعنى أنه إن كان مع البنت بنت ابن أو أم تكون مسألة من يرد عليه أرباعاً، وإن كانت الأم مع البنتين تكون أخماساً.

وسهامهن موافقة بالنصف ، فرددنا عدد رموس الأخوات إلى نصفها وهو ثلاثة ، ثم طلبنا التوافق بين أعداد رموس والرموس فلم نجد لها إلا مبيانة ، فضربنا وفق رموس الأخوات — وهو الثلاثة — في كل عدد رموس الجدات — وهو الأربعة — فحصل اثنا عشر ، ثم ضربناها في الأربعة التي هي مخرج فرض ممن لا يرد عليه ، فصار ثمانية وأربعين فنها تصح المسألة : كان للزوجة واحد فضربناه في المضروب الذي هو اثنا عشر فلم يتغير فأعطيناه الزوجة ، وكان للجدات أيضاً واحد فضربناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة ، وكان للأخوات لأم اثنان فضربناهما في ذلك المضروب فكان أربعة وعشرين فلكل واحدة منهن أربعة .

(وإن لم يستقم) ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة من يرد عليه (فاضرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ) الحاصل بهذا الضرب (مخرج فروض الفريقين) أى فريق من يرد عليه وفريق من لا يرد عليه ، وإن لم يكن تصحيح المسألة مستقيماً بالنسبة إلى أحدهما (كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات) أصل هذه المسألة على ما سلف من أربعة وعشرين ، لاختلاط الثمن بالثلثين والسدس ، لكن هارديّة فرددناها إلى أقل مخرج فرض من لا يرد عليه ، وهو الثمانية ، فإذا دفعنا ثمنها إلى الزوجات بقي سبعة ، فلا يستقيم على الخمسة التي هي مسألة من يرد عليه ههنا ، لأن الفرضين ثلثان وسدس ، بل بينهما مبيانة ، فيضرب جميع مسألة من يرد عليه — أعني الخمسة — في مخرج فرض من لا يرد عليه — وهو الثمانية — فيبلغ أربعين ، فهذا المبلغ مخرج فروض الفريقين .

وإذا أردت أن تعرف حصة كل فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو

مخرج فروضهما ، فطريقها ما أشار إليه بقوله : (ثم اضرب سهام من لا يرد عليه) من أقل مخرج فرضه (في مسألة من يرد عليه) فيكون الحاصل نصيب من لا يرد عليه من المبلغ المذكور ، وذلك لأننا ضربنا مسألة من يرد عليه في أقل مخرج فرض من لا يرد عليه ، فيكون الحاصل من ضرب سهامه من هذا الأقل في المضروب الذي هو تلك المسألة حصته من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب في المخرج الأقل على قياس ما تحققته فيما مر (واضرب أيضا سهام كل فريق ممن يرد عليه) من مسألتهم (فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه) فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق ممن يرد عليه ، وذلك لأن حق كل فريق ممن يرد عليه إنما هو في الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بقدر سهامهم ، ففي المسألة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد ، فإذا ضربناه في الخمسة التي هي مسألة من يرد عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين ، وللبنات من مسألة من يرد عليه أربعة ، فإذا ضربناها فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه — وهو سبعة — بلغ ثمانية وعشرين ، فهي لمن الأربعين ، وللجدات من مسألة من يرد عليه واحد فإذا ضربناه في السبعة كان سبعة ، فهي للجدات ، فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل فريق ممن يرد عليه ، وإن لم يستقم على أحاد كل فريق ، فلذلك قال : (وإن انكسر) السهام المأخوذة من مخرج فروض الفريقين (على البعض) أو الجميع (صحح المسألة بالأصول المتبعة المذكورة) في باب التصحيح ، ففي الصورة التي نحن فيها كان من الأربعين نصيب الزوجات الأربع خمسة ، وبين رموسهن وسهامهن مبانة فأخذنا جميع عدد رموسهن ، وكان سهام البنات

التسع منها ثمانية وعشرين فين الرؤوس والسهام مبيانة ، فتركنا عدد الرؤوس بحالته ، وكان سهام الجدات الست منها سبعة ، فيبينهما أيضاً مبيانة ، فأخذنا عدد رموسهن بأسره ، ثم طلبنا بين أعداد الرؤوس والرؤوس الموافقة ، فوجدنا أن رموس الجدات ورؤوس الزوجات متوافقة بالنصف ، فضربنا نصف الأربعة في الستة ، فبلغ اثني عشر ، وهي موافقة لرؤوس البنات التسع بالثلث ، فضربنا ثلث التسعة في اثني عشر فحصل ستون ثلاثون ، فضربنا هذا الحاصل في الأربعين فبلغ ألفاً وأربعمائة وأربعين ، فنهاتصح المسألة على آحاد الفرق : كان نصيب الزوجات من الأربعين خمسة ، وقد ضربناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وثمانين ، فلكل واحدة من الزوجات خمسة وأربعون ، وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين ، وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار ألفاً وثمانية ، فلكل واحدة منهن مائة واثنان عشر ، وكان نصيب الجدات منها سبعة ، وقد ضربناها في المضروب المذكور فصار مائتين واثنين وخمسين ، فلكل واحدة من الجدات اثنان وأربعون .

فإن قلت : قد اعتبر في القسم الثالث المائلة والموافقة والمبيانة بين الباقي من أقل مخارج فرض من لا يرد عليه وبين عدد رموس من يرد عليه ، فلماذا اقتصر في القسم الرابع على المائلة والمبيانة بين ذلك الباقي وبين مسألة من يرد عليه ؟ قلت : لأن الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه إما واحد أو ثلاثة أو سبعة كما سبق تقريره من أن المخرج إما اثنان وإما أربعة وإما ثمانية ، ومسألة من يرد عليه إما اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة كما سلف تصديره ، ولا موافقة أصلاً بين هذه الأعداد وبين تلك ، بخلاف القسم الثالث ، إذ يمكن فيه أن يكون عدد رموس من يرد عليه عدداً موافقاً للباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه كما في المثال الذي سبق ذكره .

تطبيقات على الرد

(١) مات رجل عن ثلاثة إخوة وأربع أخوات لأم .

(٢) مات رجل عن زوجة وأم .

(٣) مات رجل عن زوجة وأم وأخوين لأم .

الجواب

(١) أصل هذه المسألة من سبعة ، بقدر عدد رؤوس الإخوة والأخوات لأم ، لأن ذكورهم وإناثهم سواء في الميراث ، فتقسم التركة بينهم أسباعاً .

(٢) أقل مخارج فرض من لا يردُّ عليه في هذه المسألة أربعة ، للزوجة ربمها وهو واحد ، والباقي يعطى للأم فرضاً ورداً .

(٣) أقل مخارج فرض من لا يرد عليه في هذه المسألة أربعة ، للزوجة ربمها وهو واحد ، والباقي ثلاثة وهي مستقيمة على مسألة من يرد عليه ، لأنها أيضاً ثلاثة ، لأن حق الأم السدس ؛ وحق الأخوين لأم الثلث ، فللأم سهم واحد ، وللأخوين سهمان ، لكل منهما سهم .

اختبارات

(١) مات رجل وترك أخاً لأم وأختاً لأم .

(٢) مات رجل وترك جدة أمٍّ أمٍّ وأختاً لأم .

(٣) مات امرأة وترك زوجاً وجدة وأختاً لأم .

(٤) مات رجل وترك أختين لأب وأما .

(٥) مات امرأة وترك بنت ابن وزوجاً وجدة أمٍّ أمٍّ

باب مقاسمة الجد

الخلاف في مقاسمة الجد والإخوة :

المقاسمة مفاعلة من القسمة ، ولا مقاسمة بين الجد والإخوة والأخوات على مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، فتلقب هذا الباب بالمقاسمة مبنى على قول صاحبيه ومن وافقهما .

(قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ) كَابْن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين : (بَنُوا الْأَعْيَانِ وَبَنُوا الْعَلَاتِ ^(١)) من الإخوة والأخوات (لا يرثون مع الجدة) كما لا يرثون مع الأب ، بل الجد يستبد بجميع المال كالأب (وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله) وشريح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين (وبه يفتي) عند أبي حنيفة رحمه الله (وقال) على وابن مسعود و (زيد بن ثابت : يرثون مع الجد ، وهو قولها وقول مالك والشافعي رحمهما الله تعالى) وأما بنو الأخياف ^(٢) فيسقطون مع الجد إجماعاً ، كما مر .

واعلم أن الجد يشبه الأب في حجب أولاد الأم ، وفي أنه إذا زوج الصغير أو الصغيرة لم يكن لها خيار إذا بلغا ، وفي أنه لا ولاية للأخ في التكاثر مع قيام الجد في ظاهر الرواية كالأب ، وفي أنه لا يقتل الجد بولد

(١) بنو الأعيان الإخوة الأشقاء ، وبنو العلات الإخوة لأب

(٢) هم الإخوة لأم

الولد ، وفي أن حليّة كل واحد من الجانبين تحرم على الآخر ، وفي عدم قبول الشهادة ، وفي صحة استيلاد الجد مع عدم الأب ، وفي أنه لا يجوز دفع الزكاة إليه ، وفي أنه يتصرّف في المال والنفس كالأب . ويشبه الأخ في أنه إذا كان للصغير جدّ وأم كانت النفقة عليهما أثلاثاً على اعتبار الميراث كما على الأخ والأم ، وفي أنه لا تُفرض النفقة على الجد المعسر كالأخ ، وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد ، وفي أن الصغير لا يصير مسلماً بإسلام الجد ، وفي أنه إذا قرّب بنافلة وابنه حتى لا يثبت النسب بمجرد إقراره ، وفي أنه لا يجرّ ولاء نافلته إلى مولاه ، كل ذلك كما في الأخ ، فلتعارض هذه الأحكام اختلف العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في مسألة الجدّ مع الإخوة ، وتوقّف بعضهم فيها كما توقف أبو حنيفة رحمه الله في مسألة الدهر ^(١) ووقت الختان وأطفال المشركين ، وامتنع جماعة عن الفتوى في الجد ، وقال محمد بن سلبة : يقضى فيه بالاصطلاح . وقال محمد بن الفضل البخاري : يدفع إليه السدس الذي اجتمعت عليه الصحابة ، ويصطلح عن الباقي .

ثم إن أبا حنيفة رحمه الله اختار قول أبي بكر رضي الله عنه . لأنه ثبت على قوله ، ولم تختلف عنه الرواية ، وقد روى عن عبيدة بن السلماني أنه قال : حفظت في الجد سبعين قضية يخالف بعضها بعضاً . وفي رواية أن عمر خطب الناس فقال : هل رأى أحدٌ منكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجد بشيء ؟ فقال رجل : رأيتُه حكم للجد بالسدس . فقال : مع من كان من الورثة ؟ قال : لا أدري . فقال : لا أدريست اثم قام آخر فقال : رأيتُه قضى للجد

(١) يروى عن أبي حنيفة أنه قال : لا أدري ما الدهر .

بالثالث . فقال : سمعَ مَنْ كان من الورثة ؟ فقال : لا أدري . قال : لا دريت . وعلى هذه الوتيرة شهد ثالثٌ بالنصف ورابع بالجميع ، ثم إنه جمع الصحابة في بيت ليتفقوا في الجدة على قول واحد ، فسقطت حية من السقف فتفرقوا مذعورين ، فقال عمر : أבי الله أن تجتمعوا في الجدة على شيء .

والدليلُ على ما اختاره أبو حنيفة رحمه الله ما نُقل عن ابن عباس أنه قال : الْأَبُ يَتَّقِي اللَّهَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ أَبًا ومعناه أن الاتصال والقرْب من الجانبين يكون على صفة واحدة ، فإذا مات الجد قام ابن الابن مقام الابن في سجنب الإخوة ، فكذلك إن مات ابن الابن ينبغي أن يقوم أب الأب مقام الأب في سجنبهم أيضاً .

الخلافا في كيفية القسمة :

واعلم أن علياً وابن مسعود وزيد بن ثابت رضی الله تعالى عنهم — بعد اتفاقهم على توريث الإخوة مع الجد — اختلفوا في كيفية القسمة :

فذهب عليٌّ إلى أنه يُقاسم الإخوة ما لم ينتقص حظُّه من السدس ، فإذا انتقص يُعطى السدس ، لأن الأب لا ينتقص حظه من السدس ، فإذا كان معه أخوان لأب وأم أو ثلاثة أو أربعة فالمقاسمة خير له ، فإذا كانوا خمسة فالمقاسمة والسدس سواء ، وإن كانوا ستة كان السدس خيراً له . وأيضاً بنو العلات لا يُعَدُّون في القسمة عنده ، فإذا كان الجد مع أخ لأب وأم وأخ لأب كان المال نصفين بينه وبين الأخ من الأبوين . وأيضاً الجدُّ عنده لا يُعَصَّبُ الأخوات المنفردات أصلاً ، بل تكون الأخت عنده صاحبة

فرض ، فإذا كانت معه أختٌ لأب وأم وأختٌ لأب فلاولى نصف المال ،
وللثانية سدسه ، وللجد الباقي .

وذهب ابن مسعود إلى أن الجدَّ يقاسمهم ما لم ينتقص حظه من الثلث ،
وافق فيه زيداً ، وأن بنى العلات لا يعتدُّ بهم في المقاسمة مع بنى الأعيان ،
وافق فيه علياً ، وأن الأخوات المنفردات ذواتُ فروض مع الجسد كما
عند على .

وقد خصَّ صاحب الكتاب قول زيد بالذكر ، لأن أبا يوسف ومحمداً
رحمهما الله اختارا قوله في القسمة ، دون قول على وابن مسعود رضى الله
تعالى عنهما ، ومن رسم المفقئ أنه إذا كان أبو حنيفة رحمه الله في جانب
وصاحبه في جانب كان هو مخيراً في اختيار أى القولين شاء ^(١) فتفضيلُ
قول زيد تنصيصٌ على جلية قولها ، فلذلك قال : (وعند زيد بن ثابتٍ
للجدِّ مع بنى الأعيان أو العلاتِ أفضلُ الأمرين من المقاسمة ومن
ثلث كل المال) إذا لم يختلط بهم ذوسهم ^(٢) (وتفسيرُ المقاسمة أن يجعلَ
الجدُّ في القسمةِ كأحد الإخوة) فيقسم المال بينه وبين الأخوات للذكر
مثل حظ الأنثيين ، ويحمل نصيبه مع الإخوة كنصيب واحد منهم ، وذلك
لأنه يشبه الأب من جهة ويشبه الأخ من جهة أخرى ، فوفرَّ ناعليه حقه
من الشَّبهين ، فجعلناه كالأب في حجب الإخوة لأم ، وكالأخ في قسمة
الميراث ما دامت القسمة خيراً له ، فإذا لم تكن خيراً له أعطيناه ثلث المال ،

(١) هذا لا يناق ما ذكره من كون الفتوى على قول أبى حنيفة ، لأن هذا التخيير إنما
يكون عند عدم اختيار أصحاب الترجيح .

(٢) فإذا اختلف يكون له أفضل الأمور الثلاثة كما سيبنى .

لأنه مع الأولاد يرث السدس ، فع الإخوة يضاعف ذلك . وأبنا إذا قسم المال بين الأبوين فللأم الثلث وللأب الثلثان ، وهما في الدرجة الأولى . ولما كان الجد والجددة في الدرجة الثانية ، وكان للجددة السدس — كان للجد ضعفه — أعنى الثلث — فإذا كان مع الجد أخ واحد أخذ بالمقاسمة نصف المال ، فهي خير له من الثلث ، وإذا كان معه أخوان فهما متساويان ، وإذا كان معه ثلاث إخوة فالثلث خير له ، لأن نصيبه بالمقاسمة حينئذ ربع ، فإذا كانت معه أختان لأب وأم أو ثلاث أخوات فالمقاسمة أجدى له ، وإن كانت معه أربع أخوات فهي والثلث سواء ، وإن زادت الأخوات على الأربع كان الثلث خيراً له .

(وَبَنُو الْعَلَاتِ يَدْخُلُونَ فِي الْقِسْمَةِ مَعَ بَنِي الْأَعْيَانِ إِضْرَاراً لِلْجَدِّ ، فَإِذَا أَخَذَ الْجَدُّ نَصِيبَهُ فَبَنُو الْعَلَاتِ يَخْرُجُونَ مِنَ الْبَيْنِ خَائِبِينَ بغير شيء ، والباقي من المال بعد نصيب الجد (لبني الأعيان) يتقاسمونه فيما بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وذلك لأن بنى العلات يرثون مع الجد إذا عدم بنو الأعيان ، ولا يرثون معهم ، فلا بد من اعتبار إرثهم في حق الجد ، واعتبار سقوطهم في حق بنى الأعيان ، فيعدون في القسمة تقليلاً لنصيب الجد ، ولا يأخذون شيئاً ، ونظيره أن يخلف أما وأخا لأب ، فللأم السدس اعتباراً للأخ من الأب في حجتها ، لكونه وارثاً معها في الجملة مع أنه محجوب ههنا بالأخ من الأبوين ، فإذا كان مع الجد أخ لأب وأم وأخ لأب فالمقاسمة وثلث المال سواء ، فللجد الثلث ، وللأخ من الأبوين الباقي ، وخرج الأخ لأب خائباً . وإن دخل في الحساب . وإن فرضنا بدل الأخ لأب أختاً لأب كانت المقاسمة خيراً للجد ، وتكون المسألة من خمسة ،

فللجد منها سهمان ، والباقى — وهو ثلاثة — للأخ من الأبوين ، ولا شيء للأخت من الأب ، لأن بنى العلات يخرجون من البين خائنين بغير شيء (إلا إذا كانت من بنى الأغنيان أخت واحدة) فإنها إذا كانت (أخذت فرضها) أى مقدار فرضها ، أعنى (نصف الكل بعد نصيب الجدد ، فإن بقى شيء) بعد مقدار فرضها (فليسبى العلات ، وإلا) أى وإن لم يبق شيء بعد مقدار فرضها (فلا شيء لهم) (وإنما قلنا مقدار فرضها ، لأن الأخوات لأب وأم أو لأب يصرن عصبة مع الجد عند زيدرضى الله عنه ، فلا يبقى لمن فرض عنده إلا فى المسألة الأكدرية كما ستقف عليه ، لكن حظ الأخت لأب وأم إذا كانت واحدة لا يزداد على نصف المال ، ولا ينقص عنه مع وجود بنى العلات ، فتأخذ مقدار فرضها كاملا ، ألا يرى أنه لو كان مكان الجد صاحب فرض سوى البنات وبنات الابن ^(١) لأخذ صاحب الفرض فرضه ، وكان للأخت من الأبوين نصف المال ، فإن بقى شيء كان لبنى العلات ، فكذا يكون لها نصف المال مع الجد ، فإن بقى شيء كان لهم ، وذلك (كجد وأخت لأب وأم وأختين لأب) فهنا المقاسمة خير للجد ، لأننا نجعله كالأخ فكان فى المسألة خمس أخوات ، فللجد سهمان ^(٢) فبقى ثلاثة أسهم ، فللأخت من الأبوين نصف الكل — وهو اثنان ونصف — فانكسرت المسألة فضر بناها فى مخرج النصف صارت عشرة ، فللجد أربعة ، وللأخت لأب وأم خمسة ، فبقى منهم واحد لا يستقيم على الأختين لأب ، فضر بناعهدهما فى العشرة صار الحاصل عشرين ، ففها تصح المسألة ، فللجد ثمانية ، وللأخت

(١) لأن الأخوات يصرن غصبة معهن فيحرقن ما بقي .

(٢) وهما خسر المال وخساره أزيد من ثلثه فتكون القاسمة خيرا له .

من الأبوين عشرة ، وللأختين لأب اثنان ، وإلى ما فصلناه أشار بقوله :
 (فَبَقِيَ لِلأُخْتَيْنِ لِأَبٍ عَشْرُ الْمَالِ وَتَصِيحُ مِنْ عِشْرِينَ) ولك في تصحيح
 المسألة أن تقول : للجد سهمان ، ولكل أخت سهم واحد ، ثم إن الأخت
 من الأبوين تسترد من الأختين لأب ما يتم به لها نصف المال ، وهو سهم
 واحد ونصف ، فيبقى للأختين لأب نصف سهم ، ولكل واحدة منهما ربع ،
 فوقع الكسر بالربع ، فضربنا مخرجه في أصل المسألة — وهو خمسة —
 صارت عشرين ، هذا مثال ما يبقى لبني العلات شيء ، وأما مثال ما لا يبقى
 لهم شيء بعد ما أخذت الأخت لأب وأم فرضها فقد ذكره بقوله :
 (وَلَوْ كَانَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أُخْتُ وَاحِدَةٌ لِأَبٍ مَكَانَ الْأُخْتَيْنِ لِأَبٍ لَمْ
 يَبْقَ لَهَا شَيْءٌ) وذلك لأن الجدة يأخذ هنا بالمقاسمة نصف المال ، وهو
 خير له من ثلثه ، فيبقى نصف آخر فهو للأخت لأب وأم ، فلم يبق للأخت
 لأب شيء ، وكذا الحال إذا كانت من بنى الأعيان أختان فصاعداً . فإن
 كان الثلث خيراً له من المقاسمة أو مساوياً لها أخذ الجدة الثلث ، وكان الثلثان
 نصيب الأخوات من الأبوين ، وإن كانت المقاسمة خيراً أخذ ما زاد على
 الثلث فيبقى من المال ما هو أقل من الثلثين لتلك الأخوات ، فلمن على
 التقدير الأول مقدار فرضهن ، وعلى الثاني ما هو أقل منه ، فلم يبق لبني العلات
 شيء على التقديرين .

(وإذا اختلط بهم) أى بالجد والإخوة من بنى الأعيان أو العلات
 أو منهما في صورة المضادة كما مر (ذو سهم فللمجد أفضل الأمور الثلاثة
 بعد فرض ذي السهم) أى يُدفع إلى ذي السهم سهمه ، ثم يعطى للجد
 ما هو أفضل الأمور الثلاثة التي هي : المقاسمة المذكورة سابقاً ، وثلث

ما يبقى ، وسدس جميع المال ، وذلك الأفضل (إمّا بالمقاسمة كزوج وجد وأخ) فالمسألة من اثنين ، لوجود النصف : واحد منهما للزوج ، والآخر للجد والأخ مناصفةً ، ولا يستقيم عليهما ، فضربنا عددهما فى أصل المسألة حصل أربعة ، فلزوج اثنان ، ولكل واحد من الجد والأخ واحد ، فقد حصل له بالمقاسمة ربعُ جمع المال ، وهو أفضل من سدسه ، وكذا من ثلث ما يبقى ههنا لأنه سدس كل المال ^(١) أيضا (وإمّا ثلث ما يبقى) بعد فرض ذى السهم (كجد وجدّة وأخت وأخوين) فالمسألة هنا من ستة : للجدّة السدس ، فيبقى خمسة ، ولا ثلث لها ، فضربنا مخرج الثلث فى الستة صار ثمانية عشر ، فللجدّة ثلاثة ، فيبقى خمسة عشر : ثلثها — وهو خمسة — للجد ، والباقي منها عشرة ، فلكل واحد من الأخوين أربعة ، وللأخت اثنان ، وإنما كان ثلث ما يبقى ههنا أفضل من المقاسمة ، لأن المسألة على تقديرها من ستة أيضا : للجدّة واحد منها فيبقى خمسة ، فإذا جئنا الجد كأخ كان هو مع الأخوين والأخت كسبع أخوات ، ولا استقامة للخمسة على السبعة ، بل بينهما تباين ، فضربنا عدد الرموس — وهو سبعة — فى أصل المسألة — وهو الستة — فحصل اثنان وأربعون ، فللجدّة منها السبعة ، ويبقى خمسة وثلاثون ، فلكل واحد من الجد والأخوين عشرة وللأخت خمسة ، ولا خفاء فى أن الخمسة من ثمانية عشر أفضل من عشرة من اثنين وأربعين ، وكذلك ثلث ما يبقى فى هذه الصورة أفضل من سدس جميع المال ، لأن المسألة على هذا التقدير أيضا من ستة ، فلكل واحد من الجد والجدّة منها واحد ، فيبقى أربعة بين الأخت والأخوين ، وهم كخمس أخوات فلا تستقيم الأربعة

(١) لأن الباقي نصف المال وثلث النصف سدس الكل .

عليها ، بل بينهما مباينة ، فإذا ضربنا الخمسة التي هي عدد الرموس في الستة بلغ ثلاثين ، فلكل من الجد والجددة خمسة ، وللأخت أربعة ، ولكل واحد من الأخوين ثمانية ، ولا شبهة في أن خمسة من ثمانية عشر أفضل من خمسة من ثلاثين (وإمّا سُدُسُ جميع المالِ كجَدِّ وِجْدَةٍ وبنْتِ وَأَخَوَيْنِ) فأصل المسألة من ستة لاجتماع النصف والسدس : فلبنت نصفها وهو ثلاثة ، وللجددة سدسها وهو واحد ، فيبقى سهمان : فإن قاسم الجد الأخوين كان له ثلث السهمين . — أعني ثلثي سهم واحد — وإن أعطيناه ثلث ما يبقى كان له أيضاً ثلثا سهم واحد ، وإذا أعطيناه سدس جميع المال كان له سهم تام ، فالسدس خير له . وحيث يبق للأخوين سهم واحد لا يستقيم عليهما ، فإذا ضربنا عدد رموسهما في الستة بلغ اثني عشر ، ومنها تصح المسألة .

(وإذا كان ثلث الباقي ^(١) خيراً للجد وليس للباقي ثلث صحيح فاضرب مخرج الثلث في أصل المسألة) كصورناه في المثال المذكور ، لأفضلية ثلث ما يبقى على المقاسمة وسدس كل المال ، حيث ضربنا الثلاثة في الستة فصار ثمانية عشر ، وصحت منها المسألة (فإن تركت جدّاً أو زوجاً وبناتاً وأمّاً وأختاً) لأب وأم أو لأب (فالسدس خير للجد وتقول المسألة إلى ثلاثة عشر ، ولا شيء للأخت) هذه المسألة من اثني عشر لاجتماع النصف والربع والسدس على ما سلف ، وتقول إلى ثلاثة عشر ، لأن البنت تأخذ النصف من اثني عشر وهو ستة ، والزوج يأخذ الربع وهو ثلاثة ، والجد يأخذ السدس وهو اثنان ، فيبقى للام واحد ، ولا بد لها من

(١) إنما ذكر هذا هنا لأنه لم يذكر في باب التصحيح .

اثنين ، لأن حقها السدس ، فيزداد على اثني عشر واحد آخر ، فيصير ثلاثة عشر ، ولا شيء للأخت ، لأنها تصير عصبه مع البنات وكذا مع الجد ، وإذا عالت المسألة لم يبق للعصبه شيء ، وأما أخذ الجد السدس فبالفرضية لا بالعصوبة^(١) وإنما كان سدس جميع المال خيراً له لأنه يأخذ حيثذا اثنين من ثلاثة عشر ، وعلى تقدير المقاسمة إذا أخذ الزوج الربع من اثني عشر والبنت النصف والام اثنين ، يبق للجد والأخت واحد ، فيجعل الجد كالأختين فيكون مع الأخت كثلاث أخوات . ولا استقامة للواحد على ثلاثة ، فيضرب الثلاثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون : فلبنت ثمانية عشر ، وللزوج تسعة ، وللأم ستة ، فيبقى ثلاثة : فللجد اثنان وللأخت واحد ، وكذا الحال على تقدير أخذه ثلث ما يبق ، لأن الباقي — وهو الواحد — لا يوجد له ثلث صحيح ، فيضرب مخرجه في أصل المسألة يبلغ أيضا ستة وثلاثين ، ومن المعلوم أن اثنين من ثلاثة عشر خير منها من ستة وثلاثين .

فإن قلت : هذه المسألة من المسائل التي كان السدس فيها خيراً للجد من المقاسمة وثلث ما يبق ، فلماذا ذكرت ههنا ولم يقتصر على المثال الذي مر ؟ قلت : في ذكرها فائدة أخرى ، وهي أن الأخت لأب وأم أو لأب وإن لم تكن محجوبة بالجد لكنها لا ترث معه في بعض المسائل لعارض ، كما في هذه المسألة التي نحن فيها ، فإن كون السدس خيراً اقتضى أن يجعل الجد فيها صاحب فرض ، وقد عالت المسألة بالفروض التي اجتمعت فيها من

(١) لأنه لو كان بالعصوبة لسقط أيضا ولم يكن في المسألة عول .

اثني عشر إلى ثلاثة عشر ، فلم يبق شيء للأخت التي صارت عصبة مع البنت والجد كما عرفته ، وسيأتيك مزيد توضيح لهذا الكلام .

(واعلم أن زيد بن ثابت لا يجعل الأخت لأب وأم أو لأب صاحبة فرض مع الجد) بل يجعلها معه عصبة (إلا في المسألة الأكدرية) فإنه يجعلها فيها صاحبة فرض مع الجد (وهي زوج وأم وجد وأخت لأب وأم أو لأب : للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللجد السدس وللأخت النصف ، ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت) فيقتسمان مجموع النصيبين (لذلك كمثل خط الأنثيين) وذلك (لأن المقاسة خير للجد من السدس وثلث الباقي) وهذه المسألة (أصلها من ستة) لاجتماع النصف والثلث والسدس (وتعول إلى تسعة) إذ للزوج من الستة ثلاثة ، وللأم اثنان ، وللجد السدس ، فلم يبق للأخت شيء ، فزدنا على المسألة نصفها فصارت تسعة : فللجد واحد ، وللأخت ثلاثة ، وبمجموع النصيبين أربعة ، فنقسمها على الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولا استقامة في القسمة لأن الجد بمنزلة الأختين ولا تستقيم أربعة على ثلاثة ، فيضرب الثلاثة التي هي عدد الرموس في المسألة وعولها — أعني التسعة — فيحصل سبعة وعشرون ، وإليه الإشارة بقوله : (وتصح من سبعة وعشرين) فللزوج منها تسعة ، وللأم ستة ، وللجد ثلاثة ، وللأخت تسعة ، ثم يضم نصيب الجد إلى نصيب الأخت فيصير اثني عشر ، فيقسم بينهما كما مر : فللجد ثمانية ، وللأخت أربعة ، فقد جعل زيد هنا الأخت ابتداء صاحبة فرض كيلا تحرم الميراث بالمرءة ، وجعلها عصبة بالآخرة كيلا يزيد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالإخ.

فإن قلت : فلم لم يحمل الأخت في المسألة المتقدمة ^(١) صاحبة فرض كيلا
تصير محرومة فيها ؟

قلت : هناك مانع من جعلها صاحبة فرض ، وهو وجود البنت ^(٢)
بخلافها في الأكدرية ، إذ لا مانع فيها من جعلها كذلك .

قيل : ولعل غرض الشيخ من إيراد المسألة المتقدمة التنبيه على أن زيدا
لما لم يحد في تلك المسألة بدأ من حرمان الأخت بناء على أن السدس خير
للجد ارتكب حرمانها ، ولم يجعلها صاحبة فرض فيها لوجود البنت ، وأما
في الأكدرية فلا ضرورة في حرمانها لأنه يمكنه جعلها صاحبة فرض فيها ،
فلما أعطاهما فرضها رأى نصيبها أكثر من نصيب الجد ، فأمر بالخلط
والقسمة على الوجه الذي عرفته .

('سميت هذه' المسألة (أكدريةً لأنها واقعة امرأة من بني أكدر)
فإنها ماتت وخلفت أولئك الورثة المذكورة ، واشتبه على زيد مذهبه فيها
فنسبت إليها . وقيل : إن شخصاً من هذه القبيلة كان يحسن مذهب زيد في
الفرائض ، فسأله عبد الملك بن مروان عن هذه المسألة فأخطأ في جوابها
فنسبت إلى قبيلته .. وقد يقال : إنها تكدرت على أصحاب الفرائض ، أو
كدر الجدُّ على الأخت نصيبها . وأهل العراق يسمونها الغراء ، لشهرتها
فيما بينهم ^(٣) .

(ولو كان مكان الأخت أخ أو أختان فلا عول ولا أكدرية) أما
أنه إذا كان مكانها أخ فلا عول فلأن سدس جميع المال خير للجد ، والمسألة

(١) هنا هو مزيد التوضيح الذي وعد به فيما سبق .

(٢) لأن الأخت مع البنت عصية ،

(٣) وأهل المدينة يسمونها أم الفروج .

من ستة ، فيكون السدس الباقي بعد فرض الزوج والام للجد بالفرض ،
إذ لا ينقص حقه عن السدس الباقي إجماعاً ، ولا شيء للأخ كما لم يكن شيء
للأخت في المسألة المتقدمة التي أعلنّاها وأعطينا الجد فيها السدس ، ولا
أكدرية أيضاً لأن الأخ عصبه لا يمكن لزيد جعله صاحب فرض ، فاضطر
إلى حرمانه ، بخلاف الأخت في الأكدرية كما سبق تقريره ، وأما أنه إذا
كان مكانها أختان فلا عول أيضاً فلأنهما تردّان الأم من الثلث إلى السدس ،
والمسألة من ستة : فللزوجة ثلاثة ، وللأم واحد ، وللجد أيضاً واحد ، فيبقى
للأختين واحد لا يستقيم عليهما فصرّبنا عدد رموسهما في أصل المسألة
بلغ اثني عشر ، فمنها تصح المسألة ، بخلاف الأكدرية ، إذ لم يبق فيها للأخت
شيء فوجب أن تُحال على الوجه الذي تقرر سابقاً ، ولا أكدرية لأن
أصول زيد ههنا مستقيمة .

تطبيقات على الجد والإخوة

- (١) مات رجل عن جد وأخوين شقيقين وأختين شقيقتين .
- (٢) ماتت امرأة عن جد وزوج وأخت شقيقة وأخت لأب .
- (٣) مات رجل عن زوجة وجد وأخت شقيقة وبنت وأم وأخ لأب .

الجواب

(١) يعد الجد في هذه المسألة كأخ شقيق ، ويكون الميراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين تعصياً ، وتكون المسألة من ثمانية بقدر عدد رؤوسهم ، لأن الجد بأختين ، والأخوين بأربع أخوات ، فجمع هذا ثمانى أخوات .

(٢) للزوج النصف ، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً ، وللأخت لأب السدس تكمة الثلثين ، وللجد السدس ، لأنه لو جعل عاصباً لنقص نصيبه عن السدس ، والمسألة من ستة وتعمل إلى ثمانية ، للزوج ثلاثة ، وللأخت الشقيقة ثلاثة ، وللجد واحد ، وللأخت لأب واحد .

(٢) للزوجة الثمن ، وللبنت النصف ، وللام السدس ، والأخت الشقيقة مع الجد عصبية ولكنه لا يقاسمها بل يأخذ السدس لأنه أفضل له ، ولا شيء للأخ لأب لأنه محجوب بالأخت الشقيقة .

اختبارات

- (١) مات رجل عن جد وأخت شقيقة وبنت وأخ لأب .
- (٢) ماتت امرأة عن جد وبنت وأخت لأب وزوج .
- (٣) مات رجل عن جد وثلاث أخوات شقيقات وبنت .

باب المناسخة

تعريف المناسخة :

هى مفاعلة من النسخ بمعنى النقل والتحويل . والمراد بها هنا أن ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من يرث منه ، وإليه الإشارة بقوله : (ولو صار بعض الأنصبة ميراثاً قبل القسمة) فنقول :
أحوال المناسخة :

إن كانت ورثة الميت الثانى من عداؤه من ورثة الميت الأول ، ولم يقع فى القسمة تغير ، فإنه يقسم المال حينئذ قسمة واحدة ، إذ لا فائدة فى تكرارها ، كما إذا ترك بنين وبنات من امرأة واحدة ، ثم مات إحدى البنات ولا وارث لها سوى تلك الإخوة والأخوات لأب وأم ، فإنه يقسم بمجموع التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الأنثيين قسمة واحدة ، كما كانت تقسم بين الجميع كذلك ، فكأن الميت الثانى لم يكن فى البين .

وإن وقع فى القسمة تغير بين الباقيين ، كما إذا ترك ابناً من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ، ثم مات إحدى البنات ، وخلفت هؤلاء — أعنى الأخ لأب والأختين من الأبوين — أو كان ورثة الميت الثانى غير ورثة الميت الأول كما فى الصورة التى ذكرها بقوله : (كزوج وبنت وأم فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة وأبوين ثم مات البنت) قبلها أيضاً (عن ابنتين وبنت وجدّة) هى أم المرأة التى (١) ماتت أولاً (ثم ماتت) هذه (الجدّة عن زوج وأخوين) فنقول : (الأصل فيه) أى فيما ذكر

(١) احتراز عن الجدّة أم الأب ، لأن المقصود فى الصور الثلاث أن يكون الميت من ورثة الميت الأول .

من صيرورة بعض الانصباء ميراثاً قبل القسمة ، والمراد ما يتناول هذين النوعين الآخرين^(١) فقط (أن تصحح مسألة الميت الأول) بالقواعد السابقة (وتُعطى سهام كل وارث) من هذا التصحيح (ثم تصحح مسألة الميت الثاني) بتلك القواعد أيضاً (وتنظر بين مافي يده من التصحيح الأول وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال) هي : المائلة ، والموافقة والمباينة (فإن استقام) بسبب المائلة (مافي يده من التصحيح الأول على التصحيح الثاني فلا حاجة حينئذٍ إلى الضرب) على قياس ما مر في باب التصحيح من أن سهام كل فريق إن كانت منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة إلى الضرب ، فإن التصحيح الأول هنا بمنزلة أصل المسألة هناك ، فالتصحيح الثاني هنا بمنزلة رموس المقسوم عليهم ثمة ، ومافي يد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من أصل المسألة ، ففي صورة الاستقامة تصحح المسألتان من التصحيح الأول ، كما إذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وأبوين على ما ذكر في الكتاب ، وذلك لأن المسألة الأولى رديّة ، لأن أصلها اثنا عشر لاجتماع الربع والنصف والسدس ، فإذا أخذ الزوج منها ثلاثة والبنات ستة والأم اثنتين بقي منها واحد يجب رده على البنات والأم بقدر سهامهما ، فإذا رددنا المسألة إلى أقل مخارج فرض من لا يرد عليه صارت أربعة ، وإذا أخذ الزوج منها واحداً بقي ثلاثة ، فلا تستقيم على الأربعة التي هي سهام البنات والأم^(٢) بل بينهما مباينة ، فتضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرموس في ذلك الأقل فيحصل ستة عشر ، فلزوج منها أربعة ، والبنات

(١) أي كون ورثة الميت الثاني من ورثة الأول مع تغير القسمة وكونهم غيرهم ، لأن النوع الأول لا يحتاج إلى تصحيح .

(٢) لأن مجموع سهامها ثمانية : لبنات ثلاثة وأربعاء ولأم ربها ، والمجموع أربعة .

تسعة ، وللأم ثلاثة ، ثم تلك الأربعة التي هي للزوج منقسمة على ورثته المذكورين : فللزوجة واحد منها ، ولأمه ثلث ما يبق وهو أيضاً واحد ، ولأبيه اثنان ، فاستقام ما كان في يد الزوج من التصحيح الأول على التصحيح الثاني ، وصحت المسألتان من التصحيح الأول (وإن لم يستقم ما في يده) من التصحيح الأول على التصحيح الثاني (فَانْظُرْ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ فَاضْرِبْ وَفَوْقَ التَّصْحِيحِ الثَّانِي فِي جَمِيعِ التَّصْحِيحِ الْأَوَّلِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ) في باب التصحيح من أنه إذا انكسر سهم طائفة واحدة عليهم وكان بين سهامهم ورموسهم موافقة يُضْرَبُ وفقُ عدد الرموس في أصل المسألة ، فكذا هنا يضربُ وفقُ التصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرموس هناك في التصحيح الأول القائم هنا مقام أصل المسألة ، فيحصل به ما تصح منه المسألتان ، كما إذا ماتت البنت أيضاً في ذلك المثال ، وخلُفَتْ — كما ذكر — ابنين وبناتاً و جدة ، فإن ما في يدها من التصحيح الأول تسعة وتصح مسائلها من ستة^(١) وبينهما موافقة بالثلث ، فيضرب ثلث الستة — وهو اثنان — في ستة عشر ، فالمبلغ — وهو اثنان وثلاثون — مخرجُ المسألتين . فن كانت سهامه من ستة عشر — أعنى ورثة الميت الأول — يضرب سهامه تلك في وفق مسألة البنت — وهو اثنان — فيكون ما حصل نصيبه ، ومن كان سهامه من ستة — أعنى ورثة الميت الثاني — يضرب سهامه في وفق ما كان في يد البنت وهو ثلاثة ، فاحصل كان نصيبه . وقد كان لأم الميت الأول ثلاثة من ستة عشر نضربها في اثنين يبلغ ستة فهي لها ، وكان للزوج منها أربعة نضربها في اثنين يحصل ثمانية فهي له ، ومنقسمة على

(١) لأن فيها سدسا .

ورثته : فلزوجته منها سهمان ، ولأبيه أربعة ، ولأمه سهمان هما ثلث ما يبق
 أيضاً ، وإن ضربنا نصيب كل من ورثته من ستة عشر في ذلك الوق لم
 يختلف الحال ^(١) وكان لكل واحد من ابني البنت سهمان من مسألتها وهي
 الستة ، فإذا ضربناهما في الثلاثة كان ستة فهي له ، وكان لبنتهما من مسألتهم سهم
 واحد ، فإذا ضربناه في الثلاثة كان ثلاثة فهي لها ، وكان لجدهما من مسألتها
 أيضاً سهم واحد يضرب في ثلاثة فهي لها ، وقد كان لها — باعتبار كونها
 أما لمن مات أولاً — ستة من اثنين وثلاثين ، ففي يد الجدة حينئذ تسعة
 (وإن كان بينهما) أي بين ما في يده من التصحيح الأول وبين التصحيح الثاني
 (مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الأول) على
 قياس ما ذكر في باب التصحيح ، على تقدير المبينة بين رموس الطائفة وبين
 سهامهم ، كما إذا ماتت في ذلك المشال الجدة التي هي أم المرأة المتوفاة أولاً
 وخلفت زوجاً وأخوين ، فإن ما في يدها تسعة كما عرفت آنفاً ، وتصحيح
 مسألتها أربعة ، وبين التسعة والأربعة مباينة ، فاضرب حينئذ الأربعة في
 التصحيح السابق أعني اثنين وثلاثين يبلغ مائة وثمانية وعشرين فهي مخرج
 المسألتين ، فمن كان له نصيب من الاثنين والثلاثين يضرب نصيبه في الأربعة
 التي هي مسألة الجدة . ومن كان له نصيب من الأربعة يضرب نصيبه منها في
 جميع ما كان في يد الجدة وهي التسعة ، فنقول : قد كان لامرأة من ماتت ثانياً —
 وهو زوج الميت الأول — سهمان من الاثنين والثلاثين ، فإذا ضربتهما في الأربعة
 بلغ ثمانية فهي لها ، وكان لأبيه منها أربعة فاضربها في الأربعة يبلغ ستة عشر فهي

(١) فيها طريقان : ضرب حصته أولاً في الوق ثم بحسبها ، وتقسيمها أولاً ثم ضرب كل
 سهم في الوق

له ، وكان لأمه سهمان فإذا ضربتهما في الأربعة صار ثمانية فهي لها ، وكان لكل واحد من ابني من مات ثالثاً — وهي بنت الميت الأول — ستة من العدد المذكور نضربها في الأربعة يبلغ أربعة وعشرين ، فهي لكل واحد منهما ، وكان لبنتها ثلاثة من ذلك العدد فإذا ضربتها في الأربعة يبلغ اثني عشر فهي لها ، وكان لزوج من مات رابعاً — وهي الجدة المذكورة — من الأربعة التي هي مسألتها سهمان ، فإذا ضربتهما في التسعة التي كانت في يدها يصير ثمانية عشر فهي له ، وكان لكل واحد من أخويها من مسألتها سهم واحد نضربه في التسعة فيكون تسعة فهي لكل واحد منهما (فالمبلغ) الحاصل من كل واحد من الضريين على تقديرى الموافقة والمباينة (مخرجُ المسألتين) وما اندرج فيهما ، فإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة أنصباء الورثة من التصحيح (فسهمُ ورثة الميت الأول) من تصحيح مسأله (تُضرب في المضروب أعنى في التصحيح الثاني) على تقدير المباينة (أو في وقفه) على تقدير الموافقة ، فيكون الحاصل من ضرب سهم كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما قررناه لك فيما فصلناه في مثالي التوافق والتباين ، والسبب فيه أن التصحيح الثاني ووقفه ههنا بمنزلة المضروب في أصل المسألة هناك (وسهمُ ورثة الميت الثاني) من تصحيح مسأله (تُضرب في كل ما في يده) على تقدير المباينة (أو في وقفه) على تقدير الموافقة ، فيكون الحاصل من ضرب سهم كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كأنه عليه فيما فصل سابقاً ، وذلك لأن حق ورثة الميت الثاني إنما هو فيما في يده ، فصار سهم كل واحد منهم مضروبة فيه .

(وإن مات ثالث) من الورثة قبل القسمة (أو) مات (رابع أو خامس) منهم قبلها (فاجعل المبلغ) أى المبلغ الذى صححت منه المسألة الأولى والثانية (مقام) تصحيح المسألة (الأولى، و) اجعل المسألة (الثالثة) المتعلقة بالميت الثالث (مقام) المسألة (الثانية) فى العمل كأن الميت الأول والثانى صارا ميتاً واحداً، فيصير الميت الثالث ميتاً ثانياً (ثم أعمل فى الرابعة والخامسة كذلك إلى غير النهاية) فإنه لما صار تصحيح الميت الأول والثانى والثالث تصحيحاً واحداً صاروا كلهم ميتاً واحداً، فيصير الميت الرابع ههنا ميتاً ثانياً، وكذا الحال إذا صار تصحيح أربعة من الموتى تصحيحاً واحداً كانوا بمنزلة ميت واحد، وصار الخامس ميتاً ثانياً، وهكذا إلى ما لا يتناهى ثم إن المصنف لما ذكر فى أصل باب المناسخة الاستقامة والموافقة والمباينة وضع المسألة مشتملة على ورثة ثلاثة، واعتبر فى موتهم الترتيب، وجعل موت الأول منهم مثلاً للاستقامة، وموت الثانى مثلاً للموافقة، وموت الثالث مثلاً للمباينة.

فإن قلت: قد اعتبر هذه الأحوال الثلاث بين نصيب الميت الثانى وبين تصحيحه، فكيف أورد مثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث وبين تصحيحه، ومثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تصحيحه؟

قلت: قد عرفت أنه لما صار تصحيح الميت الأول والثانى تصحيحاً واحداً صاروا بمنزلة ميت واحد، وصار الميت الثالث ميتاً ثانياً، وعلى هذا القياس حال الرابع والخامس وما بعدهما، فلا حاجة إلى أن يورد لكل من تلك الأحوال مثلاً على حدة يكون فيه الميت الثانى ثانياً حقيقة، وقد استغنى برعاية الترتيب فى موت تلك الورثة عن إيراد مثال آخر للثالث والرابع.

فإن قيل : تعدد المناسخة قد يكون بتعاقب موت الورثة من الميت الأول عن ورثة أخرى كما ذكره ، وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الأول ، كما إذا مات الزوج ^(١) في المثل المذكور عن امرأة وأبوين على ما ذكره ، ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة كالأولاد الأخوات أو غيرهما قبل القسمة أيضا ، فكيف يكون الحال ههنا ؟

قلنا : هي على قياس ما ذكره في الكتاب ، إذ لا فرق في العمل بين المناسخات المتعددة في مرتبة واحدة من الإرث وبينها في مراتب متعددة ، فما ذكره الشيخ وإف بما قصده .

لا يقال : كيف يصح منه إيراد المثال قبل أن يذكر الأصل في المناسخة ؟
لأننا نقول : ذلك مثال لصيرورة بعض الأنصباء ميراثا قبل القسمة ،
فلذلك قدمه ، ثم مهّد الأصل الذي يستخرج به الأحكام المتعلقة بذلك المثال .

(١) أم الزوج فقط دون البنت والجدّة .

حساب الميراث بالطرق الحديثة

كل ما سبق في قسمة الميراث يجري على الطرق القديمة في حساب للوارث ، وعكس حساب الميراث بالطرق الحديثة على الوجه الآتي :

إذا كان الورثة عصبية نسب ذكورا كأربعة أبناء أو عصبية ولاء تساوت أنصباؤهم كثلاثة أعتق كل واحد منهم ثلث شخص يقسم التركة على عدد الرؤوس ، فيخرج نصيب كل وارث ، وإذا كانوا عصبية نسب ذكورا وإنثاء يضم ضعف عدد الذكور إلى عدد الإناث ، ثم تقسم التركة على المجموع فيخرج نصيب الأنثى ، ثم يضرب نصيبها في ٢ — يخرج نصيب الذكر ، وإذا كانوا عصبية ولاء اختلفت أنصباؤهم تضرب التركة في كسر كل واحد منهم ، فيخرج نصيبه منها . وإذا كانوا أصحاب فروض ولم تزد كسور أنصافهم عن الواحد الصحيح ولم تنقص عنه تضرب التركة في كسر كل صنف منهم ، فيخرج نصيبه منها ، ثم يقسم نصيب كل صنف على أفراد إن تعدد ، فيخرج نصيب فرد ، وإذا كانوا أصحاب فروض وزادت كسور أنصافهم عن الواحد — وهذا في حالة العول — تستخرج الأنصباء الكاملة ، ويجعل مجموعها مقاما ومجموع التركة بسطا ، ثم يضرب هذا =

== لكسر في النصيب الكامل ، فيخرج النصيب المائل ، وإذا كانوا أصحاب فروض وقصت كسور أصنافهم عن الواحد الصحيح — وهذا في حالة الرد — فإن كان صاحب الرد صنفاً واحداً يضاف الباقي إلى نصيبه ، فيخرج ما يستحقه فرضاً ورداً ، وإن كان صنفين أو أكثر يقسم الباقي عليه جميعاً تناسيلاً ، بأن ينظر إلى كسور أصحاب الرد ، وبعد السمس سهما ، والثلاث سهيبي ، والثلاثان أربعة أسهم ، ثم يقسم الباقي على مجموع الأسهم ، ثم يضرب خارج القسمة في أسهم كل صنف ، فيخرج نصيبه بالرد ، ثم يضاف إلى نصيبه بالفرض ، فيخرج ما يستحقه فرضاً ورداً .

ومثال القول — رجل مات عن تركه قدرها — ١٢٦ فدانا ، وترك أما وأخوين لأم وأختين شقيقتين .

$$\text{فنصيب الأم كاملاً} = \frac{1}{4} \times 126 = 31.5 \text{ فدانا}$$

$$\text{ونصيب الأخوين كاملاً} = \frac{1}{4} \times 126 = 31.5$$

$$\text{ونصيب الأختين كاملاً} = \frac{1}{4} \times 126 = 31.5$$

$$\text{ومجموع الأنصبة الكاملة} = 31.5 + 31.5 + 31.5 = 94.5 \text{ فدانا}$$

$$\text{ونسبة التركة إلى هذا المجموع} = \frac{126}{94.5} = \frac{4}{3}$$

$$\text{ونصيب الأم مائلاً} = \frac{1}{4} \times 126 = 31.5$$

$$\text{والأخوين مائلاً} = \frac{1}{4} \times 126 = 31.5$$

$$\text{والأختين مائلاً} = \frac{1}{4} \times 126 = 31.5$$

ومثال الرد — رجل مات عن تركه قدرها ١٩٢ فدانا ، وترك زوجة وبنتين و جدة .

$$\text{فنصيب الزوجة} = \frac{1}{4} \times 192 = 48 \text{ فدانا}$$

$$\text{ونصيب البنتين قبل الرد} = \frac{1}{4} \times 192 = 48$$

$$\text{والجدة قبل الرد} = \frac{1}{4} \times 192 = 48$$

$$\text{ومجموع الأنصبة} = 48 + 48 + 48 = 144 \text{ فدانا}$$

$$\text{والباقي من التركة} = 192 - 144 = 48$$

$$\text{ونصيب الجدة من الرد} = \frac{1}{4} \times 48 = 12$$

$$\text{فرضاً ورداً} = 48 + 12 = 60 \text{ فدانا}$$

$$\text{البنتين من الرد} = \frac{1}{4} \times 48 = 12$$

$$\text{فرضاً ورداً} = 48 + 12 = 60 \text{ فدانا}$$

باب توريث ذوى الارحام

تعريف ذى الرحم :

(وذو الرحم) هو فى اللغة بمعنى ذى القرابة مطلقاً ، وفى الشريعة (هو كل قريب ليس بذى سهم) أى ذى فرض مقدر فى كتاب الله تعالى أو سنة رسوله أو إجماع الأمة (ولا عصبية) تحرز^(١) المال عند الانفراد . ثم الظاهر أن يقال : « ذو الرحم هو ، بترك الواو ، وتوجيهها أنها للعطف على الجملة السابقة ، أى هذا باب ذوى الارحام وذو الرحم الخ ، فلا حاجة إلى ما قبل من أن المصنف لما خرج من قرعانة إلى بخارى وجد فيها الفرائض المنسوبة إلى القاضى الإمام علاء الدين السمرقندى فى ورقتين ، فاستحسنها ، وأخذ فى تصنيف هذا الكتاب شرحاً لها ، وكان القاضى قد جعل فيها الورثة ثلاثة أقسام : فبدأ بصاحب الفرض ، ثم عطف عليه العصبية ، ثم عطف عليها ذى الرحم ، فقال : « وذو الرحم هو كل قريب لم يفرض له سهم مقدر ولم يتعصب ، فصاحب الكتاب لما وصل إلى هذا الموضع قدر تلك الواو فى الشرح مع تصديره الكلام بالباب . ولا يذهب عليه أن هذا تكلف بارد يقتضى وجود واوين كما فى عبارة تلك الفرائض ، مع فقدان الثانية فى أكثر النسخ هنا ، وقد فقد الاولى أيضاً فى كثير منها كما هو الاولى .

الخلاف فى توريث ذى الرحم :

(كان عامة الصحابة) أى أكثرهم كعمر وعلى وابن مسعود وأبى عبيدة ابن الجراح ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء وابن عباس فى رواية عنه مشهورة

(١) هذه صفة كاشفة للعصبية

وغيرهم (يمرون تورث ذوى الأرحام) وتابعهم في ذلك من التابعين علقمة^(١) وشرح وإبراهيم والحسن وابن سيرين وعظامو مجاهد (وبه قال أصحابنا) أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم . (وقال زيد بن ثابت) وابن عباس في رواية شاذة عنه (لا ميراث لذوى الأرحام ، ويوضع المال) عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات (في بيت المال) وتابعهما في ذلك من التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير (وبه قال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى) .

احتج النافون بأنه تعالى ذكر في آيات الموارث^(٢) نصيب ذوى الفروض والعصبات ، ولم يذكر لذوى الأرحام شيئاً ، ولو كان لهم حق لبيّنّه ، وما كان ربك نسياً^(٣) ، وبأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما استُخبر عن ميراث الصمة والحالة قال : « أخبرني جبريل أن لا شيء لهما » .

ولنا قوله تعالى : وألّو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، إذ معناه — كما مر — بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتب الله تعالى وحكم به ، لأن هذه الآية نسخت التورث بالموالاة كما كان في ابتداء قنومه صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة ، فما كان لمولى الموالاة والمواخاة في ذلك الزمان صار مصروفاً إلى ذوى الأرحام ، وما بقى عندنا من إرث مولى الموالاة صار متأخراً عن إرث ذوى الأرحام ، كما نهت عليه فيما سلف ، وقد شرع الله لهم الميراث بلا فصل بين ذى رحم له فرض أو تعصيب وبين ذى رحم ليس له شيء منهما ، فيكون ثابتاً لكل بهذه الآية ، ولا يجب تفصيلهم كلهم في آيات الموارث .

(١) هي آيات (٧ — ١٤) من سورة النساء .

(٢) فمن جعل لهم خافد زاد على النس ، والزيادة على النس لا ثبت بخير الواحد والغياس .

وأيضاً روى أن رجلاً رى سهماً إلى سهل بن حنيف فقتله ، ولم يكن له وارث إلا خاله ، فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر ، فأجابه بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الله تعالى ورسوله موثق من لا مولى له » ، والخال وارث من لا وارث له » . لا يقال : المقصود بهذا الكلام التقيح دون الإثبات ، كقولهم : الصبر حيلة من لا حيلة له ، والصبر ليس بحيلة ، فكأنه قيل : من كان وارثه الخال فلا وارث له . لأننا نقول : صدر الحديث يأتي عن هذا المعنى ، بل نقول : بيان الشرع بلفظ الإثبات وإرادة التقيح يؤدي إلى الإلباس ، فلا يجوز من صاحب الشريعة الكشف عنها .

وأيضاً لما مات ثابت بن دحناح قال صلى الله عليه وسلم لقيس بن عاصم : « هل تعرفون له نسباً فيكم ؟ » ، فقال : إنه كان فينا غريباً ، ولا نعرف له إلا ابن أخت هو أبو لبابة بن عبد المنذر ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له .

والتوفيق بين ما رويناه موافقاً للقرآن وبين ما رويناه مخالفاً له أن يحمل ما رويناه على ما قبل نزول الآية الكريمة ، أو يحمل على أن العمة والخال لا ترثان مع عصبه ولا مع ذى فرض يُرث عليه ، فإن الرذ على ذوى الفروض مقدم على توريث ذوى الأرحام ، وإن كانوا يرثون مع من لا يُرث عليه كالزوجة والزوج .

أصناف ذى الرحم :

(وذوى الأرحام أصناف أربعة) :

١ - (الصنف الأول ينتمى) أى ينتسب (إلى الميت ، وهم

أولاد للبنات) وإن سفلوا ذكوراً كانوا أو إناثاً (وأولاد بنات الابن) كذلك .

٢ - (والصنف الثاني ينتمي إليهم الميت ، وهم الأجداد الساقطون) أي الفاسدون وإن علواً كأب أم الميت وأب أب أمه (والجدات الساقطات) أي الفاسدات وإن علون كأب أم الميت وأم أم أب أمه .

٣ - (والصنف الثالث ينسحب إلى أبوي الميت ، وهم أولاد الأخوات) وإن سفلوا ، سواء كانت تلك الأولاد ذكوراً أو إناثاً ، وسواء كانت الأخوات لأب وأم أو لأب أو لأم (وبنات الإخوة) وإن سفلن ، سواء كانت الإخوة من الأبوين أو من أحدهما (وبنو الإخوة لأم) وإن سفلوا^(١) وإنما أطلق الأخوات والإخوة في المثاليين السابقين ليتناول جميع أقسامها كما ذكرنا ، وقيد الإخوة هنا بقوله لأم ، لأن بني الإخوة لأب وأم أو لأب من العصابات ، فلذلك لم يمكنه أن يختصر في العبارة بأن يقول أولاد الإخوة ، كما قال أولاد ، وهم أولاد الأخوات .

٤ - (والصنف الرابع ينتمي إلى جدي الميت) وهما أب الأب وأب الأم (أو جدتيه وهما أم الأب وأم الأم ، وهم العمات) على الإطلاق ، فإنهن أخوات لأب الميت ، فإن كنَّ أخوات له من الأبوين أو من الأب فهن منتميات إلى جد الميت من قبل أبيه ، وإن كنَّ أخوات له من أمه فهن منتميات إلى جدته من قبل أبيه (والأعمام لأم) فإنهم إخوة لأبيه من أمه ، فهم أيضاً منتمون إلى جدة الميت من قبل أبيه ، وإعتبر في الأعمام

(١) فطوائف هذا الصنف عمر : ست منها أولاد الأخوات للفرقات ، وثلاث بنات الإخوة للفرقة ، وواحدة بنو الإخوة لأم

كونهم لام ، لأنّ العلم من الأبوين أو من الأب عصبه (والأخوال والخالات) فإنهم إخوة وأخوات لام الميت ، فإن كانوا من أبيها وأمها أو من أبيها فهم متممون إلى جد الميت من قبل أمه ، وإن كانوا من أمها كانوا متممين إلى جدته من قبل أمه .

(فهؤلاء المذكورون) في أمثلة الأصناف الأربعة (وكلُّ من يدلى إلى الميت بهم من ذوى الأرحام) والمراد بمن يدلى بهم ما يتناول ممن أشرنا إليهم بقولنا ، وإن علوا ، وإن سفلوا ، في الأصناف الثلاثة ، ويتناول أولاد الصنف الرابع ، لكن لا يتناول من يعلو من الأعمام المذكورة والعمات والأخوال والخالات كعمومة أبوى الميت وخولتهما وعمومة أبوى أبوى الميت وخولتهما مع أنهم من ذوى الأرحام فأورد (من) التبعيضية تنبيها على أن ذوى الأرحام ليسوا منحصرين^(١) فيما ذكر من الأصناف الأربعة ومن يدلى بهم ، وإن أدرج هؤلاء بنوع تأويل^(٢) في المذكورين كان لإيراد كلمة التبعيض بناء على أنه أراد أن كل واحد من هؤلاء وعن يدلى بهم من ذوى الأرحام .

واختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله في تقديم بعض هذه الأصناف على بعض (روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أقرب الأصناف) إلى الميت وأقدمهم في الوراثة عنه (هو الصنف الثاني) وهم الساقطون من الأجداد والجدات (وإن علوا ، ثم الصنف الأول وإن سفلوا ، ثم الثالث وإن نزلوا ، ثم الرابع وإن بعدوا) بالعلو والسفل ، وتابعه في ذلك عيسى بن أبان عن محمد عن

(١) فيكون قوله — وهم أمتاف أربعة — حمريا لا تحقيا

(٢) بأن يقدر وإن علوا وأمثلة عند قوله — ينتمى لك جدى الميت إلخ

أبي حنيفة رحمه الله (وروى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن سماعه عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن أقرب الأصناف وأقدمهم إلى الميت في الميراث (الصف الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، كترتيب العصابات) إذ يقدم منهم الابن، ثم الأب، ثم الجد، ثم الإخوة، ثم الأعمام (وهو المأخوذ للفتوى). ويحكى عن أبي عبد الله الفرائضى أنه كان يوفق بين الروایتين^(١)، ويقول: ما رواه محمد عن أبي حنيفة قوله الأول، وما رواه أبو يوسف قوله الأخير.

وجه الرواية الأولى أن الجد أب الأم أقوى سبياً من أولاد البنات، لأن الأثني التي في درجته — أعني أم الأم — صاحبة فرض، دون الأثني التي في درجة ابن البنت — وهي بنت البنت — فإنها ليست بصاحبة فرض، وأيضاً الجد أب الأم يساوي ولد البنت في الاتصال بالميت بواسطة واحدة، ثم للجد زيادة قرب حكماً، حتى قالوا: لا يقتصر هو بالميت، بخلاف ولد البنت، فإنه يقتصر به، فيكون مقدماً عليه.

والوجه في الرواية المأخوذة للفتوى أن ذوى الأرحام يرثون على سبيل التعصيب من وجه إذ يقدم منهم الأقرب فالأقرب، فوجب أن يعتبروا في التوريث بالعصابات من كل وجه، وقد قدم في العصابات من كل وجه بنو أبناء الميت على الجد أب الأب وسائر العصابات، وإن كان هذا الجد لا يقتصر به، وابن الابن يقتصر به، فكذا في ذوى الأرحام يقدم أولاد البنات على الجد أب الأم.

(وعند ههما) أي عند أبي يوسف ومحمد (الصف الثالث) وهم أولاد الأخوات

(١) هذا التوفيق لدفع الكذب أو الغلط في الروايتين لاني مضمونها

وبنات الإخوة وبنو الإخوة لأم (مقدمٌ على الجدِّ أب الأم) وإن كان قياس مذهبهما في الجدِّ أب الأب — وهو مقاسمة الإخوة والأخوات ما دامت القسمة خيراً له من ثلث جمع المال — يقتضى ألاَّ يقدم الصنف الثالث على الجدِّ أب الأم . وأما أبو حنيفة رحمه الله فقد جرى في ذوى الأرحام على قياس مذهبه في العصبات ، حيث قدم ههنا الجدِّ أب الأم الذى هو فى درجة الجدِّ أب الأب على أولاد أب الميت ، فلا يرثون معه ، كما أن تقديمه — فى قوله الأخير — أولاد الميت فى ذوى الأرحام على الجدِّ أب الأم جار على مذهبه فى العصبات ، حيث كان هناك ابن الابن مقدماً على الجدِّ أب الأب . وذكر بعض الشارحين أنه وقع فى بعض النسخ فى بيان مذهبهما ههنا هذه العبارة (لأنَّ) الأصل (عندهما) أن (كلَّ واحدٍ منهم) أى من الصنف الثالث وأب الأم (أولى من فرعِهِ) أى فرع كل واحد منهم ، كما أن ابن الأخت أولى من ابن ابن الأخت ، وأن أبا الأم أولى من الخال والحالة (وفرعُهُ) أى فرع كل واحد منهم (وإن سفل) ذلك الفرع (أولى من أصلِهِ) قال : ولم يتحصل منها معنى ، فهى من ملحقات بعض الطلبة القاصرين لا من كلام الشيخ ، ولهذا لم توجد فى النسخ القديمة . ولما فرغ من ترتيب الأصناف الأربعة شرع أن يبين كيفية توريث كل واحد منهم فقال ^(١) :

(١) جرى القانون الجديد فى توريث ذوى الأرحام على أصح الروايات عن أبي يوسف ، وترك ما كان معمولاً به من رأى محمد لصوبة فهمه وتطبيقه وعدم سيره على طريقة واحدة فى جميع الأصناف .

فصل

في الصنف الأول الذي هو أولاد البنات وأولاد بنات الابن

كيفية توريث الصنف الأول :

(أو لايم بالميراث أقربهم إلى الميت كبنت البنت ، فإنها أولى من بنت بنت الابن) لأن الأولى تُدلى إلى الميت بواسطة واحدة ، والثانية بواسطة اثنين ، وهذا قول أهل القرابة ، وهم أبو حنيفة وصاحبه وزفر وعيسى بن أبان ، قالوا : استحقاق ذوى الرحم باعتبار معنى العصوبة ، ولهذا قدّم في الأصناف الأربعة مَنْ هو أقرب ، ويستحق الواحد منهم جميع المال ، وفي العصوبة الحقيقية تكون زيادة القرب تارة بقرب الدرجة ، وأخرى بقوة النسب ، كما في تقديم البنوة على الأبوة ، فكذلك فيما فيه معنى العصوبة يثبت التقديم بقرب الدرجة كما يثبت بقوة السبب ، ففي الصورة المذكورة يكون المال كله لبنت البنت . وأما أهل التنزيل — وهم الذين ينزلون المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق ، كعلقمة والشعي ومسروق وأبي عبيدة القاسم بن سلام والحسن بن زياد — فيجعلون المال بينهما كأنه ترك بنتاً وبنت ابن ، فيكون المال بينهما إما أرباعاً^(١) على قياس قول علي رضي الله عنه : ثلاثة أرباعه لبنت البنت ، وربعة لبنت بنت الابن ، لأنه يرى الرد على بنت الابن مع البنت الصليية ، وإما أسداساً على قياس ابن مسعود رضي الله تعالى عنه : خمسة أسداسه لبنت البنت ،

(١) لأن نصيب البنت النصف بثلاثة أسداس ، ونصيب بنت الابن السدس ، فذلك أربعة أسداس يرد عليها أرباعاً

وسدسه لبنت بنت الابن ، لأنه لا يرى الرد على بنت الابن مع الصلية ،
ويستدلون على التنزيل بأن الاستحقاق لا يمكن إثباته بالرأى ، ولا نص
ههنا من الكتاب ولا من السنة أو الإجماع ، ولا طريق سوى إقامة المدلى
مقام المدلى به ، ليثبت له الاستحقاق الذى كان ثابتاً للبدلى به ، فنصيب
كل أصل ينتقل إلى فرعه ، ويؤيده أن من كان منهم ولدأ لصاحب فرض
أو لعصبة كان أولى بمن ليس كذلك ، وليس ذلك إلا باعتبار المدلى به .
ويرد على قولهم أنه يلزم منه أمر فاحش ، وهو حرمان الميراث بكون
المدلى به رقيقاً أو كافراً ، فيكون الشخص محروماً عن الميراث لمعنى فى
غيره ، فوجب أن يكون الاستحقاق باعتبار وصف فيه ، وهو القرابة ،
ولما كان فيه معنى العصوبة قدّم الأقرب . وذهب نوح بن دراج وحشيش
ابن مبشر ومن تابعهما إلى أن المال بينهما أنصافاً ، لأن استحقاقهما إنما هو
باعتبار الوصف العام الذى هو الرحم ، والأقرب والأبعد متساويان فيه ،
وهؤلاء يسمون أهل الرحم .

(وإن استووا فى الدرجة) بأن يملوا كلهم إلى الميت بدرجتين أو
بثلاث درجات ، مثلاً (فولد الوارث أولى من ولد ذوى الرحم كبنت بنت
الابن فإنها أولى من ابن بنت البنت) وذلك لأن الأولى ولد بنت الابن ،
وهى صاحبة فرض ، والثانى ولد بنت البنت ، وهى ذات رحم ، والسبب
فى هذه الأولوية أن ولد الوارث أقرب حكماً . والترجيح يكون بالقرب الحقيقي
إن وجد ، وإلا فبالقرب الحكى .

(وإن استوت درجاتهم) فى القرب (ولم يكن فيهم) مع ذلك الاستواء
(ولد وارث) كبنت ابن البنت وابن بنت البنت (أو كلهم يملون بوارث)

كأن البنت وبنت البنت (فعمد أبي يوسف رحمه الله) في قوله الأخير (والحسن بن زياد يعتبر أبدان الفروع) المتساوية في الدرجات المذكورة (ويقسم المال عليهم) باعتبار حال ذكورتهم وأنوثتهم، سواء (اتفقت صفة الأصول في الذكورة والأنوثة) كما في المثال الذي ذكرناه لإدلائهم كلهم بوارث (أو اختلفت) كما في المثال المذكور لخلوهم عن ولد الوارث^(١) فإن كانت الفروع ذكوراً فقط أو إناثاً فقط تساووا في القسمة، وإن كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين، ولا يعتبر في القسمة صفات أصولهم أصلاً، وهو رواية شاذة عن أبي حنيفة رحمه الله (ومحمد يعتبر أبدان الفروع إن اتفقت صفة الأصول) في الذكورة والأنوثة (موافقاً لهما) أي لأبي يوسف في قوله الأخير والحسن بن زياد (ويعتبر الأصول إن اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الأصول، مخالفاً له) وهو القول الأول لأبي يوسف وأشهر الروایتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والظاهر من مذهبه.

واعلم أن المصنف اختار في نوى الأرحام مقالة أهل القرابة، والمذكور في شرح المبسوط أن الحسن بن زياد من أهل التنزيل كما أشرنا إليه عن قريب، فجعل قوله مع أبي يوسف محل نظر^(٢).

والدليل على القول الأخير لأبي يوسف رحمه الله أن استحقاق الفروع إنما يكون لمعنى فيهم، لا لمعنى في غيرهم، وذلك المعنى هو القرابة التي هي في أبدان الفروع، وقد اتحدت الجهة أيضاً وهي الولادة، فيتساوى الاستحقاق

(١) وهو بنت ابن البنت وابن بنت البنت

(٢) أجيب من هنا بأنه كان الحسن بن زياد روايتاً

فما بينهم ، وإن اختلفت الصفة في الأصول . ألا يرى أن صفة الكفر أو الرق غير معتبرة في المدلى به ، بل إنما تعتبر في المدلى ، فكذا صفة الذكورة والأنوثة تعتبر فيه فقط .

واستدل محمد باتفاق الصحابة على أن للعمة الثلثين ، وللخاله الثلث^(١) ولو كان الاعتبار بأبدان الفروع لكان المال بينهما نصفين ، فظهر أن المعتبر في القسمة هو المدلى به ، فإنه الأب في العمّة والأُم في الخالة . وأيضاً قد اتفقا على أنه إذا كان أحدهما ولد وارت كان أولى من الآخر ، فقد ترجح باعتبار معنى في المدلى به (كما إذا ترك الميِّتُ ابْنًا بِنْتًا وبِنْتًا بِنْتًا ، عندهما) أى عند أبي يوسف والحسن (سيكونُ المالُ بينهما للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين باعتبار الأبدانِ) أى أبدان الفروع وصفاتهم ، فثلثا المال لابن البنت ، وثلثه لبنت البنت (وعند محمدٍ رحمه الله يكونُ المالُ بينهما كذلك ، لأنَّ صفة الأصول مُستفقة) في الأنوثة ، فيعتبر عنده أيضاً أبدان الفروع (ولو تركَ بنتُ ابْنٍ بنتَ وابنَ بنتٍ بنتَ عندهما المالُ بين الفروع أثلاثاً باعتبار الأبدانِ ثلثاه للذكرِ وثلثه للأنثى) كما في الصورة السابقة (وعند محمدٍ يكونُ المالُ بين الأصول أعنى في البطنِ الثاني) الذى هو أول ما وقع فيه الاختلاف بالذكورة والأنوثة (وهو بنتُ البنتِ وابنُ البنتِ أثلاثاً) وحينئذ يكون (ثلثاه لبنتِ ابنِ البنتِ ، لأنَّ ذلك نصيبُ أيها) قد انتقل إليها (وثلثه لابنِ بنتِ البنتِ ، فإنه نصيبُ أمِّه) فانتقل إليه ، فصار الإرث هنا في مذهبه على عكس ما كان عليه في مذهبهما ، وهو أن لأنثى من الفروع ضعف ما للذكر .

(١) لأن العمّة تدلى بالأب والخالة تدلى بالأُم ، ولم يرنا كذلك

ولما كان قول محمد محتاجاً إلى زيادة تفصيل أشار إليه بقوله : (وكذلك عند محمد) أى وكما اعتبر عنده حال الأصول فى البطن الثانى على ما عرفت كذلك يعتبر عنده حال الأصول المتعددة (إذا كان فى أولاد البنات المتساوية فى الدرجة بطون مختلفة) وحينئذ (يقسم المال على أول بطن اختلف فى الأصول) بالذكر والآنوثة ، للذكر مثل حظ الأنثيين (ثم يجعل الذكر) من ذلك البطن (طائفة) على حدة (والإناث) أيضاً (طائفة أخرى) على حدة (بعد القسمة) على الذكر والإناث (فما أصاب الذكر) من أول بطن وقع فيه الاختلاف (يجمع) يعطى فروعهم ، بحسب صفاتهم ، إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الأصول اختلاف فى الذكورة والآنوثة ، بأن يكون جميع ما توسط بينهما ذكوراً فقط أو إناثاً فقط ، وإن كان فيما بينهما من الأصول اختلاف يجمع ما أصاب الذكور (ويقسم على أعلى الخلاف الذى وقع فى أولادهم) ويجعل الذكور ههنا أيضاً طائفة ، والإناث طائفة أخرى ، على قياس ما سبق (وكذلك ما أصاب الإناث) يعطى فروعهن إن لم تختلف الأصول التى بينهما ، فإن اختلفت (يجمع) ما أصابهن (ويقسم على أعلى الخلاف الذى وقع فى أولادهن) ، وهكذا يعمل إلى أن ينتهى بهذه الصورة (وهى هذه ^(١)) :

(١) انظر الصورة الموجودة فى أول ص ١٧٨ ،

أصل المسألة من ١٥ عندهما ، وعند محمد المضروب ٤ ، والتصحيح من ٦٠

٢٠	١	٤	٣	١٢	٩	٣	٨	٢	٦	٢	٦	٤
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
٣	١٠	٩	١٢	٩	٣	٨	٢	٦	٢	٦	٤	٢
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
١٠	٩	١٢	٩	٣	٨	٢	٦	٢	٦	٤	٢	٢
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
٩	١٢	٩	٣	٨	٢	٦	٢	٦	٤	٢	٢	٢
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
١٢	٩	٣	٨	٢	٦	٢	٦	٤	٢	٢	٢	٢
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
١٢	٩	٣	٨	٢	٦	٢	٦	٤	٢	٢	٢	٢

أصل المسألة من ١٥ ، والمضروب ٤ ، والتصحيح من ٦٠

هذه المسألة مشتملة على اثني عشر شخصا من ذوى الأرحام : تسعة منها إناث ، وثلاثة منها ذكور ، وكلهم فى درجة واحدة وهى البطن السادس ، وليس فهم ولد الوارث ، فهى عند أبى يوسف ومن وافقه تصح من خمسة عشر ، لأن كل ابن بمنزلة بنتين ، فيصير المجموع كخمسة عشر بنتاً ، فعدد رموسهن تصحيح المسألة على رأيه ، فلكل واحدة من البنات التسع سهم واحد ، ولكل واحد من البنين الثلاثة سهمان ، وأما عند محمد فإنما تصح هذه المسألة من ستين ، وذلك لأننا إذا قسمنا المال على البطن الأول المشتمل على تسع بنات وثلاثة بنين على قياس ما ذكرناه فى الفروع على مذهب أبى يوسف رحمه الله أصاب البنين ستة أسهم والبنات تسعة أسهم ، فإذا جعلنا الذكور الثلاثة طائفة ، وجمعنا ما أصابهم — أعنى الستة — ونظرنا الى ما هو أسفل من البطن الأول لم نجد فى البطن الثانى اختلافاً ،

بل وجدنا في البطن الثالث يازاء البنين الثلاثة ابناً وبنين ، فقسما الستة عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصاب الابن ثلاثة والبنين ثلاثة ، ثم دفعنا نصيب الابن إلى آخر فروعه ، لأن البطون المتوسطة بينهما متفقة في الأنوثة ، وجعلنا البنين طائفة على حدة ، ونظرنا إلى ما هو أسفل من الثالث ، فلم نجد في البطن الربع اختلافاً ، بل وجدنا في الخامس يازائهما ابناً وبناتاً ، فقسما الثلاثة عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصاب الابن اثنان والبنت واحد ، ثم دفعنا نصيب كل واحد منهما إلى فروعه في البطن السادس ، وكذلك إذا جعلنا البنات التسع طائفة ، وجعلنا ما أصابها — وهو تسعة — ونظرنا إلى ما هو أسفل من البطن الأول لم نجد اختلافاً في البطن الثاني ، بل في البطن الثالث ، حيث وجدنا فيه يازائهن ست بنات وثلاثة بنين ، فإذا نزلنا كل ابن منزلة بنين كان المجموع كائنتي عشرة بنتاً فلا تستقيم عليهن التسعة التي كانت نصيب البنات ، لكن بين التسعة وبين عدد رموسهن — أعني اثني عشر — موافقة بالثلث ، فضربنا وفق عدد الرموس — وهو أربعة — في أصل المسألة — وهو خمسة عشر — فصار ستين ، ومنها تصح المسألة ، إذ كان لطائفة البنين في البطن الأول ستة من أصل المسألة فضرِبها في المضروب الذي هو أربعة تبلغ أربعة وعشرين ، ونقسمها على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة ، فنعطى الابن اثني عشر ، والبنين أيضاً اثني عشر ، ثم ندفع نصيب الابن إلى آخر فروعه من البطن السادس ، لعدم الاختلاف ، ونقسم نصيب البنين على الابن والبنت اللذين يازائهما في البطن الخامس للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصاب الابن ثمانية ، والبنت أربعة ، فنُدفع نصيب كل واحد منهما إلى فروعه في البطن السادس ، وكان لطائفة البنات في البطن

الأول تسعة من أصل المسألة فنضربها في ذلك المضروب — أعني الأربعة — فيحصل ستة وثلاثون ، فإذا نظرنا إلى ماهو أسفل من البطن الأول وجدنا اختلافا في البطن الثالث ، إذ كان فيه يازاء البنات التسع ست بنات وثلاثة بنين ، فقسمنا نصيبهن — أعني الستة والثلاثين — للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصاب البنين ثمانية عشر والبنات ثمانية عشر ، ثم جعلنا الذكور طائفة والإناث طائفة ، ولما نظرنا إلى ماهو أسفل من الثالث وجدنا في الرابع يازاء طائفة البنين ابناً وبنتين ، فقسمنا عليهم ما أصاب البنين الثلاثة للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصاب الابن تسعة ، والبنتين تسعة ، ثم دفعنا نصيب الابن إلى آخر فروعه ، لعدم الاختلاف ، ولم نجد يازاء البنتين في الخامس اختلافاً ، بل في السادس ، إذ كان فيه يازاءهما ابن وبنات فقسمنا عليهما نصيب البنتين — أعني التسعة — للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصاب الابن ستة ، والبنات ثلاثة ، وكذلك وجدنا في الرابع يازاء طائفة البنات الست ثلاث بنات وثلاثة بنين ، فقسمنا عليهم الثمانية عشر للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأعطينا البنين الثلاثة منها اثني عشر ، والبنات ستة ، ثم جعلناهما طائفتين ، ولما نظرنا إلى ماهو أسفل من الرابع وجدنا في البطن الخامس يازاء البنين الثلاثة ابناً وبنتين ، فقسمنا نصيبهم الذي هو اثنا عشر للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصاب الابن ستة والبنتين ستة ، فدفعنا نصيب الابن إلى فرعه في السادس ، وقد وقع فيه يازاء البنتين ابن وبنات ، فقسمنا نصيبهما عليهما ، فأصاب الابن أربعة والبنات اثنتان ، ووجدنا في الخامس أيضاً يازاء البنات الثلاث اللاتي في البطن الرابع ابناً وبنتين ، فقسمنا نصيبهن — أعني الستة — عليهم ، فأصاب الابن ثلاثة والبنتين ثلاثة ، فدفعنا نصيب الابن إلى فرعه

في السادس ، ووجدنا فيه يازاء البنتين ابناً وبنتاً ، فقسماً الثلاثة بينهما ، فأصاب الابن اثنان والبنت واحد ، فإذا جمعنا هذه الأنصبة كلها كانت ستين كما رقت يازاء الفروع في البطن السادس .

(وَكَذَلِكَ مُحَمَّدٌ يَأْخُذُ الصَّغَةَ) أي الذكورة والأنوثة (من الأصل حال القِسْمَةِ عَلَيْهِ وَيَأْخُذُ الْعِدَمَ مِنَ الْفُرُوعِ) يعني أنه إذا قسم المال على الأصل يعتبر فيه صفة الذكور والأنوثة التي فيه ، ويعتبر فيه أيضاً عدد الفروع (كما إذا ترك الميتُ ابْنَيْ بِنْتٍ بِنْتٍ بِنْتٍ وَبَنَاتِ ابْنٍ بِنْتٍ بِنْتٍ وَبَقِيَ بِنْتُ ابْنٍ بِنْتٍ) بهذه الصورة :

ميت

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	ابن
بنت	ابن	بنت
ابني	بنت	بقي

(عند أبي يوسف يقسم المال بين الفروع أسباعاً باعتبار أبدانهم) لأن الابنين كأربع بنات ، ومعهما ثلاث بنات أخرى ، فالجموع كسبع بنات ، فلكل من البنات الثلاث سهم واحد ، ولكل من الابنين سهمان (وعند محمد يقسم المال على أعلى الخلاف أعني في البطن الثاني أسباعاً باعتبار عدد الفروع في الأصول) يعني أنه يقسم المال على البطن الثاني ، وفيه ابن وبنتان ، لكنه يعتبر عدد فروع الابن — وهو اثنان — في الابن ، فيجعله كابنتين ، ويعتبر عدد فروع البنت التي في فروعها تعدد فيها ، فيجعل هذه البنت كبنتين ، وعلى

هذا يكون عدد المجموع في البطن الثاني سبعة، لأن الابن القائم مقام الابنين كأربع بنات، وهناك بنت كبتين، وبنت أخرى هي واحدة، فالجميع كسبع بنات. فيكون للابن في هذا البطن أربعة أسباع المال، وللبنت التي في فروعها تعدُّ سبعان منها، وللبنت الأخرى سبع واحد، ثم إنه يجعل الذكور طائفة والإناث طائفة (فعنده أربعة أسباعه) أي أسباع المال (لبنى بنت ابن البنت، إذ هي نصيب جدِّهما) وهو ذلك الابن الذي نُزل في البطن الثاني منزلة ابنين (و) عنده أيضاً (ثلاثة أسباعه وهو نصيب البنيتين) اللتين نُزلت إحداهما منزلة البنيتين في ذلك البطن (يُقسم على ولديهما — أعنى في البطن الثالث — أضافاً) وذلك لأن البنت التي في الثالث إذا اعتبر فيها عدد فروعها صارت كبتين، فتساوى الابن الذي في الثالث، فيعطى كل واحد منهما نصف ثلاثة الأسباع وهو سبع ونصف سبع (و) حينئذ يكون (نصفه) أي نصف المقسوم الذي هو ثلاثة الأسباع (لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها) وهو الابن الذي كان في البطن الثالث (والنصف الآخر لابنى بنت بنت البنت نصيب أمِّهما) وهى البنت التي ساوت الابن في البطن الثالث (وتصح هذه المسألة من ثمانية وعشرين) وذلك لأن أصل المسألة في التقسيم على أعلى الخلاف الذى هو في البطن الثانى من سبعة كما عرفت، فإذا نظرنا إلى البطن الثالث وجدنا فيه ياراء البنيتين اللتين في البطن الثانى ابناً وبنتاً فلما أخذنا في البنت عدد فروعها صارت كبتين، ووجب أن يقسم عليهما — أى على الابن والبنت — نصيب البنيتين اللتين في الثانى أضافاً، لكن لا نصف صحيحاً لثلاثة الأسباع، فضربنا مخرج النصف في أصل المسألة صار أربعة عشر، فأعطينا منها بتي بنت ابن البنت ثمانية هي نصيب جدِّهما، وأعطينا بنت ابن

بنت البنت ثلاثة نصيب أيها، وأعطينا منها ابني بنت بنت البنت ثلاثة نصيب أمهما ، لكن الثلاثة لا تستقيم عليهما ، فضر بنا عدد رءوسهما في أربعة عشر ، صار المبلغ ثمانية وعشرين ، ومنها تصح المسألة ، فإننا نضرب الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن البنت في اثنين فيصير ستة عشر فهي لها ، ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت في المضروب الذي هو اثنان فيحصل ستة فهي لها ، ونضرب نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فهي لها ، فيعطى كل واحد منهما ثلاثة .

(وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع أحكام ذوى الأرحام) ومن هذا الكلام يعلم ما أشرنا إليه سابقاً من أن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً ، لكن روايته شاذة ليست في قوة الشهرة مثل الرواية الأخرى ، وذكر بعضهم أن مشايخ بخارى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسائل ذوى الأرحام والحیض ، لأنه أيسر على المفتي .

فصل

هذا الفصل تنمة لمباحث الصنف الأول

(علماؤنا رحمهم الله تعالى يعتبرون الجهات في التوريث) أى في توريث ذوى الأرحام (غير أن أبا يوسف يعتبر الجهات في أبدان الفروع لأنه يقسم المال على الفروع) ابتداء ، فيعتبر الجهات فيهم ، وقد اختلف في

قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، فأهل العراق وخراسان على أنه لا يعتبر الجهات ، بل يرث عنده ذو جهتين بجهة واحدة ، كما هو مذهبه في الجدات على ما مر بيانه ، وأهل ما وراء النهر على أنه يعتبر الجهات^(١) وهو الصحيح ، والفرق بين مانحن فيه وبين الجدات أن الاستحقاق هناك بالفرضية ، وبتعدد الجهات لا يزداد فرضهن . وأما الاستحقاق هنا فبمعنى العصوبة ، فيقاس على الاستحقاق بحقيقة العصوبة ، وقد اعتبر فيها تعدد الجهات : تارة للترجيح كالإخوة لأب أو أم مع الإخوة لأب ، وأخرى للاستحقاق كالأخ لأم إذا كان ابن عم ، وكذلك ابن العم إذا كان زوجاً ، فإنه يُعتبر في استحقاقه السبيان معاً ، فكذا فيما نحن بصدده يعتبر السبيان جميعاً ، لكنه يعتبر تعدد الجهات في أبدان الفروع كما ذكرناه (ومُعْتَدٌ يُعْتَبَرُ الْجِهَاتُ فِي الْأَصُولِ) لأنه يقسم المال على أول بطن يختلف من الأصول ، ويأخذ العدد في الأصول من الفروع ، ثم يجعل الذكور طائفةً والإناث طائفةً ، على ما تقرّر في المسألة السابقة (كما إذا ترك الميتُ بنتيَ بنتِ بنتٍ وهما أيضاً بنتا ابنِ بنتٍ ، و) ترك أيضاً (ابنَ بنتِ بنتٍ) بهذه الصورة :

ميت		
بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
ابن	بنتي	

(عند أبي يوسف رحمه الله تعالى) يكون (المالُ بينهم) أي بين الابن

(١) أخذ القاتون الجديد رواية أهل ما وراء النهر عند اختلاف حيز القرابة ، وبراى أهل العراق وخراسان عند عدم اختلافها .

والبنتين في البطن الثالث (أثلاثاً) لأن البنتين ذواتا جهتين فكأنهما بنتان من جهة الأم وبنتان أخريان من جهة الأب (و) حيثذ (صار) الميت (كأنه ترك أربع بنات وابتأوا أحداً ؛ فيكون ثلاثة) أى ثلثا المال (للبنتين) ذواتا الجهتين (وثلاثة للابن) ذى الجهة الواحدة (وعند محمد يقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين سهماً : للبنتين اثنتان وعشرون سهماً ، ستة عشر سهماً من قبل أبيهما ، وستة أسهم من قبل أمهما ، وستة أسهم للابن من قبل أمه) يبان ذلك أنه يقسم عنده المال على البطن الثانى ، وفيه ابن مثل ابنين ، وبنتان لإحدهما كبنتين ، فصار المجموع كسبع بنات ، فالنسالة من عدد روموسين ، فللابن أربعة أسهم ، وللبنات التى فى فروعهاتعدّ سهماً ، وللأخرى سهم واحد ، فإذا جعلنا الذكور فى هذا البطن طائفة والإناث طائفة ، ودفعنا نصيب الابن إلى البنتين — اللتين فى البطن الثالث — أصاب كل واحدة منهما سهماً ، وإذا دفعنا نصيب طائفة الإناث إلى من يارائهن فى البطن الثالث لم يستقم عليهم ، لأن نصيبهن ثلاثة أسباع ، ومن يارائهن ابن وبنتان ، فالمجموع كأربع بنات ، وبين الثلاثة والأربعة مباينة ، فضررنا الأربعة التى هى عدد الروموس فى أصل المسألة — وهى سبعة — صار ثمانية وعشرين ، ومنها تصح المسألة ، كان لابن البنت فى البطن الثانى أربعة ، فإذا ضربناها فى المضروب الذى هو أربعة أيضاً بلغ ستة عشر ، فأعطينا كل واحدة من بنتيه ثمانية ، وكان للبنتين فى البطن الثانى ثلاثة ، فإذا ضربناها فى ذلك المضروب حصل اثنا عشر . فدفعنا إلى ابن بنت البنت ستة ، وإلى بنتى بنت البنت ستة ، فلكل واحدة منهما ثلاثة ، فصار نصيب كل بنت فى البطن الأخير أحد عشر : ثمانية من جهة أبيها ، وثلاثة من جهة أمها .

فصل

في الصنف الثاني من ذوى الأرحام

كيفية توريث الصنف الثاني :

وهم الساقطون من الأجداد والجدات (أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت من أى جهة كان) أى سواء كان الأقرب من جهة الأب أو من جهة الأم ، وقد مر وجه أولوية الأقرب في الصنف الأول ، فأب الأم أولى من أب أم الأم ، وكذا أب أم الأب أولى من أب أم الأب ، وأب الأم أولى من أب أم الأب ، وقس على هذا حال الجدات (وعند الاستواء) في درجات القرب (فن كان يدلى إلى الميت بوارث فهو أولى من لا يدلى إليه بوارث عند أى سهل الفرضى وأن فضل الخفاف وعلى بن عيسى البصرى) فعندهم يكون أب أم الأم أولى من أب أب الأم ، لأنهما متساويان في الدرجة ، لكن الأول يدلى بوارث وهو الجدة الصحيحة أعنى أم الأم ، والثانى يدلى بغير وارث وهو الجد الفاسد أعنى أب الأم الذى لا يرث مع أم الأم ، فكانت أم الأم أقوى ، فأبوها أولى (ولا تفضيل له) أى لمن يدلى بوارث على من يدلى بغير وارث (عند أى سليمان الجرجاني وأبى على البستى) ففي الصورة المذكورة يقسم المال عندهما أثلاثا : ثلثه لأب أم الأم ، وثلثه لأب أم الأم ، وثلث ذلك بأن الترجيح في الأجداد والجدات الفاسدات بالإدلاء بوارث يؤدى إلى جعل المتبوع وهو الجد أو الجدة^(١) تابعا لتابعه ، وهو خلاف المعقول ، وليس يلزم مثل ذلك في الأولاد ، فافترقا (وإن استوت منازلهم) أى درجاتهم في القرب والبعث (وليس فيهم) مع الاستواء في الدرجة (من يدلى بوارث) كأب أم الأب وأم أب أم الأب (أو كان كأبهم يدلون بوارث)

(١) لأنها أصل لا بعدها .

كأب أم أب أب الأب وأب أم أم أم الأب (واتفقت صفة من يدلون بهم) في الذكورة والأنوثة كما ذكرناه من مثال عدم الإدلاء بالوارث ، فإن الجد والجدة في ذلك المثال متحdan فيمن يدلان به فلا يتصور هنا اختلاف في صفة المدلى به (واتحدت أيضاً قرابتهم) بأن يكونوا كلهم من جانب أب الميت أو من جانب أمه كما في ذلك المثال (فالقسمة حينئذ على أبدانهم) أى يجب أن يقسم المال عند اجتماع هذه الشروط باعتبار صفات أبدان الفروع ، للذكر مثل حظ الأنثيين^(١) فيجعل المال في ذلك المثال أثلاثاً : ثلثاه لأب أم الأب ، وثلثه لأم أب أم الأب (وإن اختلفت) مع استواء الدرجة (صفة من يدلون بهم) في الذكورة والأنوثة ، كما في المثال الذى ذكرناه لإدلاء الكل بوارث (يقسم المال على أول بطن اختلف كما في الصنف الأول) أى يقسم بينهم على أن للذكر مثل ضعف نصيب الأنثى ، ثم يجعل الذكور طائفة ، والإناث طائفة ، على قياس ما تقرر في الصنف الأول (وإن اختلفت قرابتهم) مع استواء درجاتهم ، كما إذا ترك أم أب أم أب الأب وأم أب أب أم الأم ، بهذه الصورة :

ميت	
أب	أم
أب	أب
أم	أب
أب	أب
أم	أم

(١) أى إن كانوا مخلفين في الذكورة والأنوثة ، ولا قسم بينهم بالسوية .

(فالثَّانِ لِقَرَابَةِ الْآبِ) وهو نصيب الآب (والثَّلَاثُ لِقَرَابَةِ الْأُمِّ) وهو نصيب الْأُمِّ ، وذلك لأنَّ الذين يدلُّون بالآب يقومون مقامه ، والذين يدلُّون بِالْأُمِّ يقومون مقامها ، فيجعل المال أثلاثاً كأنه ترك أبوين (ثُمَّ مَا أَصَابَ كُلَّ فَرِيقٍ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ كَالْوَرِثَةِ اتَّحَدَتْ قَرَابَتُهُمْ) أى يقسم الثَّلاثان على ذوى قرابة الآب ، والثَّلَاث على ذوى قرابة الْأُمِّ ، على قياس ما عرفت في اتحاد القرابة .

والضابط أن يقال : إما أن يكون هناك استواء في الدرجة أو لا ، فعلى الثاني الاقرب أولى ، وعلى الأول إما أن تتحد القرابة أو تختلف ، فإن اختلفت يقسم المال أثلاثاً كما ذكرنا آنفاً ، وإن اتحدت فإن اتفقت صفة الأصول فالقسمة على أبدان الفروع ، وإن لم تتفق يقسم المال على أعلى الخلاف ، كما ذكر في الصنف الأول ، فتأمل .

فصل

في الصنف الثالث

كيفية توريث الصنف الثالث :

وهم أولاد الأخوات وبنات الإخوة مطلقاً (١) وبنو الإخوة لأم .
(الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول) وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن (أعني أولادهم بالميراث أقربهم إلى الميت) فبنت الأخت أولى من ابن بنت الأخ ، لأنها أقرب (وإن استووا في) درجة (القرب فولد العصة أولى من ولد ذوى الأرحام ، كبنت ابن أخ وابن بنت أخت كلاهما لآب وأم أو لآب أو لأحدتهما لا يبوأم والأخ لآب ، المال كله لبنت ابن

(١) يرجع إلى كل من الأخوات والإخوة .

الأخ لأنها ولد العصبية) الذي هو ابن الأخ، ثم إن المصنف قال ههنا «فولد العصبية»، وقال في الصنف الأول «فولد الوارث»، وأراد بولد الوارث هناك ولد صاحب الفرض فقط، إذ لا يتصور في الصنف الأول ذو رحم هو ولد العصبية وهو في درجة ولد ذى الرحم، وذلك لأن ولد ذى الرحم في البطن الثانى من أولاد البنات، وولد العصبية في البطن الثانى من أولاد البنين إما عصبية كإبن ابن الابن، أو صاحب فرض كبنت ابن الابن، فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب الفرض اختصاراً في العبارة، واختار في الصنف الثالث ولد العصبية لأنه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض في درجة ولد ذى الرحم، وذلك لأن ولد صاحب الفرض في البطن الأول من أولاد الأخوات فقط، وولد ذى الرحم إنما هو في البطن الثانى وما بعده، فلا يتساويان في الدرجة، بخلاف ولد العصبية فإنه قد يكون في درجة ولد ذى الرحم كبنت ابن الأخ مع ابن بنت الأخت (وكو كاتا) أى بنت ابن الأخ وإبن بنت الأخت (لام كان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف^(١) رحمه الله أثلاثاً باعتبار الأبدان) فإن الأصل في الموازاة تفضيل الذكر على الأنثى، وإنما ترك هذا الأصل في الإخوة والأخوات لأم بالنص على خلاف القياس، أعني قوله تعالى «فهم شركاء في الثلث»، وما كان مخصوصاً عن القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه، وليس أولاد هؤلاء في معانهم من كل وجه، إذ لا يرثون بالفرضية شيئاً، فيجرى فيهم ذلك الأصل، وأيضاً تورث ذوى الأرحام بمعنى العصبية فيفضل فيه الذكر على الأنثى كافي حقيقة العصبية (وعند محمد المال بينهما باعتبار الأصول) وهو ظاهر الرواية، والوجه فيه أن استحقاقهما لليراث

(١) هذه رواية شاذة عن أبي يوسف .

بقراءة الأم ، وباعتبار هذه القرابة لا تفضيل للذكر على الأنثى أصلاً ، بل ربما يفضل الأنثى عليه ، ألا يرى أن أم الأم صاحبة فرض بخلاف أب الأم ، فإن لم تفضل الأنثى هنا فلا أقل من التساوى اعتباراً بالمدلى به (وإن استووا في القرب وليس فيهم ولدٌ عصبة) كبنت بنت الأخ وابن بنت الأخ (أو كان كلُّهم أولاد العصبات) كبنتي ابن الأخ لأب وأم أو لأب (أو كان بعضهم أولاد العصبات وبعضهم أولاد أصحاب الفرائض) كبنت الأخ لأب وأم وبنت الأخ لأم (فأبو يوسف رحمه الله يعتبر الأقوى في القرابة) فعنده من كان أصله أخاً لأب وأم أولى من كان أصله أخاً لأب فقط أو لأم فقط ، فبنت بنت أخ لأب وأم أولى عنده من بنت بنت أخ لأب ، ومن كان أصله أخاً لأب أولى من كان أصله أخاً لأم ، كما سيرد عليك تفصيله (ومحمد يُقسمُ المال على الإخوة والأخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول) وهو الظاهر من قول أبي حنيفة رحمه الله (فأصاب كلَّ فريقٍ) من تلك الأصول (يُقسمُ بين فروعهم كما في الصنف الأول) على ما تقرر هناك ، ثم إنه أورد مثالا وأشار إلى قول الإمامين فيه فقال : (كما إذا ترك الميت ثلاث بنات إخوة متفرقات) أي بعضهم لأب وأم ، وبعضهم لأب فقط ، وبعضهم لأم فقط ، (وكذا إذا ترك ثلاثة بنين وثلاث بنات أخوات متفرقات) بهذه الصورة :

ميت

ميت

أخت شقيقة		أخت لأب		أخت لأم	
بنت	ابن	بنت	ابن	بنت	ابن
١	٢	١	٢	١	٢

أخ شقيق		أخ لأب		أخ لأم	
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
-	-	-	-	-	-

(عند أبي يوسف رحمه الله يقسم كل المال بين فروع بني الأعيان ثم بين فروع بني العلات ثم بين فروع بني الأخياف للذكر مثل حظ الأنثيين أرباعاً باعتبار الأبدان) أي يجعل أبدان الفروع وصفاتهم، بمعنى أنه يقدم عنده فروع بني الأعيان على غيرهم، لأنهم أقوى في القرابة، فيجعل المال أرباعاً، فيعطى ابن الأخت لأب وأم رُبعين، وبنت الأخ لأب وأم ربعاً، وبنت الأخت لأب وأم ربعاً آخر، فإن لم يوجد فروع بني الأعيان يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار أبدانهم، لأن قرابة الأب أقوى من قرابة الأم، فيجعل المال بينهم أيضاً أرباعاً: ربعان لابن الأخت لأب، وربع لبنت الأخ لأب، وربع آخر لبنت الأخت لأب، فإن لم يوجد فروع بني العلات يقسم المال على فروع بني الأخياف أرباعاً أيضاً باعتبار الأبدان، فتصح المسألة على رأيه من أربعة (وعند محمد يقسم ثلث المال بين فروع بني الأخياف على السوية أثلاثاً لاستواء أصولهم في القسمة). فإذا اعتبر عدد الفروع في الأخت لأم صارت كأنها أختان لأم فتأخذ هي ثلثي ثلث المال، ويأخذ الأخ لأم ثلثه، ثم ينتقل نصيبهما إلى فروعهما (والباقي) وهو ثلثا المال (بين فروع بني الأعيان أنصافاً باعتبار عدد الفروع في الأصول) فتصير بهذا الاعتبار الأخت لأب وأم كأختين من الأبوين، فتساوى أخاها في النصيب، وحينئذ يكون (نصفه) أي نصف الباقي وهو الثلث (لبنت الأخ نصيب أبيها، والنصف الآخر من ذلك) الباقي (بين ولدي الأخت لأب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأبدان) أي أبدان الفروع لعدم الاختلاف في أصول هذين الفرعين، ولا شيء لفروع بني العلات لأنهم يحجبون بني الأعيان كما سبق (وتصح)

هذه المسألة عند محمد رحمه الله (من تسعة) لأن أصل المسألة من ثلاثة :
 واحد منها لبني الأخياف الثلاثة ، ولا يستقيم عليهم ، واثنان لبني الأعيان :
 واحد منهما لبنت الأخ الأب وأم وواحد لابن الأخت ، منهما مع بنت
 الأخت منهما ، وهما كثلاث بنات ، لأن الابن كبتين ، ولا يستقيم الواحد
 على الثلاث ، لكن بين رموس بني الأخياف ورموس بني الأعيان بمائة ،
 فضر بنا إحدى الثلاثين في أصل المسألة ، وهو ثلاثة أيضاً ، فصارت تسعة ،
 فتصح منها المسألة : كان لبني الأخياف من أصل المسألة واحد ضربناه في
 الثلاثة فكان ثلاثة ، فلكل واحد منهم واحد ، وكان لبني الأعيان من أصلها
 اثنان ضربتهما في الثلاثة فحصل ستة : دفعنا منها ثلاثة إلى بنت الأخ واثنتين
 إلى ابن الأخت وواحدة إلى بنت الأخت (ولو ترك) أي الميت (ثلاث
 بنات بني إخوة متفرقين) بهذه الصورة :

ميت

أخ شقيق	أخ لأب	أخ لأم
ابن	ابن	ابن
بنت	بنت	بنت

(المال كله لبنت ابن الأخ لأب وأم بالاتفاق ، لأنها ولد العصبية)
 الذي هو ابن الأخ لأب وأم ، فتكون مقدمة على بنت ابن الأخ لأم
 (ولها أيضاً قوة القرابة) من جانبي الأب والأم ، فتكون مقدمة على بنت
 ابن الأخ لأب ، وقد زاد بعض الشارحين ههنا مسألة لاعتبار الجهات
 وعدد الفروع في الأصول ، فقال : ولو ترك الميت ابن بنت أخ لأب ،

وبنتي ابن أخت لأب وهما أيضاً بنتا بنت أخت لأب وأم ، وترك أيضاً بنت ابن أخت لأم بهذه الصورة :

ميت

أخ لأب	أخت لأب	أخت شقيقة	أخت لأم
بنت	ابن	بنت	ابن
ابن	بنتي		بنت

عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنتي بنت الأخت لأب وأم لقوة القرابة ، وعند محمد يقسم المال على الأصول التي هي الإخوة والأخوات ويعتبر فيهم الجهات وعدد الفروع ، فما أصاب كل فريق منهم يقسم على فروعهم ، فأصل المسألة عنده من ستة لوجود السدس فيها : واحد منها وهو سدسها للأخت لأم ، وأربعة وهي ثلثاها للأخت لأب وأم ، لانا نعتبر فيها عدد بنتي بنتها فهي كأختين لأب وأم فلها الثلثان ، والباقي منها وهو واحد للأخ والأخت لأب للذكر مثل حظ الأنثيين بطريق العصوبة ، وإذا اعتبرنا عدد بنتي ابن الأخت لأب فيها كانت كأختين لأب ، فالواحد الباقي يكون بينها وبين الأخ لأب نصفين ، فإذا ضربنا مخرج النصف وهو الاثنان في أصل المسألة وهو ستة صار الحاصل اثني عشر ، كان للأخت لأب وأم من أصل المسألة أربعة وقد ضربناها في المضروب أعنى الاثني عشر بلغ ثمانية أعطيناها بنتي بنتها ، وكان للأخت لأم من أصلها واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر فأعطيناها بنت ابنها ، وكان للأخ والأخت لأب من أصلها واحد أيضاً . فحضر بناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر فقسمناهما بين الأخت والأخ لأب

أنصافا لما عرفته ، فلكل واحد منهما واحد ، فدفعنا نصيب الأخ لأب وهو واحد إلى ابن بنته ، ودفعنا نصيب الأخت لأب وهو أيضا واحد إلى بنتي ابنا ، فلا يستقيم عليهما ، فإذا ضربنا عددهما في أصل المسألة وهو اثنا عشر صار أربعة وعشرين ففهما تصح المسألة : كان لبنتي بنت الأخت من الأبوين ثمانية من اثني عشر فضر بناها في المضروب الذي هو اثنان فصار ستة عشر فهي لها ، وكان لبنت ابن الأخت لأم اثنان منها ضربناهما في ذلك المضروب صار أربعة فدفعناها إليها ، وكان لابن بنت الأخ لأب واحد منها فضر بناه في ذلك المضروب فصار اثنين ففهما له ، وكان لبنتي ابن الأخت لأب واحد منها ضربناه في الاثنين فلم يتغيرا ، ودفعناهما إليهما فصار نصيب البنيتين من الجهتين ثمانية عشر ، فلكل واحدة منهما تسعة .

فصل

في الصنف الرابع الذي ينتمى إلى جدّي الميت أو جدّتيه

كيفية توريث النصف الرابع

وهم العات على الإطلاق ، والأعمام لأم ، والأخوال والحالات مطلقا (الحكم فيهم أنه إذا انفرد واحد منهم استحقّ المال كلّهُ لعدم المزاحم) فإذا ترك عمة واحدة ، أو عمّا واحد لأم ، أو خالا واحدا ، أو خالة واحدة — كان المال كله لذلك الواحد المنفرد عن مزاحمه .

فإن قيل : هذا الحكم — أعني استحقاق الواحد للكل عند الانفراد عن المزاحم — مشترك بين الأصناف الأربعة ، فما وجه تخصيص ذكره بهذا الصنف ؟

قلنا : لعله نظر إلى أن يئانه في أبعد الأصناف يفيد جريانه في سائرهما ،
فسلك طريقة الاختصار ، وإنما لم يذكر الأقربية في هذا الصنف لأنهم كلهم
في درجة واحدة . فلا يتصور فيهم أقربية ، بخلاف أولادهم كما سيحي .

(وإذا اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحداً) بأن يكون الكل من
جانب واحد (كالعَمَّاتِ والأعمام لأم) فإنهم من جانب الأب (أو الأخوال
والخالات) فإنهم من جانب الأم (فالأقوى منهم في القرابة أولى بالإجماع
أعنى من كان لأب وأمٍّ أولى بالميراث من كان لأب ، ومن كان لأب
أولى ممن كان لأم) وذلك لأن القرابة من الجانبين أقوى ، وهو ظاهر ،
وكذا قرابة الأب أقوى من قرابة الأم (ذكوراً كانوا أو إناثاً) يعني لافرق
بين أن يكون الأقوى ذكراً أو أنثى ، فعمة لأب وأمٍّ أولى من عمة لأب
ومن عمة وعم لأم ، فإنها أقوى قرابة فتحرز المال كله ، وعمة لأب أولى
من عمة وعم لأم لقوة قرابتها ، وكذا الحال والحالة لأب وأمٍّ أولى بالميراث
من خال أو خالة لأب ، والحال والحالة لأب أولى منهما إذا كانا لأم (وإن
كانوا ذكوراً وإناثاً) أى على تقدير اتحاد حيز القرابة إن اختلط في الصنف
الرابع الذكور والإناث (واستوت أيضاً قرابتهم) في القوة ، بأن يكونوا
كلهم لأب وأمٍّ أو لأب أو لأم (فلذلك مثل حظَّ الاثنين كعمٍّ وعمةٍ
كلاهما لأمٍّ أو خالٍ وخالةٍ كلاهما لأب وأمٍّ أو) كلاهما (لأب أو)
كلاهما (لأم) وذلك لأن العم والعمة يتحدان في الأصل الذي هو الأب ،
وكذا أصل الحال والحالة واحد وهو الأم ، ومتى اتفق الأصل فالعبرة في
التقسمة بالأبدان عندهما جميعاً (وإن كان حيز قرابتهم مختلفاً) بأن تكون
قرابة بعضهم من جانب الأب ، وقرابة بعضهم الآخر من جانب الأم

(فكلاً اعتباراً لقوة القرابة) فيما بين المختلفين في حيزها^(١) فلا يكون من هو أقوى قرابةً لكونه من الجانبين أو من جانب الأب أولى من قرابته من جانب الأم (كعمة لأب وأم وخالة لأم أو خال لأب وأم وعمة لأم فالثلاثان لقرابة الأب وهو نصيب الأب، والثالث لقرابة الأم وهو نصيب الأم) فإذا ترك عمه لأب وأم وعمه لأب وعمه لأم وترك معهن خالة لأب وأم وخالة لأب وخالة لأم، فثلاثا المال لقرابة الأب، أى العات، وثلاثة لقرابة الأم، أى الخالات (ثم ما أصاب كل فريق من قرابتي الأب والأم) يُقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرابتهم فالعمة لأب وأم في المثال المذكور تبرز الثلثين لأن قرابتها أقوى، وكذا الخالة لأب وأم تبرز الثلث لذلك، وإن تعددت العات لأب وأم يقسم الثلثان بينهما بالسوية، وكذا الحال في تعدد الخالات لأب وأم، فيقسم الثلث بينهما على السوية.

فإن قيل: الحكم بأن الثلثين لقرابة الأب والثالث لقرابة الأم يناقض قوله: «فلا اعتبار لقوة القرابة، قلنا: لا منافاة، إذ المراد باعتبار قوة القرابة هو أن يأخذ الأقوى جميع المال كما مر.

فصل

في أولادهم

أى أولاد الصنف الرابع:

قد مر أن الصنف الأول: أولاد البنات وأولاد بنات الابن، وهذه

(١) يعنى أنه لا اعتبار لها في الترجيح لا في زيادة النصيب كما سيذكره فيما بعد.

العبرة بإطلاقها فد تحمل على الأولاد المنسوبة إلى البنات وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة أيضاً ، فإن أريد التصريح بذلك زيد قولنا « وإن سفلوا ، والحكم في الكل — أعني فيمن علا أو سفل — واحد ، كما تقرر ، وأن الصنف الثاني هم الساقطون من الأجداد والجندات وإن علوا ، والحكم في الكل واحد كما عرفته ، والعبرة مطلقة ، وليس في هذا الصنف اعتبار أولاد ، وأن الصنف الثالث أولاد الأخوات وبنات الإخوة وبنو الإخوة لأم ، وهذه العبرة كالأولى تتناول من يكون بواسطة وبلا واسطة ، والحكم أيضاً واحد ، وأما الصنف الرابع وهم العتات والأعمام لأم والأخوال والخالات فليس تتناول العبرة عنهم أولادهم ، فلذلك احتيج إلى تخصيص أولادهم بالذكر وبيان أحكامهم .

(الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول أعني) بذلك (أن أولادهم بالميراث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان) أي سواء كان الأقرب من جهة الأبعد أو من غير جهته ، فبنت العمّة أو ابنتها أولى من بنت بنت العمّة وابن بنتها وبنت ابنتها ، لأنهما أقرب إلى الميت في الرحم من هؤلاء مع اتحاد الجهة ، وبنت الخالة أو ابنتها أولى من بنت بنت الخالة وابن بنتها وبنت ابنتها لما ذكرنا ، وكذلك أولاد العمّة أولى من أولاد أولاد الخالة ، وبالعكس ، لوجود الأقربية مع اختلاف الجهة (وإن استووا في القرب إلى الميت وكان حيز قرابتهم مُتحدّاً) بأن يكون قرابة الكل من جانب أب الميت أو من جانب أمه (فمن كان له قوة القرابة فهو أولى بالاجتماع) من ليس له قوة القرابة ، فإذا ترك ثلاثة أولاد عمت متفرقات كان المال كله لولد عمته لأب وأم ، فإن فقد كان كله لولد عمته لأب ، فإن فقد كان كله

لولد العمّة لأم ، وكذلك الحكم في أولاد أخوال متفرقين أو خالات متفرقات ، وذلك لأن التسلوى في درجة الاتصال بالميت حاصل ، ولا شك أن ذا القربتين أقوى سبباً ، وعند اتحاد السبب يجعل الأقوى سبباً في معنى الأقرب درجة ، فيكون أولى ، وكذا أولاد من لأب لقربة الأب ، وقد سلف أن في استحقاق معنى العصبية تقدّم قرابة الأب على قرابة الأم . واعلم أن هذا الإجماع ليس مطلقاً ، بل هو مقيد بما إذا لم يكن فيهم ولد العصبية ، أما إذا كان فيهم ولد العصبية ففي أولوية من له قوة القرابة خلاف بين ظاهر الرواية وقول بعض المشايخ كما ستقف عليه (وإن استووا في القرب) بحسب الدرجة (وفي القربة) بحسب القوة (وكان حيز قرابتهم متّحداً) بأن يكون الكل من جهة أب الميت أو من جهة أمه (فولد العصبية أولى بمن لا يكون ولد العصبية كبنيت العم وابن العمّة كلاهما لأب وأمّ أو لأب المال كله لبنت العم) لأنها ولد العصبية ، دون ابن العمّة ، وذلك لأن العم لأب وأم أو لأب من العصبات ، بخلاف العمّة فإنها من ذوى الأرحام كالعم لأم ، وفي جانب ولد العصبية قوة ورجحان باعتبار المدلى به ، وعند اتحاد حيز القرابة في صورة تساوى الدرجة تعتبر هذه القوة وإن لم تعتبر عند اختلاف حيزها كما سيأتي (وإن كان أحدهما) أى أحد هذين المذكورين ، وهما العم والعمّة (لأب وأمّ والآخر لأب كان المال كله لمن كان له قوة القرابة) لم يرد بهذه العبارة ما يتبادر من إطلاقها ، لأن العم إذا كان لأب وأم والعمّة لأب فلا خلاف لأحد في أن المال كله لبنت العم ^(١) لأنها ولد العصبية

(١) فلا يتأتى التقييد بقوله بعد — في ظاهر الرواية .

ولها أيضا قوة القرابة، بل أراد بها أن العمة إذا كانت لأب وأم والعم لأب كان المال كله لمن كان له قوة القرابة هو ابن العمة، وحينئذ يتأق الخلاف الذي سنذكره، فكأنه قال: وإن كانت العمة لأب وأم والعم لأب فكل المال لابن العمة (في ظاهر الرواية) لقوة قرابته، دون بنت العم المذكور وإن كانت ولد الوارث (قياساً على خالة لأب) فإنها (مع كونها ولد ذى الرحم) وهو أب الأم فتكون (هى أولى) بالميراث (لقوة القرابة) الحاصلة لها من جهة الأب (من الخالة لأم مع كونها) أى كون الخالة لأم (ولد الوارثة) وهى أم الأم فإنها وارثة، بخلاف أب الأم، وإنما كانت الخالة الأولى أولى من الثانية (لأن الترجيح) أى ترجيح شئ على آخر (لمعنى) حاصل (فيه وهو) فيما نحن بصدده (قوة القرابة) الحاصلة فى الخالة الأولى التى هى من جهة الأب (أولى من الترجيح لمعنى) حاصل (فى غيره^(١) وهو) فى مثالنا (الإدلاء بالوارث) الحاصل فى غير الخالة الثانية التى هى من جهة الأم، فإن الورثة ليست حاصلة فى هذه الخالة، بل فى أمها التى هى أم أم الميت. لا يقال: الإدلاء موجود فى الثانية، كما أن قوة القرابة موجودة فى الأولى. لا نقول: المعنى الذى يُرجَّح به حقيقة هو الورثة الموجودة فى غيرها، والإدلاء هو نوع تعلق لها بتلك الورثة التى ترجح بها، ولولا هذا التعلق لم يتصور ترجيحها بها.

فإن قيل: من أين يستقيم قياس ابن العمة وبنت العم المذكورين على قياس الخاتين المذكورتين، مع أن ترجيح الخالة لأب لمعنى فيها هو قوة

(١) لأن الأول بالقدم والثاني بالواسطة

قرايتها ، بخلاف ابن العمه لأب وأم ، فإن قوة القرابة ليست في ذاته ، بل في أمه ؟ .

قلنا : من حيث إن قوة القرابة تسرى من العمه إلى فرعها ، أو ماترى أن بنت العم لأب وأم أولى من بنت العم لأب ، وليس ذلك إلا باعتبار سرية قوة القرابة من الأصل إلى الفرع ، ولو لا السرية لكان المال كله بينهما نصفين ، لأن كل واحدة منهما ولد العصبة ، وهذا بخلاف العصوبة ، فإنها لا تسرى من العم إلى فرعه الاثنى ، فإن ابن العم عصبة دون بنته ، وإذا سرت قوة القرابة من العمه إلى ابنها كانت حاصلة في ذاته ، فيكون أولى من بنت العم (وقال بعضهم) أى قال بعض المشايخ بناء على رواية غير ظاهرة (المال كله) في الصورة المذكورة (لبنت العم لأب ، لأنها ولد العصبة) بخلاف ابن العمه فإنه ولد ذى الرحم ، ومن هنا علم أن ذلك الإجماع المذكور هناك مقيد بما قيدناه به ثمّة ، لأن بنت العم لأب وابن العمه لأب وأم متساويان في القرب ، وحيز قرابتهم متحد لكونهما من قبل الأب ، ومع ذلك ليس من له قوة القرابة — أعنى ابن العمه — أولى بالإجماع . لمخالفة هذا البعض من المشايخ الذى رُجِّح قوله على ظاهر الرواية بأنه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الأصل المرجوح على فرع الأصل الراجح ، ألا يرى أنه إذا ترك عمه لأب وأم وعماً لأب كان المال كله للعم دون العمه ، فعلى هذا ينبغى أن ترجح بنت العم على ابن العمه (وإن استوّوا في القرب ولكن اختلف حيز قرابتهم) بأن كان بعضهم من جانب الأب وبعضهم من جانب الأم (لا اعتبار) أى فلا اعتبار هنا (لقوة القرابة ولا لولد العصبة في ظاهر الرواية) فلا يكون ولد العمه لأب وأم أولى من ولد الخال

أو الخالة لأب وأم أو لأم ، لعدم اعتبار قوة قرابة ولد العمة ، وكذا بنت العم لأب وأم وليست أولى من بنت الخال أو الخالة لأب وأم ، لعدم اعتبار كون بنت العم ولد العصة (قياساً على عمة لأب وأم) فإنها (مع كونها ذات القرابتين) كونها (ولدة الوارث من الجهتين) أى جهة الأب والأم ، فإن أباهما جد صحيح وعصة ، وأما جدة صحيحة ذات فرض (ليست هى بأولى من الخالة لأب وأم أو لأم) كما مر فى الصنف الرابع ، فلا اعتبار فيها بقوة القرابة ولا بولد العصة ، فكذا فيما نحن بصدده (لكن الثلثين لمن يُدلى بقرابة الأب) لقيامهم مقامه (فيعتبر فيهم) أى فيما بين المدلين بقرابة الأب مع التساوى فى الدرجة (قوة القرابة ثم ولد العصة) وذلك لأنهم لما أخذوا نصيبهم صاروا بالقياس إلى ذلك النصيب متحدين فى الحيز كأن الميت لم يترك من المال إلا مقدار نصيبهم ، فيعتبر فيهم أولاً قوة القرابة ، وثانياً ولد العصة ، كما إذا كان الحيز متحداً فى الأصل على مامر (والثلث لمن يُدلى بقرابة الأم) لقيامهم مقامها (فيُعتبر فيهم قوة القرابة) على قياس ما عرفته فيمن يُدلى بالأب ، ولم يذكر هنا ولد العصة إذ لا يتصور عصبوبة فى قرابة الأم ، قال الإمام السرخسى : ليس استحقاق الثلثين والثلث بما يتغير بكثرة العدد فى أحد الجانبين وقلته فى الآخر ، لأن هذا الاستحقاق إنما هو بالمدلى به أعنى الأب والأم ، ولا اختلاف فيما بالكثرة والقلة ، وهو سؤال أبى يوسف على محمد رحمه الله فى أولاد البنات ، إذ لو كان الاعتبار هناك بالمدلى به لما اختلفت القسمة بكثرة العدد وقلته كما لم تختلف هنا ، ولمحمد رحمه الله أن يفرق بينهما بأن يقول : هناك يتعدّد المدلى به حكماً بتعدد الفروع ، وهنا لا يتعدّد المدلى به حكماً ، وذلك لأن الشيء إنما يتعدد

حكماً إذا كان يتصور ثبوته حقيقة ، ومن البين إمكان التعدد في الأولاد من البنين والبنات فيثبت التعدد فيهم حكماً بتعدد الفرع ، وأما الأب والأم فلا يتصور فيهما التعدد حقيقة ، فكذا لا يثبت التعدد حكماً في القرابات المنشعبة منهما (ثمَّ عند أبي يوسف رحمه الله ما أصاب كلَّ فريق) أى من فريق الأب والأم (يُقسمُ على أبتدآن فرموعهم مع اعتبار عدد الجهات في الفرع ، وعند محمد رحمه الله يُقسمُ المال على أول بطن يختلف مع اعتبار عدد الفرع والجهات في الأصول كما) هو مذهبهما (في الصنف الأول) أعنى في أولاد البنات وأولاد بنات الابن — على ما سلف — فإذا فرضنا أنه ترك ابنت بنت عمه لأب وبنتى ابن عمه لأب هما أيضاً بنتا بنت عم لأب ، وترك مع ذلك بنتى بنت خالة لأب ، وابنتى ابن خالة لأب هما أيضاً ابنا بنت خال لأب ، بهذه الصورة :

ميت

عمة لأب	عمة لأب	عم لأب	خالة لأب	خالة لأب	خال لأب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
ابنى	بنتى	بنتى	بنتى	ابنى	بنتى

فأصل المسألة ههنا من ثلاثة : ثلاثها — وهما اثنان منها — لقرابة الأب ، وثلاثها — وهو واحد — لقرابة الأم ؛ لكن عند أبي يوسف تصح هذه المسألة من ثلاثين ، وذلك لأن ما أصاب فريق الأب اثنان ، وأعدادهم إذا اعتبر عدد الجهات في الفروع أربعة ، لأن البنيتين في هذا الفريق كأربع بنات : بنتان من جهة ابن العمه لأب ، وبنتان من جهة بنت العم لأب ،

لكننا نختصر عدد الرموس ، فنجعل هذه البنات الأربع كابنتين ، فهذا الفريق أربعة أبناء ، ولا استقامة لما أصابهم — أعني الاثنين — على الأربعة ، بل هما متوافقان بالنصف ، فردّ عدد الرموس إلى نصفه — وهوانتان — وما أصاب فريق الأم واحد ، وأعدادهم إذا اعتبر عدد الجهات في الفروع خمسة ، لأننا نحسب الابنين في هذا الفريق أربعة أبناء : ابنان من قبل ابن الحالة لأب ، وابنان من قبل بنت الخال لأب ، ونحسب للاختصار البنتين فيهما ابناً واحداً ، فهذا الفريق خمسة أبناء ، ولا استقامة للواحد على الخمسة ، بل بينهما مباينة ، فتركنا الخمسة بحالها ، ثم نظرنا إلى الاثنين الذي هو وفق رموس فريق الأب ، وإلى هذه الخمسة ، فوجدناهما متباينين ، فضربنا أحدهما في الآخر ، فصار عشرة ، فضربناها في أصل المسألة الذي هو ثلاثة ، صار ثلاثين ، ومنها تصح المسألة ، ثلاثها أعني عشرين لفريق الأب : عشرة منها لابني بنت العم لأب ، وعشرة للبنتين ، وثلاثها أعني عشرة لفريق الأم : ثمانية منها لابنين ، واثنان للبنتين . وعند محمد رحمه الله تصح هذه المسألة من ستة وثلاثين ، لأنه يقسم المال على أول بطن اختلف ، ويعتبر فيهم عدد الفروع والجهات ، ففي فريق الأب يحسب العم لأب عمين هما كأربع عمات ، ويحسب كل واحدة من العمتين لأب عمتين ، فالمجموع ثمانى عمات ، فإذا اختصر في عدد الرموس جعل العم الذي هو كأربع عمات عمًا واحداً ، والأربع الباقية عمًا آخر ، فيعطى كل واحد من هذين العمين واحداً من الثلاثين اللذين هما اثنان ، وفي فريق الأم يحسب الخال لأب كخالين هما كأربع خالات ، ويحسب كل واحد من الخاليتين كخالتين ، بناء على اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول ، فالمجموع هنا أيضاً ثمانى خالات ، وإذا

اختصر في عدد الرموس جعل الحال الذي هو كأربع حالات خالا واحداً ، وجعل الحالات الأربع الباقية بمنزلة خال آخر ، وما أصابهم من أصل المسألة وهو الثلث واحد ، فلا يستقيم على هذين الحالين ، فنضرب عددهما في أصل المسألة وهو ثلاثة يحصل ستة ، فيعطى فريق الأب من هذه الستة أربعة ، ثم يدفع اثنان من هذه الأربعة إلى العم لأب ، ويجعل كطائفة واحدة على حدة ، ويدفع نصيبه إلى آخر فروعه — أعنى بقى بنته — فكل واحدة منهما واحد ، ويدفع الاثنان الآخران من الأربعة إلى العمتين لأب ، ويجعلان طائفة برأسها ، ثم ينظر إلى أسفل العمتين فيوجد ابن كابنين وبنت كابنين لأحدهما العدد من فروعهما ، وإذا اختصر في الرموس جعلت البنات كابن ، فالمجموع ثلاثة بنين ، ونصيب العمتين — وهو اثنان — لا يستقيم على الثلاثة ، بل بينهما مباينة ، فيترك الثلاثة بحالها ، ويعطى فريق الأم من الستة اثنان ، ويدفع من هذين الاثنين واحد إلى الحال ، ويجعل كطائفة ، وواحد آخر إلى الحالين ، ويجعلان كطائفة ، وإذا دفع نصيب الحال — وهو واحد — إلى ابني بنته لم يستقم عليهما ، فيترك عددهما بحاله ، ثم إذا نظر إلى أسفل الحالين وجد ابن كابنين وبنت كابنين ، وإذا اختصر جعل المجموع كثلاثة بنين ، ولا استقامة للواحد عليهما ، فتركنا الثلاثة بحالها ، وإذا نظرنا إلى عدد لرووس والرموس والرموس — أعنى إلى الثلاثة والاثنين والثلاثة — وجد بين الثلاثين بمائة ، فتكتفى بأحدهما ، ووجد بين الاثنين والثلاثة مباينة فنضرب أحدهما في الآخر ، فيحصل ستة ، ثم نضرب هذه الستة في الستة التي هي أصل المسألة ، فيبلغ ستة وثلاثين ، ومنها تصح المسألة : كان لفريق الأب أربعة من أصل

المسألة وقد ضربناها في المضروب الذى هو ستة فصارت أربعة وعشرين
فهى نصيب هذا الفريق من الستة والثلاثين ، وأما نصيب آحادهم منها
فنقول : نضرب نصيب بنتى بنت العم لأب من جهة العم — وهو اثنان — فى ذلك
المضروب صار اثني عشر ، فلكل واحدة منهما ستة ، ونضرب أيضاً نصيبهما
من جهة العمة — وهو الواحد — فى المضروب المذكور فكان ستة ، فلكل
واحدة منها ثلاثة ، فقد حصل لكل واحدة منها تسعة أسهم : ستة من جهة
العم ، وثلاثة من جهة العمة ، ونضرب أيضاً نصيب ابني بنت العمة — وهو
واحد — فى المضروب المذكور فكان ستة لكل واحد منهما ثلاثة ، وبمجموع
هذه الأنصباء أربعة وعشرون ، وكان لفريق الأم من أصل المسألة اثنان ،
فإذا ضربناهما فى المضروب الذى هو الستة بلغ اثني عشر ، فهى نصيب هذا
الفريق من الستة والثلاثين ، وأما نصيب الآحاد فنقول : إذا ضرب نصيب
ابني بنت الخال — وهو واحد — فى ذلك المضروب أعنى الستة — كان
ستة فلكل واحد منهما ثلاثة ، وإذا ضرب نصيب فروع الخالين — وهو
واحد أيضاً — فى ذلك المضروب كان ستة ، فلابني ابن الخالة أربعة من
تلك الستة ، فلكل واحد منهما اثنان ، فقد حصل لكل من الابنين خمسة :
ثلاثة من جهة الخال ، واثنان من جهة الخالة ، ولبنتى بنت الخالة اثنان منها
لكل واحدة واحد ، فللابنين عشرة ، وللبنتين اثنان ، وجميع هذه الأنصباء
اثنا عشر ، فإذا انضمت إلى الأربعة والعشرين كان المجموع ستة وثلاثين .

(ثُمَّ يَنْتَقِلُ هَذَا الْحَكْمُ) الذى ذكرناه مفصلاً فى عمومة الميت
وخثولته وفى أولادهم (إلى جهة عُمُومَةِ أَبِيهِ وَخُثُولَتِهِمَا ، ثُمَّ
إلى أولادهم ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ) إلى جهة عُمُومَةِ أَبِي أَبِيهِ وَخُثُولَتِهِمَا ،

ثم إلى أولادهم ، كما في العصبات (يعنى إذا لم توجد عمومة الميت وختولته وأولادهم ينتقل حكمهم المذكور إلى عم أب الميت لأن عمته ، وخاله وخالته ، وإلى عم أم الميت وعمتها ، وخالها وخالتها ، فإذا انفرد واحد منهم أخذ المال كله لعدم المزاحم ، وإن اجتمعوا واتحد حيز قرابتهم فالأقوى منهم أولى ، ذكر آكان الأقوى أو أثنى ، وإن استوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن اختلف حيز قرابتهم فللقراءة الأب الثلثان ولقراءة الأم الثلث ، إلى آخر ما مر هناك ، فإن لم يوجد هؤلاء كان حكم أولادهم حكم أولاد الصنف الرابع ، فإن لم يوجد أولادهم أيضاً انتقل الحكم إلى عمومة أبوى أبوى الميت وختولتهم ، ثم إلى أولادهم ، وهكذا إلى ما لا يتناهى ، وأشار بقوله « كما في العصبات » إلى أن توريث ذوى الأرحام باعتبار معنى العصوبة كما سلف ، فيعتبر بحقيقة العصوبة ، ولما عُرِف في حقيقة العصوبة الحكم في أعمام الميت نقل ذلك الحكم إلى أعمام أبيه ، ثم إلى أعمام جده ، فكذا الحكم في معنى العصوبة .^(١)

(١) جرى القانون الجديد في هذا الفصل على جمل التقديم أولاً بالإدلاء بالمصحب على الإدلاء بنى الرحم ، وثانياً بقوة القرابة ، وكان المعمول به قبله التقديم بقوة القرابة أولاً على الإدلاء بالمصحب .

تطبيقات على ذوى الأرحام

- (١) مات رجل عن زوجة وابن بنت وبنت بنت ابن .
- (٢) مات رجل عن بنت بنت ابن وابن بنت بنت .
- (٣) مات امرأة عن زوج وبنت بنت بنت وابن أم أب وابن أم أم .

الجواب

- (١) للزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث ، ولابن البنت الباقي لأنه أقرب درجة من بنت بنت الابن ، فيجها .
- (٢) لبنت بنت الابن الميراث دون ابن بنت البنت ، لأنها تدلى بصاحب فرض ، وهو بنت الابن .
- (٣) للزوج النصف لعدم وجود الفرع الوارث ، والباقي لبنت بنت البنت ، ولا شيء لمن معها ، لأنها من الصنف الأول ، وهو يحجب ما بعده من الأصناف .

اختبارات

- (١) مات رجل عن زوجة وبنت بنت ابن وابن بنت ابن وبنت بنت بنت .
- (٢) مات امرأة عن زوج وأب أم أب وأم أب أم وأب أم .
- (٣) مات رجل عن بنت أخ شقيق وبنت أخ لأب وابن أخ لأم .
- (٤) مات امرأة عن زوج وابن عم لأم وبنت عم شقيق وبنت عم لأب .

فصل

في الخنثى

تعريف الخنثى

هو فَعْلَى من الخنث، وهو اللِّينُ والتكسُّر . يقال : خَنَثْتُ الشَّيْءَ فَتَخَنَثَ ، أى عطفته فانعطف ، ومنه سمي المُنْخَنَثُ ، وَجَمَعَ الخنْثَى الخنْثَانُ — بفتح الخاء — كَحُبْلَى وَحَبَالَى . والمراد بها من له آلة الرجال وآلة النساء معا ، أو ليس له شأن منهما أصلا ، على ما نقل من أن الشعبيَّ مُسْتَلٌّ عن ميراث مولود ليس له شيء من الآلتين يخرج من سرِّته شبه بول غليظ . ومثل هذا المخلوق فيه لين وانعطاف .

ميراث الخنثى

(للخنْثَى المشْكل) الإشْكالُ في الخنْثَى من حيث إنه لا بد أن يكون ذكراً أو أنثى ، لانحصار الإنسان فيهما مع كون الذكورة والأنوثة صفتين متضادتين لا يجتمعان ، ثم إن علامة التمييز بينهما عند الولادة وجود الآلتين إلى أن يتبين سائر العلامات بمضى الزمان ، والإشْكال — أعنى الاشتباه — حال الولادة إما بتعارض الآلتين ، وإما بفقدانهما جميعاً ، فإن وقع الاشتباه بالتعارض فالحكم للبَّال ، لأن منفعة الآلة — عند انفصال الولد من الأم — خروج البول ، فهو المنفعة الأصلية للآلة ، وما سواه من المنافع يحدث بعد ذلك ، فإن بَال من آلة الرجال فهو ذكر ، والآلة الأخرى زيادة تحرق في البدن ، وإن بَال من آلة النساء فهو أنْثى ، والآلة الأخرى كثولول في البدن .

روى أن عامر بن الظَّرب العدواني كان من حكماء العرب في الجاهلية

وقد رفع إليه هذه الحادثة ، فَتَحَيَّرَ ، وكان يقول : هو رجل وامرأة . فلم يقبلوه منه ، فدخل بيته للاستراحة ، وتقلب على فراشه ، ولم يأخذه النوم ، فسأله جارية ^(١) صغيرة عن تحيُّره ، فأخبرها بذلك ، فقالت الجارية : دَعِ الحالَ وأتبع المَبَالَ . ويرَوَى « وَحَكَّمِ المَبَالَ » أى اجعله حاكماً ، فخرج وحكم بهذا ، فاستحسنوه ، فهو حكم جاهلى ، وقد قرَّره النبي صلى الله عليه وسلم بما رواه محمد عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى عن الكلبي عن ابن صالح عن ابن عباس من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما سئل : كيف يورث مولود كذلك ؟ قال عليه السلام « من حَيْثُ يَسُوْلُ » وقد روى مثله عن عليٍّ وجابر ، وعن قتادة وسعيد بن المسيب ، فإن كان يُول من الآلتين جميعاً فالحكم لما هو أسبق خروجاً ، لأنه لما خرج من إحداهما حكم حال الخروج بأنه على تلك الصفة ، فلا يتغير هذا الحكم بخروجه من الأخرى ، كما إذا قام رجلٌ بينةً على نكاح امرأة فقضى له بها ، ثم أقام آخر بينةً أخرى لم يلتفت إليها ، ^(٢) وكذا إذا أقام بينة على نسب مولود فحكم له به ، ثم ادعاه آخر وأقام البينة لم يلتفت إلى الثاني ، فإن لم يكن هناك سبقٌ في الخروج فقد قال أبو حنيفة رحمه الله لا علم لى بذلك . وقالوا : يعتبر أكثرهما بولا لأن الكثرة تدل على زيادة القوة . ورد أبو حنيفة رحمه الله ذلك على أبي يوسف . وقال له : هل رأيت قاضياً يزنُّ البول بالأواق ؟ وإذا استوريا في المقدار فقد قالوا : لا علم لنا بذلك . ومن المعلوم أن الاعتراف بعدم العلم دليلٌ على فيقه الرجل وديانته فلا يغمر في ذلك على

(١) هى جاريته أو أمته

(٢) اعترض بأن المقرر أنه يقبل ، وأجيب بأن المراد أنه لا يلتفت إليها على وجه هذه الرأى بل لابد من حضور الرجل الأول أيضاً

أبي حنيفة وصاحبيه رحمهما الله تعالى ، وإذا بلغ صاحبُ الآلئين فلا بد أن يزول ذلك الإشكال بظهور علامة ، لأنه إذا جامع بذكره أو نبت له لحية أو احتلم كاحتلام الرجل فهو رجل ، وإن نهد له ثديان كثندي المرأة أو رأى حيضاً كالنساء أو مجومع كما يجامعن أو ظهر له حبل أو نزل في ثديه لبن فهو امرأة ، فهذه علامات لا بد أن يظهر عليه بعضها عند البلوغ ، وقوله مقبول فيما كان من هذه الأمور باطناً لا يعلمه غيره ، فمن ثمة قلنا : لا يبقى إشكال بعد البلوغ . هكذا ذكره الإمام السرخسي في شرح كتاب الخنثى ، وعند بعض الفقهاء أنه لا اعتبار بنهود الثدي ونبات اللحية ، وأنه إذا أمنى بفرج الرجال أو بال منه وحاض بفرج النساء كان مشكلاً . وكذا إذا بال بفرج النساء وأمى بفرج الرجال ، لأن كل واحد منهما دليل على الانفراد ، فإذا اجتمعا تعارضا ، وإذا أخبر الخنثى بحيض أو منى أو ميل إلى الرجال أو النساء يقبل ، ولا يقبل رجوعه بعد ذلك ، إلا أن يظهر كذبه يقينا ، مثل أن يخبر بأنه رجل ثم يلد فإنه يترك العمل بقوله السابق . هذا ، وإن وقع الاشتباه بفقدان الآلئين جميعا فقد قال محمد رحمه الله : هو عندنا والخنثى المشكل سواء . والمراد أنه قد مات قبل أن يدرك فيتبين حاله بنبات اللحية أو بنهود الثدي .

واختلف العلماء في حكم الخنثى المشكل في باب الإرث ، فجعل المصنف له فصلا على حدة وبين حاله بقوله : للخنثى المشكل (أقلُّ النصيبين) أى نصيب الذكر والآثى (أعنى أسوأ الحالين عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى) يعنى عند محمد وأبي يوسف في قوله الأول (وهو قول عامة الصحابة ، وعليه الفتوى) عندنا .

فإن قيل : لماذا لم يقل له نصيب الآثي ، مع أنه الأقل ؟
قلنا : لأن نصيب الآثي قد يساوى نصيب الذكر ، كما في أولاد الأم ،
وقد يزيد عليه ، كما إذا تركت زوجاً وأماً وأختاً لأم وخنثى لأب ، فالمسألة
من ستة ، وتصح منها إذا جعلت الخنثى ذكراً : فلزوج نصفها وهو ثلاثة ،
وللأم سدسها وهو واحد ، ولولد الأم سدس آخر ، فبقى واحد وهو للخنثى
بالعصوبة ، لكونه أختاً لأب ، وإن جعلته أختى كان أختاً لأب ، وحينئذ
تعول المسألة إلى ثمانية : ثلاثة منها للزوج . وواحد للأم ، وواحد آخر
للأخت لأم ، وثلاثة أخرى للخنثى ، لكونها صاحبة النصف . ومن الظاهر
المكشوف أن ثلاثة من ثمانية أكثر من واحد من ستة .

فإن قلت : فما فائدة تفسيره أقل النصيبين بأسوأ الحالين ؟

قلت : فائدته أنه لو لم يرد بأقل النصيبين أسوأ حالى الذكورة والأنوثة
لاشتبه الأمر علينا فيما إذا كان بحيث يُورث في إحدى الحالين ويحرم
في الأخرى ، كما إذا تركت زوجاً وأختاً لأب وأم وخنثى لأب ، فإنه إذا
جعل أختى كان له سهم من سبعة ^(١) وإن جعل ذكراً لم يكن له شيء ، فلما
أريد بأقل النصيبين أسوأ الحالين كان الحكم شاملاً لهذه الصورة بأنه يجعل
ذكر أو فلا يستحق شيئاً (كما إذا ترك ابناً وبنتاً وخنثى ، للخنثى ههنا نصيب
بنت لأنه متيقن ^(٢) أى معلوم ثبوته على تقديرى ذكره فهو أنوثته ، والزائد
على ذلك مشكوك فلا يستحقه بمجرد الشك .

(وعند) عامر (الشَّعْبِيَّ) وهو قول ابن عباس رضى الله تعالى
عنه للخنثى نصف النصيبين بالمنازعة) بدأ محمد كتاب فرائض الخنثى

(١) لأن حقها حينئذ السدس تكلمة الثلثين ، فبعد العول يكون واحداً من سبعة

بما رواه عن الشعبي من أنه سئل عن ميراث مولود فاقدر الآلتين كما سبق ذكره ، فقال : له نصف حظ الذكر ونصف حظ الأنثى . بناء على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة ، فإنه يقول : أنا ذكر ولى نصيب الذكورة . وهم يقولون : أنت أنثى ولك نصيب الأنوثة . فيُدفعُ إليه نصفُ النصيبين اعتباراً للحالتين ^(١) إذ لا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى ، فيجب أن يُعمل بهما بقدر الإمكان ، وذلك لما ذكرناه . ورُدُّ بأن العمل بهما تجمع بين الصفتين المتضادتين ، وهو محال ، فوجب العمل بالأقل لما قررناه (واختلفا) أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى (في تخريج قول الشعبي) وتقريره (قال أبو يوسف) رحمه الله في المثال المذكور (للابن سهم والبنات نصف سهم وللخنثى نصف النصيبين) وهو (ثلاثة أرباع سهم لأن الخنثى يستحق سهماً) كالابن (إن كان ذكرًا ويستحق نصف سهم) كالبنات (إن كان أنثى ، وهذا) أي استحقاقه لسهم على تقدير ولنصف سهم على تقدير آخر (مُتيقن) ولا ترجيح لأحد التقديرين على الآخر (فيأخذ نصف مجموع النصيبين) عملاً بالتقديرين على حسب الإمكان ، كما ذكر آنفاً ، فيأخذ حينئذ نصف سهم ونصف نصف سهم (أو نقول) بعبارة أخرى (يأخذ النصف المتيقن) الذي هو ثابت على تقديرى الذكورة والأنوثة (مع نصف النصف المتنازع فيه) بينه وبين الورثة ، لرفع النزاع في ثبوت هذا النصف على زعمه وانتفائه على زعمهم (فصار له) أي للخنثى (ثلاثة أرباع سهم) لأن مجموع الأنصاء سهمان وربع سهم ، وذلك (لأنه)

(١) لأن الأصل في المسائل اعتياد الأصول عند التردد

أى أبايوسف (يعتبر السهام والعول) أى البسط إلى الكسر، وبمجموع المسألة المذكورة على الوجه الذى تقرر سهمان وربع، فإذا بسطنا السهمين بضربهما فى مخرج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان الحاصل تسعة أرباع، فنجعلها صحاحا وتصح منها المسألة، فلذلك قال: (وتصح من تسعة) فللابن أربعة، وللبنت اثنان، وللخنثى ثلاثة، فإنها نصف مجموع ما للابن والبنت (أو نقول: لو كان الخنثى منفردا يستحق جميع المال إن كان ذكرا، ونصف المال إن كان أنثى فله نصفهما وهو ثلاثة أرباع المال وللابن مال، وللبنت نصف مال، ومجموعهما مالاان وربيع مال عولاً ومضاربة، وتصح من تسعة، لأنه وقع الكسر الربيع، فاضرب السهمين وربيع السهم فى مخرج الكسر—وهو أربعة—فصير تسعة ومنها تصح. أو) نقول فى تصحيح هذه المسألة بوجه آخر ماله إلى ما تقدم (للابن سهران، وللبنت سهم، وللخنثى نصف النصيين وهو سهم ونصف سهم) والمجموع أربعة أسهم ونصف سهم، فنسط السهام إلى الكسر الذى هو النصف، بأن نضربها فى مخرج، ونزيد عليه هذا الكسر فيحصل تسعة أنصاف، فنجعلها صحاحا (وقال محمد رحمه الله) فى تخرج قول الشعبي فى الصورة المذكورة: (ياخذ الخنثى خمس المال فى هذه المسألة إن كان ذكراً لأن الأولاد حينئذ ابنان وبنت، فالمسألة من خمسة: للابن اثنان، وللخنثى أيضا على تقدير الذكورة اثنان، وللبنت واحد، فللخنثى على هذا التقدير خمسا المال (وياخذ) الخنثى (ربيع المال إن كان أنثى) لأن الأولاد حينئذ ابن وبنتان، فالمسألة من أربعة. فللابن اثنان، ولكل واحدة من البنيتين واحد، فللخنثى على تقدير الأنوثة ربع المال (ياخذ الخنثى نصف) هذين (النصيين وذلك) النصف (خمس وثمن باعتبار الحاليتين) فإن

الخمس نصف الخسين ، والثلث نصف الربع ، فيجموعهما نصف النصيين الثابتين باعتبار حالي الذكورة والأنوثة (وتصح المسألة) على تخرج محمد رحمه الله (من أربعين وهو) العدد (المجتمع من ضرب إحدى المسألتين وهي الأربعة) التي هي مسألة الأنوثة (في) المسألة (الأخرى وهي الخمسة) التي هي مسألة الذكورة ، ثم ضرب الحاصل وهو عشرون (في الحالتين) أعني حالي الذكورة والأنوثة فيبلغ أربعين ، وأخصر من هذا أن يقال : إذا كان للخنثى خمس وثلث وأردنا عدا يصح منه هذان الكسران ضربنا خارج أحدهما في الآخر فيحصل أربعون ، ثم إنه أشار إلى طريق تعيين نصيب كل وارث من الأربعين بقوله : (فمن كان له شيء من الخمسة فضروب) أي فشيئته مضروب (في الأربعة ، ومن كان له شيء من الأربعة فضروب في الخمسة فصار للخنثى) من الضربين (ثلاثة عشر سهماً ، وللأبن ثمانية عشر سهماً وللبنات تسعة أسهم) ويان ذلك أن للخنثى من مسألة الذكورة اثنين ، فإذا ضربناهما في الأربعة حصل ثمانية فهي له ، وكان نصيبه من مسألة الأنوثة واحداً ، فإذا ضرب في الخمسة حصل خمسة فهي أيضاً له ، فصار نصيبه من الأربعين ثلاثة عشر ، وللأبن من مسألة الذكورة اثنان ، فإذا ضربناهما في الأربعة حصل ثمانية فهي له ، وكان نصيبه من مسألة الأنوثة اثنين أيضاً فإذا ضربناهما في الخمسة حصل عشرة فهي أيضاً له ، فصار نصيبه من الأربعين ثمانية عشر ، وللبنات من مسألة الذكورة واحد ضربناه في الأربعة فكان أربعة فهي لها ، وكان لها من مسألة الأنوثة أيضاً واحد ضربناه في الخمسة فكانت خمسة فهي أيضاً لها ، فصار نصيبها من الأربعين تسعة . ولا يذهب عليك أن نصيب الخنثى — أعني ثلاثة عشر في هذه المسألة — كما هو خمس وثلث للأربعين كذلك هو نصف نصيبه بحسب حالته ، لأن نصيبه في حالة الذكورة ستة عشر ، ونصفها

ثمانية ، وفي حالة الأنوثة عشرة ، ونصفها خمسة ، ومجموعهما ثلاثة عشر ،
فالخلاف بين التخريجين إنما هو في الطريق ، لافي المقصود الذي هو نصف
النصيبين ، ثم إن ضرب إحدى المسألتين في الأخرى وضرب ما كان لشخص
من إحدى المسألتين في جميع الأخرى إنما يكونان على تقدير المبينة بين
المسألتين ، أما إذا توافقنا فيضرب وفق إحدىهما في الأخرى ، ويضرب
الحاصل في عدد الحالتين ، ثم يضرب ما لكل شخص من إحدى المسألتين
في وفق الأخرى ، ولا شبهة في ذلك بعد إحاطتك بالقواعد السابقة . وقد
أشار المصنف إليه في الفصل الآتي كما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

واعلم أن مذهب الشافعي رحمه الله أن يأخذ الخنثى المشكل ومن معه
بأخس التقديرين إلى أن ينكشف الحال كما في المفقود والحمل ، فإذا ترك
أخا لأب وأم وولد أخنثى ، فلا شيء للأخ لاحتمال كون الخنثى ذكر أفيجب
الأخ ، وللخنثى نصف المال ، لأن أخس أحواله أن يكون أنثى ، فيوقف
النصف الباقي إلى أن ينكشف حال الخنثى ، وإذا ترك أخا لأب وأم وولدين
خنثيين فلكل واحد منهما ثلث المال ، لاحتمال أن يكون هو أنثى وصاحبه
ذكر ، ويوقف الثلث الباقي إلى انكشاف الحال أو المصالحة بينهم على شيء ،
وقس سائر الصور على ذلك .

ولما كان الحمل مترددا أيضا بين الحالتين أورد فضله عقيب فصل
الخنثى فقال :

فصل في الحمل

في الحمل

مدة الحمل :

(أكثر مدة الحمل سنتان^(١) عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى ، وعند ليث بن سعد^(٢) الفهري ثلاث سنوات ، وعند الشافعي أربع سنين ، وعند الزهري سبع سنين).

لنا حديث عائشة رضي الله عنها فإنها قالت : لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفلانة مغزل^(٣) ومثل هذا لا يعوف قياساً ، بل سماها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وللشافعي ما روى من أن الضحاك ولد لأربع سنين ، وقد نبت ثنياه وهو يضحك فسمى ضحاكاً ، وأن عبد العزيز الماجشوني ولد أيضاً لأربع سنين ، وقد اشتهر في نساء ماجشون أنهم يلدن كذلك ، وروى أن رجلاً غاب عن امرأته سنتين ثم قدم وهي حامل فهم عمر رضي الله تعالى عنه بأن يرجعها ، فقال له معاذ : إن كان لك سيل عليها فلا سيل لك على ما في بطنها . فتركها حتى ولدت ولداً وقد نبت ثنياه ، ويشبه أباه . فقال الرجل : هذا ابني ورب الكعبة . فأثبت عمر نسبه منه ، مع أنه ولد لأكثر من سنتين ، وقال : لو لا معاذ لهلك عمر . رضي الله تعالى عنهما .

(١) ذكر هنا هنا وإن لم يكن من القرائن ليمهد به ليرات الحمل ، وقد جرى القانون الجديد على أن أكثر مدة الحمل سنة أخذاً برأي بني المالكية ولكنه جعلها شمية ، وجرى على أن أقل مدة الحمل تسعة أشهر أخذاً برواية عن ابن حنبل ، ولكنه جعلها — ٢٧٠ — يوماً
(٢) أي ولو بدور بلسكه منزل ، وهو مثل في سرعة الدوران

والجواب عن الأول أن الضحك وعبد العزيز ما كانا يعرفان ذلك من أنفسهما ، ولا عرفه غيرهما ، إذ لا اطلاع لأحد على ما في الرحم سوى الله سبحانه ، ويجوز أن يكون ذلك لانسداد فم الرحم لمرض على سبيل الندرة ، فلا اعتداد به . وعن الثاني أن المراد غيبته عنها قريباً من سنتين ، وإثبات النسب كان بإقرار الزوج .

(وأقلها ستة أشهر) بالاتفاق ، لما روى من أن رجلاً تزوج امرأة في ستة أشهر ، فهم عثمان رضي الله تعالى عنه برجمها ، فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه : أما إنها لو خاصمتك بكتاب الله تعالى لخصمتك ، إذ قال الله تعالى « وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » ، وقال « وَفَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ » ، فإذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل إلا ستة أشهر . فدرأ عثمان رضي الله تعالى عنه الحد عنها ، وأثبت النسب من الزوج ، وروى مثله عن علي رضي الله تعالى عنه . وفي حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه « إِنَّ الْوَلَدَ بَعْدَ مَا مَضَى عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ » ، وبعد ما يُنْفَخُ يَمُوتُ خَلْقَتُهُ فِي شَهْرَيْنِ » ، وحينئذ يتحقق انفصاله مستوى الخلق في ستة أشهر ، ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الطلاق

ميراث الحمل :

(وَيَوْقَفُ لِلْحَمْلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ نَصِيبُ أَرْبَعَةِ بَنِينَ أَوْ نَصِيبُ أَرْبَعِ بَنَاتٍ أَتِيَهُمَا أَكْثَرُ^(١)) وَيُعْطَى بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ أَقَلُّ الْأَنْصَابِ) رواه عنه ابن المبارك ، وبه أخذ شريك النخعي ومالك الشافعي ، وذلك

(١) مثال أكثرية نصيب البنين — زوجة حامل وعم أو أخ ، ومثال أكثرية نصيب البنات — زوجة حامل وإخوان ، فهي من أروسة وعشرين : للزوجة الثمن وللأبوين السدسان وبقى ثلاثة عشر للمصبات على تقدير أربع بنين ، وإذا قدر أربع بنات كان لهن الثلثان أي ستة عشر

للاحتياط ، وقال شريك النخعي : رأيت بالكوفة لآي إسماعيل أربعة بنين في بطن واحد ، ولم ينقل من المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من ذلك ، فاكفينا به .

(وعند محمد يوقف نصيب ثلاثة بنين أو ثلاث بنات أيهما أكثر ، رواه عنه ليث بن سعد) وليست هذه الرواية موجودة في شروح الأصل ، ولا في عامة الروايات (وفي رواية أخرى) عن محمد رحمه الله (يوقف نصيب ابنتين أو بنتين أيهما أكثر ، وهو) قول الحسن (وإحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله ، رواه عنه هشام) وذلك لأن ولادة أربعة في بطن واحد في غاية الندرة ، فلا يبنى الحكم عليه ، بل على ما يعتاد في الجملة ، وهو ولادة اثنين .

ورأى النخعي عن أبي يوسف رحمه الله أنه يوقف نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر (وهذا هو الأصح) (وعليه الفتوى) وذلك لأن المعتاد الغالب ألا تلد المرأة في بطن واحد إلا ولداً واحداً ، فيبنى عليه الحكم ، ما لم يعلم خلافه ، وذكر في فتوى أهل سمرقند أن الولادة إن كانت قريبة توقف القسمة لمكان الحمل ، إذ لو عجلت لم يبالغت لظهور الحمل على خلاف ما قدر ، ولو كانت بعيدة لم توقف إذ فيه إضرار بباقي الورثة ، ولم يبين للقرب حد بل أحيل به على العادة ، وقيل : هو مادون الشهر ، بناء على أنه لو حلف ليقضين حق فلان عاجلاً كان محمولا على مادون الشهر . وفي واقعات الناطقي أنه تقسم التركة ولا يعزل نصيب الحمل ، إذ لا يعلم أن ما في البطن حمل أم لا ، فإن ولدت تستأنف القسمة ، وعند الشافعي رحمه الله أنه لا يدفع إلى أحد منه الورثة شيء ، إلا من كان له فرض لا يتغير بتعدد الحمل وعدم تعدده ،

فإنه يدفع إليه فرضه على تقدير العول إن تُصوّر العول ، وترك الباقي إلى أن ينكشف الحال ، لأن الحمل بما لا ينضب ، فقد روى عن شيخه أنه كان له عشرون ولداً كل خمسة منهم في بطن واحد (ويؤخذ الكفيل) من الورثة (على قوله) أى على قول أبي يوسف رحمه الله برواية الخشاف ، أى يأخذ القاضى منهم كفيلاً على أمر معلوم هو الزيادة على نصيب ابن واحد ، نظر إلى من هو عاجز عن النظر لنفسه ، أعنى الحمل ، كما إذا ترك ابناً وخنثى ، فعند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله تعالى في قوله الأول يعطى الخنثى الثلث والابن الثلثين ، ويؤخذ منه الكفيل عند صاحبه ، وقيل : بل يحتاط هنا فيؤخذ الكفيل عندهم جميعاً ، لأنه إذا تبين دلائل الذكورة في الخنثى كان مستحقاً لما زاد على النصف بما أخذه الابن ، فكذا في الحمل .

(فإن كان الحمل من الميت) بأن خلف امرأة حاملاً (وجاءت) تلك المرأة (بالولد) تمام أكثر مدة الحمل (أى لسنتين عندنا ، ولأربع سنين عند الشافعى رحمه الله) (أو أقل منها) أى من المدة التى هى أكثر زمان الحمل ، سواء جاءت به لستة أشهر أو أقل أو أكثر (ولم تكن) المرأة مع ذلك (أقرت بانقضاء المدة يرث) ذلك الولد من الميت ومن أقاربه (ويورث عنه) لأن وجود الولد فى البطن وقت الموت شرط فى استحقاق الإرث ، فإذا لم تكن أقرت بانقضاء عدتها — مع ثبوت مدة الحمل — حكم بأن الحمل كان موجوداً فى ذلك الوقت (وإن جاءت بالولد لأكثر من أكثر مدة الحمل لا يرث) ذلك الولد من الميت (ولا يورث عنه) من قبله ، إذ قد علم بجميئه كذلك أن علوقه كان بعد الموت ، فلا نسب ولا ميراث ، وكذا إذا أقرت المرأة فى مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان

يتصور فيه انقضاء العدة^(١) ثم جاءت بالولد في تلك المدة فإنه لا يرث ولا يورث عنه ، إذ قد علم بإقرارها أن الحمل لم يكن من الميت .

(وإن كان الحمل من غيره) بأن يترك امرأة حاملا من أبيه أو جده أو غيرهما من ورثته (وجاءت) تلك المرأة (بالولد لستة أشهر أو أقل) من زمان الموت (يرث) ذلك الولد من الميت ، لأنه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت (وإن جاءت) بالولد (لأكثر^(٢) من أقل مدة الحمل لا يرث) إذ لم يتيقن علوقه حينئذ ، ولا ضرورة هنا إلى تقدير وجوده في زمان الموت ، بخلاف ما إذا كان الحمل منه ، فإن العلوق هناك يستند إلى أكثر أوقات الحمل لضرورة إثبات نسبه من الميت بعد ارتفاع النكاح بالموت ، وأما إذا كان الحمل من غيره فنسبه ثابت من ذلك الغير ، فلا ضرورة هنا إلى اعتبار أكثر الأوقات ، بل يجب الاقتصار على ما هو أقل مدة الحمل أو مادونه حتى يتيقن وجوده حال الموت .

وطريق معرفة حياة الحمل^(٣) وقت الولادة أن يوجد منه ما يعلم به الحياة كصوت أو عطاس أو بكاء أو ضحك أو تحريك عضو . (فإن خرج أقل الولد) وظهر منه شيء من هذه العلامات (ثم مات لا يرث) لأنه لما خرج أكثره ميتا فكأنه خرج كله ميتا فلا يرث (وإن خرج أكثره ثم مات يرث) لأن الأكثر له حكم الكل ، فكأنه خرج كله حيا ، والأصل في ذلك ما رواه جابر من أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استهل الصبي »

(١) وأبو حنيفة يقدر زمان انقضاء العدة بالمضي بغيرين وثمانين يوما .

(٢) هذا إذا كان النكاح باقيا ، ولو لم يكن كذلك بأن كان صاحبة ميتا أو كانت مطلقة في العدة فحكم الحمل هنا كحكم ولد الميت في الإرث .

(٣) وهي الصرط الثاني لإرث الحمل .

ورثَ وصُلِّيَ عليه، والضابط في خروج الأكثر أو الأقل ما ذكره بقوله: (فإن خرج الولد مُستقيماً) وهو أن يخرج رأسه أولاً (فالمعتبر صدره) يعني إذا خرج الصدر كله وهو حي يرث، إذ قد خرج أكثره حياً، وإن خرج أقل من ذلك لا يرث (وإن خرج منكوساً) وهو أن يخرج رجله أولاً (فالمعتبر سرته) فإن خرجت السرة وهو حي يرث، إذ قد خرج أكثره حياً، وإن لم يخرج السرة لم يرث.

(الأصل في تصحيح مسائل الحمل أن تصحح المسألة على تقديرين أعني على تقدير أن الحمل ذكر وعلى تقدير أنه أنثى، ثم تنظر بين تصحيحي المسألتين فإن توافقتا بجزء فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر، وإن تباينت فاضرب كلٍّ أحدهما في جميع الآخر فالحاصل تصحيح المسألة، ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسألة ذكورتها في مسألة أنوثته (على تقدير التباين (أو في وقفها) على تقدير التوافق (و) اضرب أيضاً نصيب (من كان له شيء من مسألة أنوثته في مسألة ذكورتها (أو في وقفها) على ذنبك التقديرين (كما ذكرنا (في) ميراث (الخنثى) ومن هنا يعلم ما قلنا فيه هناك من أن المصنف أشار إليه في الفصل الآتي بقوله: (ثم انظر في الحاصلين من الضربين) لكل واحد من الورثة (أي هما أقل يُعطى لذلك الوارث) لأن استحقاقه للأقل مُتيقن (والفضل الذي بينهما) أي بين الحاصلين (موقوف من نصيب ذلك الوارث) لأنه اشتبهه مستحق هذا الفضل هل هو الحمل أو غيره فيتوقف إلى أن يزول الاشتباه (فإذا ظهر الحمل) وزال الاشتباه (فإن كان) الحمل (مستحقاً لجميع الموقوف فيها، وإن كان مستحقاً للبعض فياخذ الحمل ذلك البعض، والباقي مقبوم

بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفاً من نصيبه ، كما
إذا ترك بنتاً وأبوين وامراً حاملاً فالمسألة من أربعة وعشرين على تقدير
أن الحمل ذكرٌ) لأنه اجتمع فيها حينئذ سدسان وثمن وما بقي : فللزوجة
ههنا ثمنها وهو ثلاثة ، ولكل واحد من الأبوين السدس وهو أربعة ، وللبنات
مع الحمل الذكر الباقي وهو ثلاثة عشر (والمسألة من سبعة وعشرين على
تقدير أن الحمل أنثى) لأنه اجتمع فيها على هذا التقدير ثمن وسدسان وثلاثان ،
فهي منبرية وتعمل من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين : فللأبوين ثمانية
وللرأة ثلاثة ، وللبنات مع الحمل الأثني ستة عشر ، وبين عددي تصحيح
المسألتين — أعني أربعة وعشرين ، وسبعة وعشرين — توافقٌ بالثلث ،
لأن خرجه وهو ثلاثة يعدُّهما معاً (فإذا ضرب وفق أحدهما أى ثلثه —
وهو ثمانية من الأول ، وتسعة من الثاني — (في جميع الآخر صار) الحاصل
(مائتين وستة عشر سهماً) ومنها تصح المسألة) إذ على تقدير ذكره للزوجة
سبعة وعشرون ولكل واحد من الأبوين ستة وثلاثون (وذلك لأن
سهام المرأة من مسألة الذكورة — أعني أربعة وعشرين — ثلاثة كما عرفت ،
فإذا ضربت ثلاثة في وفق مسألة الأنوثة — وهو تسعة — بلغ سبعة
وعشرين ، وسهام كل من الأبوين من مسألة الذكورة أربعة ، فإذا ضربناها
في ذلك وفق أيضاً بلغ ستة وثلاثين (وعلى تقدير أنوثته للمرأة أربعة
وعشرون) لأن سهامها من مسألة الأنوثة — أعني سبعة وعشرين — ثلاثة
أيضاً ، فإذا ضربت في وفق مسألة الذكورة — وهو ثمانية — صار أربعة وعشرين
(ولكل واحد من الأبوين اثنان وثلاثون) لأن سهام كل واحد منهما
من مسألة الأنوثة أربعة أيضاً ، فإذا ضربناها في وفق مسألة الذكورة — وهو

ثمانية — صار اثنين وثلاثين (فِيُعْطَى لِلرَّأَةِ) من المائتين والستة عشر (أَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ) لأنها أقل نصيبها على تقديرى ذكورة الحمل وأنوثته (ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم) وهو الفضل بين النصيبين إلى أن ينكشف حال الحمل (و) يوقف (من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم) أى يعطى من المبلغ المذكور كل واحد منهما أقل النصيبين وهو اثنان وثلاثون ويوقف الفضل الذى بينهما . فقد جعل الحمل فى حق الزوجة والأبوين أثني (ويُعْطَى لِلْبَنَاتِ) من ذلك المبلغ (ثلاثة عشر سهماً) وذلك (لأن الموقوف فى حقها نصيب أربعة بنين عند أبى حنيفة رحمه الله) لأن أقل نصيبها إنما يتحقق فى مذهبه على هذا التقدير دون تقدير أربع بنات (وإذا كان البنون أربعة فنصيبها) مما بقى من ذوى الفروض فى مسألة الذكورة ، وهو — أعنى ذلك الباقي — ثلاثة عشر كما سلف (سهم وأربعة أتساع سهم) لآنا إذا أعطينا من الباقي كل ابن سهمين والبنت سهماً واحداً ، بقى أربعة أسهم ، فلكل ابن سهم آخر إلا تسعاً ، فيجتمع للبنت سهم وأربعة أتساع سهم (من أربعة وعشرين) هى وفق مسألة الذكورة ، وهذا النصيب (مضروب فى تسعة) هى وفق مسألة الأنوثة (فصار) حاصل هذا الضرب (ثلاثة عشر سهماً فىها) من المائتين والستة عشر (والباقي) منها بعد ما أعطى الأبوان والزوجة والبنت (موقوف وهو) أى ذلك الباقي (مائة وخمسة عشر سهماً) لأن الذهاب مائة وواحد (فإن ولدت بنتاً واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات) وذلك لآنا جعلنا الحمل أثني فى حق الزوجة والأبوين ، وأعطينا كل واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير الأنوثة ، فقد استوفوا حقوقهم

على تقدير الأنوثة ، فكان جميع ما بقى بعد حقوقهم — وهو مائة وثمانية وعشرون — نصيب البنين أو البنات ، ألا يرى أن نصيبهن من مسألة الأنوثة — أعنى من سبعة وعشرين — ستة عشر ، فإذا ضربت فى وفق مسألة الذكورة — وهو ثمانية — بلغ مائة وثمانية وعشرين فهى حقهن ، وقد أخذت منها البنت ثلاثة عشر فنضمها إلى الباقي الذى هو مائة وخمسة عشر ثم نقسم المبلغ بينهما على السوية ، فإن استقام عليهن قذاك ، وإلا فإن كان بين السهام ورموسهن موافقة فاضرب وفق الرموس فى المائتين وستة عشر فما بلغ تصح منه المسألة ، وإن لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فاضرب جميع عدد الرموس فى جميع المائتين والستة عشر فما حصل كان تصحيح المسألة (وإن ولدت ابناً واحداً أو أكثر فيُعطى للمرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم) أى يعطى للمرأة الثلاثة التى كانت موقوفة من نصيبها فى مسألة ذكورة الحمل ، فيكمل لها حقتن سبعة وعشرون ، وهى أكثر النصيبين ، ويعطى كل واحد من الأبوين الأربعة الموقوفة من نصيبه فى مسألة الذكورة ، فيتم لكل واحد منهما أكثر النصيبين ، وهو ستة وثلاثون (وما بقى) بعدما أخذه هؤلاء الثلاثة وما أخذته البنت — وهو مائت وأربعة — يضم إليه الثلاثة عشر التى أخذتها البنت حتى تبلغ مائة وسبعة عشر ، (يقسم) هذا المبلغ (بين الأولاد) إن صح عليهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن انكسر فصصح المسألة بما عرفته غير مرة ، وإن ولدت ذكراً وأبناً فالحال على قياس ما إذا ولدت ذكراً^(١) كما لا يخفى (وإن ولدت ولداً ميتاً فيعطى للمرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم ويعطى للبنت إلى

(١) فإن الاعتبار للذكور لأنهم يصرن عصبات بهم فكان الجميع ذكور .

تمام النصف وهو) أى ذلك التمام (خسة وتسعون سهماً) لأنها كانت قد أخذت ثلاثة عشر فيكل لها حينئذ نصف التركة وهو مائة وثمانية (والباقي) من المائة والأربعة بعد تكميل النصف (للأب وهو تسعة أسهم لأنه عصة) على ما مر من أن له مع البنت فرضاً وتعييناً .

واعلم أن الميت إذا ترك من لا يتغير فرضه بالحل فإنه يعطى فرضه ، كما إذا ترك جدة وامرأة حاملاً فإنه تعطى الجدة السدس ، وكذا إذا ترك امرأة حاملاً وابناً فللمرأة الثمن ، وأن الوارث إذا كان من يسقط في إحدى حالات الحمل فإنه لا يعطى شيئاً ، لأن أصل استحقاقه مشكوك ، ولا تورث مع الشك ، كما إذا ترك امرأة حاملاً وأخاً أو عمّاً ، فلا شيء للأخ أو العم ، لجواز أن يكون الحمل ابناً ، فما قرنتاه سابقاً إنما هو فيمن يتغير فرضه من الورثة ، والله أعلم .

فصل

في المفقود

تعريف المفقود :

وهو الغائب الذي انقطع خبره ، ولا يدري حياته من موته .

ميراث المفقود :

وحكمه ما أشار إليه بقوله : (المفقود حتى في ماله حتى لا يرث منه أحد) وميت في مال غيره ، حتى لا يرث من أحد (لثبوت حياته) باستصحاب الحال ، وهو المعتبر في إبقاء ما كان على ما كان ، دون إثبات ما لم يكن ، ولهذا لا يثبت استحقاق ورثته لماله ، ولا تزوج امرأته عندنا (١)

(١) وعند مالك إذا مضى أربع سنين يفرق القاضي بينهما وتمتد عدة الوفاة ثم تزوج من شامت .

وهو مذهب علي رضي الله تعالى عنه (ويوقف ماله حتى يصحّ موته أو يمضي عليه مدة . واختلفت الروايات في تلك المدة ، ففي ظاهر الرواية أنه إذا لم يسق أحد من أقرانه حكم بموته) فقيل : المعتبر أقرانه في بلده ، وقيل : المعتبر أقرانه في جميع البلدان . والاولى الأصح كما ذكر في فرائض الإمام الترمثي أنه يعتبر أقرانه في بلده ، لأن الأعمار بما يتفاوت باختلاف الأقاليم والبلدان ، وأيضاً اعتبار جميع الأقران فيه حرج عظيم (وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أن تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه) المفقود ، وهذا مبني على ما اشتهر بين العامة من أنه لا يعيش أحد أكثر من هذه المدة ، وهو من الأكاذيب المشهورة فلا اعتداد به (وقال محمد رحمه الله : مائة وعشرون سنة . وقال أبو يوسف : مائة وخمس سنين) وهاتان الروايتان لم توجدا في الكتب المعتبرة ، وروى عن أبي يوسف أنه إذا مضى مائة سنة من ولادته حكم بموته ، إذ الظاهر في زماننا أنه لا يعيش أحد أكثر من مائة ، وكان محمد بن سلية يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في نفسه أنه خطأ فإنه عاش مائة وسبع سنين (وقال بعضهم تسعون سنة) لأن الزيادة عليها في زماننا في غاية الندرة ، فلا يناف بها الأحكام الشرعية التي مدارها على الأغلب . قال الإمام الترمثي : وعليه الفتوى . وذهب بعضهم إلى أنها سبعون سنة . لما ورد في الحديث المشهور ^(١) في أعمار هذه الأمة (وقال بعضهم) مال المفقود (موقوف إلى اجتهد الإمام) في موته ، وهو مذهب الشافعي ، فإنه قال : إذا مضى مدة يقضى القاضي بأن مثله لا يعيش أكثر من هذه المدة حكم

(١) روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « أعمار أمي ما بين ستين إلى سبعين » .

بموته ، ويقسم المال على ورثته الموجودين حال الحكم به . ثم إن الأليق بطريق الفقه ألاَّ يقدر شيء كما في ظاهر الرواية ، إذ لا مجال للقياس في نصب المقادير ، ولانصر ههنا ، فيجمل على اعتبار أقرانه ونظائره كما في قيم المتلفات ، ومهر مثل النساء .

(و) المفقود (موقوف الحكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحل) فإن كان المفقود ممن يجب الحاضرين لم يصرف إليهم شيء ، بل يوقف المال كله ، وإن كان لا يحجبهم يعطى كل واحد منهم ما هو الأقل من نصيبه على تقديري حال حياة المفقود ومماته (فإذا مضت المدّة) وحكم بموته (فاله لورثته الموجودين عند الحكم بموته) ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك ، لأن شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث (وما كان موقوفاً لأجله) من مال مورثه (يردُّ إلى وارث مورثه الذي وقف) ذلك الموقوف (من ماله) كما في الحل ، إن انفصل حيا استحق نصيبه ، وإن انفصل ميتاً يأخذ الورثة ما كان موقوفاً من نصيبهم ، فكذا ههنا ، إن ظهر المفقود حيا أخذ حقه ، وإن حكم بموته لم يستحق شيئاً بما وقف له .

(الأصل في تصحيح مسائل المفقود أن تصحح المسألة على تقدير حياته ثم تصحح المسألة على تقدير وفاته ، وبإتي العمل ما ذكرناه في الحل) وهو أن ينظر في مسألتى الحياة والوفاة ، فإن توافقتا يضرب وفق إحداهما في جميع الأخرى ، وإن تباينت يضرب إحداهما في الأخرى ، فما حصل من الضرب على الوجهين كان تصحيح المسألة على كل واحد من التقديرين ، ثم يضرب نصيب من كان له شيء من مسألة الوفاة في مسألة الحياة أو في

وفقها ، ثم ينظر في هذين الحاصلين من الضريين ، فيعطى الوارث الحاضر ما هو الأقل من الحاصلين ، ويجعل الفاضل بينهما موقوفا من نصيب ذلك الوارث إلى أن يظهر حال المفقود ، فإذا تركت مثلا زوجا حاضرا وأختين لأب وأم حاضرتين وأخا لأب وأم مفقوداً ، فعلى تقدير كون المفقود ميتاً يكون للزوج النصف ، وللأختين الثلثان ، فالمسألة من ستة لكنها تعول إلى سبعة ، وعلى تقدير كونه حياً يكون للزوج نصف غير عائل ، وللأختين الربع ، لأن أصل المسألة على هذا التقدير اثنان : للزوج واحد ، وواحد للأخ مع الأختين ، فلا يستقيم عليهم ، وهم كأربع أخوات ، فيضرب الأربعة في أصل المسألة فيبلغ ثمانية : أربعة منها للزوج ، واثنان للأخ ، واثنان آخران للأختين لكل واحدة واحد ، فوتر المفقود في حق الأختين خير من حياته ، وهو ظاهر ، وحياته خير للزوج إذ له حينئذ نصف المال بلا عول ، فيعتبر حياة المفقود في حق الأختين فلا يصرف إليهما إلا ربع المال ، ويعتبر موته في حق الزوج ، فلا يعطى إلا ثلاثة أسباع المال ، ويوقف الباقي ، وهذه المسألة تصح من ستة وخمسين ، لأن مسألة الحياة من ثمانية ، ومسألة الوفاة من سبعة ، وبينهما مباينة ، فتضرب إحداهما في الأخرى فيبلغ ستة وخمسين ، وكان للزوج من مسألة الحياة أربعة فإذا ضربناه في مسألة الوفاة — وهى سبعة — بلغت ثمانية وعشرين ، وكان للزوج من مسألة الوفاة ثلاثة ، فإذا ضربت في مسألة الحياة — وهى ثمانية — بلغت أربعة وعشرين ، فيعطى للزوج أربعة وعشرون لأنها أقل الحاصلين وهو النصف العائل ، ويوقف من نصيبه أربعة ، وكان للأختين من مسألة الحياة اثنان ، فإذا ضربناهما في السبعة حصل أربعة عشر ، وكان لهما من مسألة

الوفاة أربعة ، فإذا ضربت في الثمانية صار الحاصل اثنين وثلاثين ، فيصرف إليهما أقل الحاصلين وهو أربعة عشر وهي ربع الستة والخمسين ، فلكل واحدة منهما سبعة ، ويوقف من نصيبهما ثمانية عشر ، فجميع ما يصرف إلى الزوج والأختين ثمانية وثلاثون ، والباقي من الستة والخمسين وهو ثمانية عشر موقوف ، فإن ظهر أن المفقود حتى يدفع إلى الزوج الأربعة الموقوفة ليم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون ، فيكون الباقي وهو أربعة عشر للأخ حتى يكون النصف الآخر بين الأخ والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن ظهر أنه ميت يدفع إلى الأختين الثمانية عشر الموقوفة من نصيبهما حتى يتم لهما أربعة أسباع المال وهي اثنان وثلاثون ، وأما الزوج فقد أخذ نصيبه كسَمَلا وهو أربعة وعشرون .

تطبيقات على الخنثى والحمل والمفقود

- (١) مات رجل عن زوجة وبتى ابن وأم وأخ لاب خنثى .
- (٢) مات رجل عن بنتين وولد ابن خنثى .
- (٣) مات رجل عن زوجة كتائية حبل وأخوين لأم .
- (٤) مات رجل عن زوجة وأم وبنت وابن مفقود وبنت ابن وأخ لاب

الجواب

(١) إذا فرض الأخ لاب ذكر أو يكون عصبه بنفسه ، وتكون المسألة من أربعة وعشرين : للزوجة الثمن ثلاثة ، ولبتى الابن الثلثان ستة عشر ، وللأم السدس أربعة ، والباقي للأخ للآب ، وإذا فرض أثنى تكون المسألة من أربعة وعشرين أيضا ، ويكون الخنثى عصبه مع غيره ، فيأخذ الباقي أيضا بعد الزوج وبتى الابن والام ، وعلى هذا يستوى فرضه ذكرا أو أثنى .

(٢) يفرض الخنثى فى هذه المسألة أثنى ، لأنه على هذا الفرض لا يأخذ شيئا ، لاستكمال بنتى الصلب الثلثين ، فيكون هذا أسوأ حاله .

(٣) إذا فرض الحمل ذكرا تكون الزوجة محرومة لأنها كتائية ، ويكون له كل المال لأنه يحجب الأخوين لأم ، وإذا فرض أثنى تكون الأم محرومة أيضا ، وكذلك يكون الأخوان لأم محجوبين ، فيأخذ الحمل المال كله فرضا وردا ، ولكنه لا يأخذ شيئا إلا بعد الولادة .

(٤) إذا فرض الابن المفقود حيا تكون المسألة من أربعة وعشرين : للزوجة الثمن ثلاثة ، وللأم السدس أربعة ، وتحجب بنت الابن والأخ للآب ، فيكون الباقي للابن والبنت على أن له ضعفها ، وهو سبعة عشر لا ينقسم

على رؤوسهم ، وهي ثلاثة يجعل الابن في منزلة بنتين ، فتضرب في أصل المسألة ، فيحصل — ٧٢ — للزوجة منها تسعة ، وللأم اثنا عشر ، وللبنت سبعة عشر ، وللابن أربعة وثلاثون ، وإذا فرض الابن المفقود ميتا تكون المسألة من أربعة وعشرين أيضا ، وتضرب في ثلاثة لتوحيد الأصلين فيحصل — ٧٢ — للزوجة منها تسعة ، وللأم اثنا عشر ، وللبنت النصف بستة وثلاثين ، ولبنت الابن السدس باثني عشر ، وللأخ لأب الباقي وهو ثلاثة ، وبهذا نجد أن فرضه حيا خير له ، إذ يحجز له أربعة وثلاثون من اثنين وسبعين ، ونجد أن نصيب كل من الزوجة والأم لم يتغير ، وأما نصيب البنت فقد تغير ، فيحفظ لها الأقل وهو سبعة عشر ، ولا تعطى بنت الابن ولا الأخ شيئا ، فإن ظهر المفقود حيا أخذ أربعة وثلاثين ، وإن ظهر ميتا أكملنا للبنت نصيبها ، وهو ستة وثلاثون من اثنين وسبعين ، وأعطينا بنت الابن اثني عشر ، والأخ لأب الباقي وهو ثلاثة .

اختبارات

- (١) ماتت امرأة عن زوج وأم حبل من غير أيها وعم شقيق .
- (٢) مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وبنت وزوجة ابن حبل .
- (٣) مات رجل عن زوجة وبنتي ابن وأم وولد خنثى .
- (٤) مات رجل عن زوجة وبنت وبنت ابن وابن ابن مفقود .

فصل

في المرتد

ميراث المرتد :

(إذا ماتَ الرَّجُلُ الْمُرْتَدُّ) على ارتداده (أَوْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ) وحكم القاضي بلحاظه فما اكتسبه في حال إسلامه فهو لورثته المسلمين ، وما اكتسبه في حال ردته ^(١) يوضع في بيت المال (هذا حكمه) عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما الكسبان جميعاً لورثته المسلمين ، وعند الشافعي رحمه الله الكسبان جميعاً يوضعان في بيت المال (في أحد قوله بطريق أنه في ، وفي قوله الآخر بطريق أنه مال ضائع ، نص الموفى على مذهبه في المختصر .

لأبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن المرتد يجب على رده إلى الإسلام ، فيحكم عليه في حقورثته بأحكامه ، فكلا الكسبين ملك له ، ولهذا يقضى منهما ديونه مع الاختلاف في كيفية القضاء ، فكلاهما لورثته .

ولأبي حنيفة رحمه الله الفرق بين الكسبين بأن حكم موته مستند إلى وقت رده ، لأنه صار هالكا بالردة ، فيمكن استناد التوريث في ما اكتسبه في زمان إسلامه إلى قبيل ذلك الوقت ، لأنه كان موجوداً في ملكه حينئذ ، فيكون توريثاً للبسم من المسلم ، ولا يمكن فيما اكتسبه في حال رده أن يستند توريثه إلى زمان إسلامه ، إذ لم يكن موجوداً في ملكه في ذلك الزمان ، فلو قضى به لورثته لكان توريثاً للمسلم من الكافر ، فلا يجوز .

(١) وقبل لحوقه بدار الحرب لا سابق

(وما اكتسبه بعد الحقوق بدار الحرب فهو في الإجماع) لأنه اكتسبه وهو من أهل الحرب ، والمسلم لا يرث من الحرب .

(وكسب المرتد جميعاً) أى سواء اكتسبته في حال إسلامها أو في ردتها قبل الحقوق بدار الحرب (لورثتها المسلمين ، بلا خلاف بين أصحابنا) وذلك لأن المرتدة لا تقتل عندنا ، بل تحبس حتى تسلم أو تموت ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء . وأيضاً الأصل تأخير العقوبة إلى دار الجزاء ، وإنما عُدل عنه في الرجل لنفع شرٍ ناجز يتوقع منه وهو الحرب ، بخلاف المرأة ، وإذا لم تزل بارتداها عصمة نفسها لم تزل عصمة مالها ، وكل واحد من الكسبين ملكها فهو لورثتها ، إلا أنه لا ميراث منها لزوجها ، لأنها بنفس الردة قد بانت منه ولم تصر مشركة على الهلاك ، فلا تكون كالفارّة المريضة^(١) إذا لحقت بدار الحرب زالت عصمتها في نفسها لأنها تسترق ، والاسترقاق إلتلاف حكم ، وتزول عصمة مالها أيضاً ، ذكره الإمام السرخسي في شرح السّير الصغير ، وذكر في شرح السّير الكبير أن الذمي إذا نقض العهد ولحق بدار الحرب كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد ولحق بدار الحرب ، وذلك لأنه من أهل دارنا فتجرى عليه أحكام المسلمين .

(وأما المرتد فلا يرث) من أحد (لا من مسلم ولا من مرتدٍ مثله) لأنه جان بارتداده ، فلا يستحق الصلة الشرعية التي هي الإرث ، بل يُحرّم عقوبة كالقاتل بغير حق ، وأيضاً المرتد لأملة له لأن ما انتقل إليها لا يقرّ عليها ، ويعتبر في الميراث الملة ، وهو نظير الحكم في نكاحه ، فليس للمرتد

(١) فإن زوجها يرث منها لأنها تكون بالردة فاصلة لإبطال حقه فارة عن ميراثه .

أن يتزوج مسلمة ولا كافرة أصلية ولا مرتدة، لأن النكاح يعتمد الملة ولا ملة له (وكذلك المرتدة) لا ترث من أحد، لأنها ليست ذات ملة (إلا إذا ارتدت أهل ناحية بأجمعهم فحينئذ يتوارثون) أي يرث بعضهم من بعض، لأن دارهم صارت دار حرب لظهور أحكام الكفر فيها، فتقتل رجالهم، وتسبي نساؤهم وذرايعهم، كما فعل أبو بكر بنى خيفة، فأصاب علياً رضى الله تعالى عنه من سيهم جارية فولدت له محمد بن الحنفية، وسبي على رضى الله تعالى عنه ذرية بنى ناجية لما ارتدوا، ثم باعهم من مصقلة بن هيسرة بمائة ألف درهم.

واختلفت الروايات في أن أى وارث يعتبر في قسمة مال المرتد، فروى الحسن عن أبي خيفة أن من كان وارثه وقت ردة وبقى إلى موت المرتد فإنه يرثه، ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك، حتى لو أسلم بعض قرابته بعد ردة أو ولد له من علوق حادث بعد ردة لم يرث منه، وروى أبو يوسف رحمه الله عنه أنه يعتبر وجود الوارث وقت الردة، ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل المرتد، بل يكون ميراثه لورثته، وروى محمد عنه — وهو الأصح — أنه يُعتبر من كان وارثاً حين قُتل أو مات، سواء كان موجوداً حال ردة أو حدث بعدها.

فصل

في الأسير

ميراث الأسير :

(حكمُ الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ، ما لم يفارق دينه)
 ميرث ويورث منه ، لأن المسلم من أهل دار الإسلام أينما كان ، ألا ترى
 أن زوجته التي في دار الإسلام لا تبين منه ، فلا سُرم كما لا يؤثر في قطع
 عصمة النكاح لا يؤثر أيضاً في الميراث (فإن فارق دينه فحكمه حكمُ
 المرتد) إذ لا فرق بين أن يرتد في دار الإسلام ثم يلحق بدار الحرب ،
 وبين أن يرتد في دار الحرب ويقيم فيها ، فإنه على التقديرين يصير حرياً
 (فإذا لم تعلم ردة ولا موته فحكمه حكمُ المفقود) فلا يقسم ماله ،
 ولا تزوج امرأته حتى ينكشف خبره ^(١) فإن ادعى ورثته أنه ارتد في دار
 الحرب لم يقبل في ذلك إلا بشهادة مسلمين عدلين ، فإذا شهدا حكمُ
 القاضى بوقوع الفرقة بينه وبين امرأته ، وقسم ماله بين ورثته ، لأنه ميت
 حكماً عند قضاء القاضى ، فإن جاء بعد قضاؤه وأنكر الردة لم ينقض القاضى
 حكمه ، فلا يرد عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائماً بعينه في يد
 وارثه ، كما في المرتد المعروف إذا جاء ثائباً ، وإذا سمع القاضى شهادة
 العدلين ولم يحكم بها بعد حتى جاء ثائباً وأنكر الردة كان ماله له على حاله ،
 ارتد أو لم يرتد ، لكن القاضى يزكى الشاهدين ، فإن عدلاً أبان منه امرأته ،
 لأن ذلك حكم يثبت بنفس الردة ، ولا يحكم بعق مدبريه وأمهات
 أولاده ، لأنه حكم يثبت بالموت ، ولا يكون للردة حكم الموت إلا إذا
 اتصل به قضاء القاضى .

(١) أو لا يبقى أحد من أفراده على ما مر في المفقود .

فصل

في الغرقى والحرقى والهدمى

ميراث الغرقى والحرقى والهدمى:

(إِذَا مَاتَ جَمَاعَةٌ) (وَيَيْنَهُمْ قَرَابَةٌ) (وَلَا يَذَرُ أَحَدُهُمْ مَاتَ أَوْ لَا) كَمَا إِذَا غَرَقُوا فِي السَّفِينَةِ مَعًا، أَوْ وَقَعُوا فِي النَّارِ دَفْعَةً، أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِمْ جِدَارٌ، أَوْ سَقَفُ بَيْتٍ، أَوْ قَتَلُوا فِي الْمَعْرَكَةِ وَلَمْ يَصْلَمْ التَّقْدِمُ وَالتَّأَخَّرُ فِي مَوْتِهِمْ، (جَعَلُوا كَأَنَّهُمْ مَاتُوا مَعًا، فَالْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَوَرَّثِيهِ الْأَخْيَاءُ، وَلَا يَرِثُ بَعْضُهُمْ هَؤُلَاءِ الْأَمْوَاتِ مِنْ بَعْضٍ. هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ) عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ نَصٌ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَوْطَأِ، وَكَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ كَمَا سَنَذْكُرُهُ (وَقَالَ عَلَى وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا) فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُمَا (يَرِثُ بَعْضُهُمْ) أَيْ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الْأَمْوَاتِ (مِنْ بَعْضٍ، إِلَّا تَمَّ وَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ مَالٍ صَاحِبِهِ) فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْهُ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَلَا شَكَّ فِي بَطْلَانِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى. وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ اسْتِحْقَاقِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِيرَاثَ صَاحِبِهِ هُوَ حَيَاتُهُ بَعْدَ مَوْتِ صَاحِبِهِ وَقَدْ عُرِفَتْ حَيَاتُهُ بَيِّنِينَ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِهِ، وَسَبَبُ الْحَرَمَانِ مَوْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَهُوَ مُشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَثْبُتُ الْحَرَمَانُ بِالشَّكِّ، إِلَّا فِيمَا وَزَنَهُ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ، وَهِيَ أَنْ تُورِثَ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ بِتَوْقُفٍ عَلَى الْحُكْمِ بِمَوْتِ صَاحِبِهِ قَبْلَهُ، فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَرِثَ صَاحِبُهُ مِنْهُ، لَكِنْ مَائِثَةٌ بِالضَّرُورَةِ لَا يَتَعَدَّى عَنْ حُلْهَا، وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ يَتَمَسَّكَ فِيهِ بِالْأَصْلِ، فَإِنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ، كَمَنْ يَقْنُ بِالطَّهَارَةِ وَشَكَّ فِي الْخُذْثِ أَوْ بِالْعَكْسِ.

ولنا أن سبب استحقاق كل منهما ميراث صاحبه غير معلوم يقيناً ،
ومالم يتيقن^{*} بالسبب لم يثبت الاستحقاق ، إذ لا يتصور ثبوته بالشك ، ريبانه
أن السبب ههنا بقاءه حيا بعد موت مورثه ، وإنما يعلم ذلك بطريق الظاهر
واستصحاب الحال ، دون اليقين ، إذ الظاهر بقاء ما كان على ما كان عليه ،
وهذا البقاء لانعدام الدليل المزيل ، لالوجود الدليل المبقى ، فيعتد باستصحاب
الحياة في بقاء ما كان لافي إثبات مالم يكن كحياة المفقود ، تجعل ثابتة في نفي
التوريث عنه لافي استحقاق الميراث من مورثه ، وأيضا قد ظهر الموتان
ولم يعلم السبق فيجعل كأنهما وقعا معا ، كما إذا تزوج امرأة ثم تزوج أختها
ولم يدر السابقة منهما ، فإنه يجعل كأنهما وقعا معا فيفسد النكاحان ، فكذا
ههنا يجعل الأخوان مثلا كأنهما ماتا معا حقيقة ، فلا يرث أحدهما من
الآخر ، كما في صورة اجتماع الموتين حقيقة ، وقد روى^(١) خارجة بن زيد
ابن ثابت عن أبيه أنه قال : أمرني أبو بكر الصديق بتوريث أهل الإمامة ،
فورثت الأحياء من الأموات ، ولم أورث الأموات بعضهم من بعض ،
وأمرني عمر رضي الله تعالى عنه يتوزيت أهل طاعون عمواس ، وكانت
القبيلة تموت بأسرها ، فورثت الأحياء من الأموات ، ولم أورث الأموات
بعضهم من بعض . وهكذا نُقِلَ عن علي كرم الله تعالى وجهه في قتلى
الجمَل وصِفِّين .

فإذا غرق أخوان أكبر وأصغر وخطف كل منهما أما وبنتا ومولى ،
وترك كل منهما تسعين درهما ، فعندنا يقسم تركه كل واحد منهما ، فيعطى
لأُم كل منهما سدس تركته وهو خمسة عشر ، ولبنات كل منهما النصف

(١) هذا هو الذي وعده بقوله فيما سبق — كما سنذكره ..

وهو خمسة وأربعون ، ولمولاه ما بقى وهو ثلاثون . وعند على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما فى إحدى الروايتين عنهما يحكم بموت الأكبر أولا فتقسم تركته ، فللأم السدس خمسة عشر ، وللبنات النصف وهو خمسة وأربعون ، وللأصغر ما بقى ثلاثون ، ثم يحكم بموت الأصغر ، فيقسم تركته كذلك ، فقد بقى من تركته كل منهما ثلاثون ، وهو ماورث كل منهما من صاحبه ، فللأم من ذلك الباقي السدس وهو خمسة ، ولابنة كل منهما نصفه وهو خمسة عشر ، والباقي للولى ، لأن كل واحد منهما لا يرث من صاحبه ماورث منه ، فقد اجتمع لأم كل واحد منهما عشرون ، ولبنته ستون ، ولمولاه عشرة كاملة . والله — سبحانه — أعلى وأعلم .

أنهى بفضل الله وتوفيقه ما قمت به من التعليق على شرح السراجية ، وقد اخترته من حاشية الفنارى عليه ، وأضفت إلى هذا ما وضعته من التطبيقات والاختبارات ، ونهت على ما يجب التنبية عليه من قانون الميراث الجديد ، ثم نشرت هذا القانون فى آخر الكتاب ، ليكون الطلاب على بصيرة بما جد فى عصرهم ، وتوسع بهذا ثقافتهم .

قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

نحن فاروق الاول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ والنواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعمل في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواريث بالأحكام المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أحكام المواريث

الباب الأول — في أحكام عامة

مادة ١ — يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضي .

مادة ٢ — يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً .

ويكون الحمل مستحقاً للإرث إذا توافر فيه ما نص عليه في المادة ٣ .

مادة ٣ — إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولاً فلا استحقاق لأحدهما في تركة الآخر سواء أكان موتهما في حادث واحد أم لا .

مادة ٤ — يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي :

أولاً — ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن .

ثانياً — ديون الميت .

ثالثاً — ما أوصى به في الحبد الذي تنفذ فيه الوصية .

ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة فإذا لم يوجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتي :

أولا - استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره .

ثانيا - ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية .

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقي منها إلى الخزانة العامة .

مادة ٥ - من موانع الإرث قتل المورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً

أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه إذا

كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة .

ويعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى .

مادة ٦ - لاتوارث بين مسلم وغير مسلم .

واختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين .

ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث

الأجنبي عنها .

الباب الثاني - في أسباب الإرث وأنواعه

مادة ٧ - أسباب الإرث الزوجية والقرابة والعصوبة السيية .

يكون الإرث بالزوجية بطريق الفرض .

ويكون الإرث بالقرابة بطريق الفرض أو التصيب أو بهما معا أو بالرحم

مع مراعاة قواعد الحجب والرد .

فإذا كان لوارث جهتا إرث ورث بهما معا مع مراعاة المادتين ١٤ و ٣٧ .

القسم الأول - في الإرث بالفرض

مادة ٨ - الفرض سهم مقدّر للوارث في التركة ويبدأ في التوزيع بأصحاب

الفروض وهم : الأب ، الجد الصحيح وإن علا ، الأخ لأم ، الأخت لأم ، الزوج ،

الزوجة ، البنات ، بنات الابن وإن نزل ، الأخوات لأب وأم ، والأخوات لأب ،
الأم ، الجدة الصحيحة وإن علت .

مادة ٩ — مع مراعاة حكم المادة ٢١ للأب فرض السدس إذا وجد للبت
ولد أو ولد ابن وإن نزل .

والجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى وله فرض السدس
على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

مادة ١٠ — لأولاد الأم فرض السدس للواحد والثلاثين فأكثر
ذكورهم وإناتهم في القسمة سواء . وفي الحالة الثانية إذا استغرقت القروض التركة
بشارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الإخوة الأشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة
أو أكثر ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

مادة ١١ — للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل والربع
مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

والزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا إذا مات الزوج وهي في العدة أو الزوجات
فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل واثنان مع الولد أو ولد
الابن وإن نزل .

وتعتبر المطلقة بائنا في مرض الموت في حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق ومات
المطلق في ذلك المرض وهي في عدته

مادة ١٢ — مع مراعاة حكم المادة ١٩ :

(١) للواحدة من البنات فرض النصف وللثنتين فأكثر الثلثان .

(ب) وبنات الابن الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت أو بنت ابن
أعلى منهن درجة ولهن واحدة أو أكثر السدس مع البنت أو بنت الابن الأعلى درجة

مادة ١٣ — مع مراعاة حكم المادتين ١٩ و ٢٠

(١) للواحدة من الأخوات الشقيقات فرض النصف وللثنتين فأكثر الثلثان

(ب) وللأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود أخت شقيقة ولهن واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة .

مادة ١٤ — للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل أو مع اثنين أو أكثر من الإخوة والأخوات . ولها الثلث في غير هذه الأحوال غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقى بعد فرض الزوج والجدة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت . وللجدة أو الجدات السدس . ويقسم بينهما على السواء لا فرق بين ذات قرابة أو ذات قرابتين

مادة ١٥ — إذا زالت أنصبا أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهما بنسبة أنصباهم في الإرث .

القسم الثاني — في الإرث بالتعصيب

مادة ١٦ — إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض التركة فهي أو ما بقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب . والعصبة من النسب ثلاثة أنواع .

(١) عصبة بالنفس (٢) عصبة بالغير (٣) عصبة مع الغير .

مادة ١٧ — للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

- (١) البنية وتشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل
 - (٢) الأبوة . وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .
 - (٣) الأخوة . وتشمل الإخوة لأبوين والإخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما .
 - (٤) العمومة . وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح وإن علا سواء أكانوا لأبوين أم لأب وأبناء من ذكروا وأبناء أبنائهم وإن نزلوا
- مادة ١٨ — إذا اتحدت العصبة بالنفس في الجهة كان المستحق للإرث أقربهم

درجة إلى الميت فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة . فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء .

مادة ١٩ — العصبية بالغير من .

١ — البنات مع الأبناء .

٢ — بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل إذا كانوا في درجتين مطلقا أو كانوا أنزل منهم إذا لم يرثن بغير ذلك .

٣ — الأخوات لأبوين مع الإخوة لأبوين والأخوات لأب مع الإخوة لأب ويكون الإرث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

مادة ٢٠ — العصبية مع الغير من .

الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وإن نزل ويكون لمن الباقي من التركة بعد الفروض .

وفي هذه الحالة يمتحن بالنسبة لباقي العصبية كالأخوة لأبوين أو لأب ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة .

مادة ٢١ — إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن نزل استحق السدس فرضا والباقي بطريق التعصيب .

مادة ٢٣ — إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان :

(الأولى) أن يقاسمهم كأخ وإن كانوا ذكورا فقط أو ذكورا وأناثا عصين مع الفرع الوارث من الإناث .

(الثانية) أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصين بالذكور أو مع الفرع الوارث من الإناث على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجدة من الإرث أو تنقصه

عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوبا من الإخوة أو الأخوات لأب .

الباب الثالث في الحجب

مادة ٢٣ — الحجب هو أن يكون لشخص أهلية الإرث ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر والمحجوب يحجب غيره

مادة ٢٤ — المحروم من الإرث لما منع من موانعه لا يحجب أحدا من الورثة ،

مادة ٢٥ — تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقا وتحجب الجدة القرية الجدة البعيدة ويحجب الأب الجدة لأب كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلا له،

مادة ٢٦ — يحجب أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا والولد وولد الابن وإن نزل

مادة ٢٧ — يحجب كل من الابن وابن الابن وإن نزل بنت الابن التي تكون أنزل منه درجة وتحجبها أيضا بنتان أو بنتا ابن أعلى منها درجة ما لم يكن معها من بعضهما طبقا لحكم المادة ١٩ :

مادة ٢٨ — يحجب الأخت لأبوين كل من الابن وابن الابن وإن نزل والأب

مادة ٢٩ — يحجب الأخت لأب كل من الأب والابن وابن الابن وإن نزل

كما يحجبها الأخ لأبوين والأخت لأبوين إذا كانت عصبية مع غيرها طبقا لحكم المادة ٢٠ والاختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب

الباب الرابع في الرد

مادة ٣٠ — إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصبية من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم ويرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبية من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام

الباب الخامس في إرث ذوى الأرحام

مادة ٣١ — إذا لم يوجد أحد من المصبة بالنسب ولا أحد من ذوى القروض كانت التركة أو الباقي منها لذوى الأرحام .

وذو الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتى :

(الصنف الأول) أولاد البنات وإن نزلوا وأولاد بنات الابن كذلك وإن نزل
(الصنف الثانى) الجد غير الصحيح وإن علا والجدة غير الصحيحة وإن علت
(الصنف الثالث) أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا وأولاد الأخوات
لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا . وبنات الإخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهم
وإن نزلوا . وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو لأب ولأم نزلوا . وأولادهم
وإن نزلوا .

(الصنف الرابع) يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في الإرث على
الترتيب الآتى :

الأولى — أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما
الثانية — أولاد من ذكر في الفقرة السابقة وإن نزلوا . وبنات أعمام الميت
لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .
الثالثة — أعمام أب الميت وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما
وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما
الرابعة — أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا وبنات أعمام أب
الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائه وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا
الخامسة — أعمام أب أب الميت لأم وأعمام أب أم الميت وعماتها وأخوالها
وخالاتها لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتها وأخوالها
وخالاتها لأبوين أو لأحدهما

السادسة — أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات اعمام أب أب الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا وهكذا

مادة ٣٢ — الصنف الأول من ذوى الأرحام أو لاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة ، فإن استووا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذوى الرحم ، وإن استووا في الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض اشتركوا في الإرث

مادة ٣٣ — الصنف الثاني من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة فإن استووا في الدرجة قدم من كال يدل بصاحب فرض وإن استووا في الدرجة وليس فيهم من يدل بصاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض فإن اتحدوا في حين القرابة اشتركوا في الإرث ، وإن اختلفوا في الحيز فالثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم

مادة ٣٤ — الصنف الثالث من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة فإن استووا في الدرجة وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذى الرحم ، وإلا قسم أقوام قرابة للميت فمن كان أصله لأبوين فهو أولى من كان أصله لأب ومن كان أصله لأب فهو أولى من كان أصله لأم

فإن اتحدوا في الدرجة وقوة القرابة اشتركوا في الإرث

مادة ٣٥ — في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع الميئنة بالمادة ٣١ إذا انفرد فريق الأب لأم وهم اعمام الميت وعماته أو فريق الأم وهم أخواله وعالاته قسم أقوام قرابة فمن كان لأبوين فهو أولى من كان لأب ومن كان لأب فهو أولى من كان لأم وإن تساوا في القرابة اشتركوا في الإرث

وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة

مادة ٣٦ — في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حموه وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى في القرابة وإن كانوا أولاد عاصب أو أولاد ذى رحم فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

مادة ٣٧ — لا اعتبار لعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز .

مادة ٣٨ — في إرث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

الباب السادس — في الإرث بالعصوبة السببية

مادة ٣٩ — العاصب السببي يشمل :

(١) مولى العتاقة ومن أعتقه أو أعتق من أعتقه .

(٢) عصبه المعتق أو عصبه من أعتقه أو أعتق من أعتقه .

(٣) من له الولاء على مورث أمة غير حرة الأصل بواسطة أيه سواء أكان

بطريق الجبر أم بغيره أو بواسطة جده بدون جبر .

مادة ٤٠ — يرث المولى ذكراً كان أو أنثى معتقه على أى وجه كان المعتق

وعند عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة ١٧ على ألا ينقص

نصيب الجدة عن السدس وعند عدمه ينتقل الإرث الى معتق المولى ذكراً أو أنثى

ثم إلى عصبته بالنفس وهكذا .

وكذلك يرث على الترتيب السابق من له الولاء على أب الميت ثم من له الولاء

على جده وهكذا .

الباب السابع — في استحقاق التركة بغير إرث في المقر له بالنسب

مادة ٤١ — إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان

مجهول النسب ولم يثبت نسبه من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره

ويشترط في هذه الحالة أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتا وألا يقوم به مانع من موانع الإرث

الباب الثامن — في أحكام منوعة

القسم الأول — في الحمل

مادة ٤٢ — يوقف الحمل من تركه المتوفى أو فر النصبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى ،

مادة ٤٣ — إذا توفي الرجل عن زوجته أو عن معتدته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حيا لخسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفقرة ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين :

الأولى — أن يولد حيا لخسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفقرة إن كانت أمه معتدة موت أو فرقة ومات المورث أثناء العدة الثانية — أن يولد حيا لسبعين وماتى يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة

مادة ٤٤ — إذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه يرجع بالباقي على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة

القسم الثاني — في المفقود

مادة ٢٥ — يوقف للمفقود من تركه مورثه نصيبه فيها فإن ظهر حيا أخذه وإن حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه فإن ظهر حيا بعد الحكم بموته أخذ ما بقي من نصيبه بأيدي الورثة

القسم الثالث — في الخنثى

مادة ٤٦ — للخنثى المشكل وهو الذي لا يعرف أذكر هو أم أنثى أقل النصيبين وما بقي من التركة يعطى لباقي الورثة

— ك —

القسم الرابع — في ولد الزنا وولد اللعان

مادة ٤٧ — مع مراعاة المدة الميينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها وترثهما الأم وقرابتها .

القسم الخامس — في التخارج

مادة ٤٨ — التخارج هو أن يتصلح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم فإذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة وإذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصبتهم فيها . وإن كان المدفوع من مالهم ولم ينص في عقد التخارج على طريقة قسمة نصيب الخارج قسم عليهم بالسوية بينهم ؟

دليل الكتاب

الصفحة	المفحة
٣	خطبة الكتاب
٤	الحقوق المتعلقة بالتركة
٩	مراتب الورثة
١٤	تطبيقات
١٨	موانع الإرث
٢٥	تطبيقات
٢٨	معرفة الفروض ومستحقها
٣٠	أحوال الأب في الميراث
٣١	أحوال الجد في الميراث
٣٢	أحوال الأخ والأخت لأم
٣٤	أحوال الزوجة والزوجات
٣٤	أحوال بنات الصلب
٣٥	أحوال بنات الابن
٤١	أحوال الأخوات الشقيقات
٤٣	أحوال الأخوات لأب
٤٥	أحوال الأم
٥٠	أحوال الجدة والجندات
٥٩	تطبيقات
٦٢	العصبات
٦٣	العصبة بالنفس
٦٥	العصبة بالغير
٦٦	العصبة مع الغير
٦٦	العصبة السببية
٧٧	تطبيقات
٧٩	الحجب
٨٥	تطبيقات
٨٧	مخارج الفروض
٩٣	تطبيقات
٩٥	العول
١٠٠	تطبيقات
١٠٢	معرفة التماثل والتداخل
	والتوافق والتباين.
١٠٩	تطبيقات
١١٠	التصحيح
١١٩	طريق معرفة نصيب كل فريق
	من التصحيح

الصفحة	الصفحة
١٢٢	قسمة التركة بين الورثة والغرماء
١٢٨	التخارج
١٣٠	تطبيقات
١٣٢	الرد
١٤٣	تطبيقات
١٤٤	مقاسمة الجد
١٥٧	تطبيقات
١٥٨	المناسخة
١٦٤	حساب الميراث بالطرق الحديثة
١٦٦	توريث ذوى الأرحام
١٦٨	أصناف ذى الرحم
١٧٢	كيفية توريث الصنف الأول
١٨٦	كيفية توريث الصنف الثانى
١٨٨	كيفية توريث الصنف الثالث
١٩٤	كيفية توريث الصنف الرابع
٢٠٧	تطبيقات
٢٠٨	الحثى وميراثه
٢١٦	الحمل وميراثه
٢٢٥	المفقود وميراثه
٢٣٠	تطبيقات
٢٣٢	ميراث المرتد
٢٣٥	ميراث الأسير
٢٣٦	ميراث الغرقى والحرقى
	والهدى

تصحيح

صواب	س	س	صواب	س	س
وللشقيقتين	٩	١٠٩	كونهما	٢١	١٠
منهما	١٣	١١٠	إذ	٣	١٥
مباينة	٣	١١٢	إذا	١٠	٢٥
وهو	٢١	١١٩	نصف نصف	١	٢٩
يرد	٢٠	١٣٧	فيها	١٣	٣٥
القسمه	١٣	١٤٦	ابن ابن ابن	١٧	٣٧
والتصحيح	٩	١٥٩	فيمصن و	١٦	٤٣
جميع	٣	١٧٢	فلما	٦	٤٦
الذكورة	٦	١٨١	بعد	١٢	٤٨
الصف	١٣	١٩٤	تعدد	١٧	٥٨
ليست	٢	٢٠١	والأولاد	٢٠	٧٣
منهما	٦	٢٠٥	في هذا	٣	٨٣
أمه أو بنته	٢٠	٢٠٩	ترك	٥	٨٩
لا يعرف	٨	٢١٦	وثلاثا	٨	١٠٠
امرأه فولدت	٦	٢١٧	العددين	١٧	١٠٢

من مطبوعات المؤلف

- (١) السكيت بن زيد شاعر العصر المرواني وقصائده الهاشمية .
- (٢) شباب قريش في العهد السري للإسلام .
- (٣) النحو الجديد .
- (٤) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح .
- (٥) القضايا الكبرى في الإسلام .
- (٦) الميراث في الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية والوضعية .
- (٧) لماذا أنا مسلم .
- (٨) تجديد علم المنطق في شرح الخبيص على التهذيب .
- (٩) النظم الفنى فى القرآن .
- (١٠) فى ميدان الاجتهاد .

يظهر قريبا

- (١١) السياسة الإسلامية فى عهد النبوة .
- (١٢) تاريخ الإصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد

Bibliotheca Alexandrina



0415093